J A D A L

طبعة خاصة - منشورات جدل

Special Edition

نعوم تشومسكي

إيلان پاپيه

عن فلسطين

on palestine

ترجمة

سالم عادل الشهاب

منشورات جدل
JADAL PUBLISHING

عن فلسطين

انضم لـ مكتبة .. امسح الكود

telegram @soramnqraa

عن فلسطين

نعوم تشومسكي و إيلان بابيه

ترجمة: سالم عادل الشهاب
العنوان الأصلي باللغة الإنجليزية
ON PALESTINE
By Noam Chomsky, and Ilan Pappé
2015
تدقيق: عائشة فهد الدوسري
الطبعة الأولى: **نوفمبر 2023م**
ISBN: 978-9921-774-89-4
جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر ©
©2015 Frank Barat, Noam Chomsky, and Ilan Pappé

مكتبة
t.me/soramnqraa

جدل
منشورات جدل©
JADAL PUBLISHING
WWW.JADALBOOKSTORE.COM
(+965) 99900912 (+966) 554658820
JADAL.PUBLISHING
JADALBOOKSTORE
مهرة للإنتاج
مهرة
MUHRA

J A D A L

نعوم تشومسكي و إيلان بابيه

دراسة

عن فلسطين

ترجمة

سالم عادل الشهاب

مكتبة
t.me/soramnqraa

المحتويات

المقدمة: كيف أصبحت ناشطًا؟ ولماذا فلسطين؟	9
القسم الأول: المحادثات القديمة والجديدة	17
الفصل الأول: حوارات	59
الفصل الثاني: الماضي	61
الفصل الثالث: الحاضر	93
الفصل الرابع: المستقبل	117
الفصل الخامس: داخل إسرائيل	141
الفصل السادس: داخل الولايات المتحدة الأمريكية	161
القسم الثاني: انعكاسات	169
الفصل السابع: حصار غزة، جرائم إسرائيل، ومسؤوليتنا تجاه ذلك	171
الفصل الثامن: تاريخ مختصر حول تصاعد الإبادات الجماعية في الأراضي المحتلة	173
الفصل التاسع: كابوس في غزة	183
الفصل العاشر: الجدار الفاصل: العبثية والخلود	195
الفصل الحادي عشر: وقف إطلاق النار، استمرار الانتهاكات	209
الفصل الثاني عشر: رسالة إلى الأمم المتحدة	225

تقديم

لا تكمن أهمية ترجمة هذا الكتاب في تقديمه حلولاً ومعالجاتٍ للقضية الفلسطينية فحسب، بل حتى في تحليله واقعَ النزاع داخل المجتمع الإسرائيلي وصراعاته الطبقية؛ كذلك تكمن أهميته في عرضه مقاربةً بين الحالتين، جنوب الإفريقية والفلسطينية، على أنهما قضيتا صراع ضد الإمبريالية وأنظمة الفصل العنصري؛ كما يشارك كلاً من تشومسكي وبابي تجربتهما داخل المجتمع الإسرائيلي وخارجه، وأهم التحولات التي طرأت على الرأي العام -الأمريكي بشكلٍ خاص- في السنوات الأخيرة؛ بما في ذلك الأوساط الأكاديمية التي تبدو أكثر تقبلًا للطرح المناهض لنظام الفصل العنصري من ذي قبل. إن الدافع لترجمة هذا العمل لم يكن بالنسبة إليّ بسبب الحلول التي يقدمها؛ لكن التساؤلات التي يطرحها ويحاول الإجابة عنها، وكذلك المفاهيم التي يحاول معالجتها؛ مثل معنى أن تكون ناشطًا، وحقيقة النشاط والحراك المناهض للحركة الصهيونية اليوم وتطوراته. أجد كذلك أن نوعية النقاشات والأسئلة التي يطرحها حول المواقف الأخلاقية تجاه القضية، ومحاولة إضفاء فاعلية أكبر عليها من أجل كسب الرأي العام وخلق قنوات ضغط على متخذي القرار، أشدّ ارتباطاً بأحداث العالم العربي اليوم أكثر من أيّ وقتٍ مضى.

سالم الشهاب

9 أكتوبر 2023

المقدمة

كيف أصبحت ناشطًا؟ ولماذا فلسطين؟

هذا هو نوع الأسئلة التي توجه إلى الناشطين في مرحلة ما؛ حين يتحدث أحدهم عن حياته، وعمله، ودوافعه مع شخص «غير ناشط». بالرغم من رغبتي الداخلية في قلب السؤال على السائل: «لماذا أنت لست ناشطًا؟»، أقرر عادةً -بعد تبصر- أن أبذل جهدي للإجابة عن هذا السؤال المحبط.

لماذا؟ لأنني أعتقد أنّ من المهم أن نعرف من أين تأتي هذه الأسئلة، ومن المهم أيضًا أن تنظر داخلك، وتعود خطوة إلى الوراء تعيد عيش التجربة، تتوقف، وتستوعب أنك قد -في وقتٍ ليس بالبعيد- سألت الأسئلة نفسها تجاه أيّ شخص يشارك في صناعة عالم أفضل أو يحاول؛ حيث تنطبق مفاهيم العدالة والمساواة والحرية على الجميع؛ دون النظر إلى جنسياتهم وأعراقهم ومساقط رؤوسهم، وألوان بشراتهم، وارتباطاتهم السياسية، أو هوياتهم الجنسية.

مكتبة
t.me/soramnqraa

كيف يصبح المرء ناشطًا إذًا؟

ستكون الإجابة السهلة أننا لا نصبح ناشطين؛ لكننا ننسى أننا كذلك. جميعنا نولد بعاطفة؛ الكرم والحب تجاه الآخرين موجودان في دواخلنا. يحركنا جميعًا الظلم والتفرقة. جميعنا، في الداخل، بشر

بضمائر يقظة. نريد أن نقدم أكثر مما نحصل عليه. جميعنا نريد أن نعيش في عالم يكون فيه التكافل والصحبة أهم بالنسبة إلينا من النزعة الفردية والأنانية. جميعنا نريد أن نتشارك الأشياء الجميلة؛ المتعة والضحكات والحب والتجارب، معًا. لكن هنالك مشكلة، مشكلة كبيرة؛ أننا نعيش في مجتمع وعصر لم يعد في وسعنا التفكير فيه بعد الآن. نعيش في زمن أصبح فيه قرارُ أن تخطو خطوة إلى الوراء لأخذ نفسٍ عميقٍ رفاهيةً لا يمتلكها الكثيرون.

نحن نعيش في عالم نتعلم فيه -من خلال الأنظمة التعليمية السائدة- أن نخضع ونستمع للسلطة من أعمارٍ صغيرة، ولا تتاح لنا الفرصة للتفكير والتعبير عن أنفسنا بطرق خارجة عن الإطار المألوف.

نعيش في مجتمع أصبح فيه «اللاشيء» (التسوق، مشاهدة التلفزيون) «شيئًا»، وأصبح هذا «الشيء» (الاستراحة والتأمل والمشاركة) فراغًا بحاجة إلى سد. تم إفساد عقولنا وأرواحنا بالعدمية المادية التي تمّ خلقها لنا، موضوعة على الجدران أمام أعيننا، ومطبوعة وموشومة على خلايانا من خلال قنوات التسويق والإعلان للرأسمالية الجشعة.

يوجد في «جهاز التحكم» الخاص بعالمنا زران فقط، «شغّل» و«مرّر»؛ في الحين الذي يبحث فيه الجميع عن زر «توقف».

«أصبحت» ناشطًا من خلال الكتب.

بعد أن عملت في العشرينيات من عمري في عدة وظائف وضيعة ومهينة؛ مثل أي مواطن صالح من التاسعة حتى الخامسة، أنظر بترقب إلى عقارب الساعة، أستمتع بحياتي للأسباب التي تلقّنت أنني بحاجتها للاستمتاع بحياتي، محققًا الإمكانات التي «سمح» لي بها المجتمع و«زعماؤه»، قررت أن أتوقف.

استقلت من وظيفتي، وانتقلت إلى مدينة أخرى غير التي كنت أعيش فيها في السنوات الست الماضية، ثم بدأت الدراسة من جديد. قرأت كتبًا كثيرة، وأدركت أنني كنت أريد لهذه المرحلة، التي من المفترض أن تكون مؤقتة (بسبب رهبة البطالة والملل الذي بدأ يتسلل)، أن تستمر إلى الأبد.

أدت القراءة والشعور بالاستنارة من خلال الكتب دورًا كبيرًا في تغيير نظرتي للحياة، والمعاني التي تحملها. بدأت بقراءة تشومسكي، ومن ثم أصبحت ببطء مهتمًا بأيّ شيء يتعلق بإسرائيل/فلسطين. أصبحت قراءة إدوارد سعيد، ومحمود درويش، وغسان كنفاني، وجون بيرغر، وتانيا راينهارت، وإيلان بابيه، ونورمن فنكلشتاين، ونعوم تشومسكي، وكيرت فونيجت، وأروناداتي روي، ونعومي كلاين ... جزءًا من روتيني اليومي.

لقد غيرتني الكتب، وأعتقد أنها، أكثر من أيّ شيء آخر، واحدة من أفضل الأدوات للتعلم وإجالة الفكر وفهم العالم الذي نعيش فيه. الكتب عبارة عن جسور بين اللغات والقارات والناس. سيصاحبك الكتاب ويرافقك ويبقى معك، وسيعلّم عليك كما لم يفعل شيء آخر. ستعود إليه، وتقتبس منه، وتحاجج عنه. ستعير واحدًا وتستعير واحدًا آخر. الكلمات المكتوبة -في رأيي- أكثر تأثيرًا وأطول أمدًا من الكلمات المنطوقة بوصفها أداة للتغيير.

شعرت أنني محظوظٌ وذو امتياز في عام 2008؛ حين وافق الكاتبان، اللذان قرأت لهما مرة تلو المرة حول فلسطين، نعوم تشومسكي وإيلان بابيه، على العمل على إصدار كتاب معي. أصبحت مراسلاتنا الطويلة عبر البريد الإلكتروني «أزمة غزة: تأملات في الحرب الإسرائيلية على فلسطين»، التي حصلت على اهتمام واسع من الجمهور وتُرجمت إلى

عدة لغات. بعد الكتاب، استمررنا أنا ونعوم وإيلان في الحديث معظم الوقت من خلال البريد الإلكتروني. في أحد الأيام، وأثناء لقاء مع إيلان في بروكسل، وصل كلانا إلى استنتاج أن متابعة العمل على الكتاب كان ضروريًا. أحد الأشياء التي تركتني محبطًا أثناء العمل على كتاب «أزمة غزة» هو أن الرسائل الإلكترونية بين نعوم وإيلان لم تكن تفاعلية. كان نعوم يجيب عن قائمة من الأسئلة فقط، وكان إيلان يفعل المثل. لم يكن لدى الكاتبين أيّ وسيلة للرد أو النقاش مع الآخر.

لذلك قررنا أنا وإيلان أنه في حال قرّرنا إصدار كتاب آخر على العمل أن يتضمن المزيد من اللقاءات وجهًا لوجه. مدفوعًا بحماستي للعمل المحتمل، قمت بمراسلة تشومسكي عن طريق البريد الإلكتروني، وكان شبه مؤكد لدي أنه لن يكون متوافرًا بسبب جدوله المزدحم بشدة. كان الرد مفاجئًا! جاء الرد بالإيجاب من تشومسكي، وبعد عدة أشهر من الرسالة، صعدنا أنا وإيلان الطائرة متجهين إلى بوسطن للقاء نعوم في مكتبه في معهد ماستشوستس للتكنولوجيا (MIT).

أثناء تحضير الأسئلة والموضوعات التي سنتناولها، كنت أعتقد أن من المهم أن نبدأ بالماضي. يعتقد بعض المحللين أن علينا أن ننظر إلى الأمام دومًا، والتفكير في المستقبل؛ لأن النظر إلى الخلف ليس إلا حجر عثرة يقف في طريق المفاوضات، الطريق نحو السلام، لكنهم أحيانًا -عن قصد- يتجاهلون النقطة الأهم؛ أن الماضي، بالنسبة إلى الفلسطينيين وفلسطين نفسها، هو 1948، النكبة، والتطهير العرقي لثلثي السكان (نعم، ثلثي السكان، حاول أن تقيس ذلك بحساب ما تشكله هذه النسبة من عدد سكان دولتك) الذين تمّ طردهم من فلسطين التاريخية لخلق مساحة كافية لإقامة دولة جديدة، إسرائيل. إنه

ليس بالماضي البعيد؛ نحن لا نتحدث عن قرون مضت، لكنه الماضي القريب والحاضر لجميع الفلسطينيين. لذلك إن الحديث عنه وتحليله يعدان أمرين مهمين لفهم الوضع الحالي. كذلك إن فهم الصهيونية يعد مفتاحًا آخر، ولكل من الأستاذين منظورٌ مختلفٌ لهذه القضية.

في النقاش عن الحاضر ركزنا على دور المجتمع المدني وقدرته على التأثير وإحداث التغييرات الجذرية على السردية والسياسات الفعلية على أرض الواقع. لا يمكن تجاهل قدرة الصعود الكبير؛ حركة المقاطعة، التصفية، العقوبات (BDS) في إعادة فلسطين على الخريطة مجددًا. ساهمت حركة BDS في إعادة تنظيم وبناء حركة تضامنية في العالم أجمع، ووفرت الحملة دليلًا -خطوة بخطوة- (مع المرونة المطلوبة، حسب اختلاف الاهتمامات القومية) على كيفية تحويل الموقف الدفاعي إلى موقف هجومي. تؤكد حركة BDS أنّ علينا أن نتوقف عن محاولة تبرير أفعالنا، وأن نتصرف بدلًا من ذلك. أدى ذلك إلى نقاشات تفاعلية ومناظرات بين البروفيسور بابي والبروفيسور تشومسكي حول حركة المقاطعة BDS، ويتيح هذا الكتاب، بالإضافة إلى كتاب «أزمة غزة»، مساحة كافية للاختلاف بين الأستاذين الاثنين. أعتقد أن هناك شيئًا نستطيع أن نكسبه من إتاحة هذا الحوار بينهما؛ حوار يمكن أن يكون بنّاءً ويخدم النضال من أجل الحقوق الفلسطينية.

أخيرًا -وبكل وضوح- تحدثنا عن المستقبل - سؤال ما بعد اليوم: ما الذي تعنيه -في الواقع- عبارة «فلسطين حرة»؟ وما هو الشكل الممكن للدولة؟ هل إقامة دولة واحدة هو الحل؟ كيف يمكن للفلسطينيين والإسرائيليين أن يتشاركوا في دولة واحدة؟ ما الدستور الذي ستتم صياغته؟

في حين أنّ من المهم أن نركز على الحاضر؛ لأن الوضع يزداد سوءًا على أرض الواقع كلّ يوم، علينا كذلك أن نحظى باستراتيجية واضحة ورؤية سياسية، إذا كنا نريد أن يرى الناس حول العالم ما هو ممكن.

هنا يكون هناك الجزء المتعلق بالمحادثات، الذي كان كافيًا بالنسبة إليّ، لكن إيلان شعر بأننا كنا بحاجة إلى المزيد؛ فعرض علينا أن يكتب ما هو مذهل ومناسب بشكلٍ لا يصدق، كتابة أصيلة بعنوان «الحوارات الجديدة والقديمة». كانتً دعوة حاشدة للمضي قدمًا، نغير عتادنا؛ لنفكر من جديد في المصطلحات والمفردات التي نستخدمها حين يأتي السؤال عن القضية الفلسطينية - استخدام الدلالات بوصفها وسيلة تعليم من أجل التغيير.

رأيي أن هذه القطعة، الكتابة، تجعل من مادة الكتاب أكثر صلابة؛ إنها تقوم بسد الفراغات، وتفتح باب النقاش للعالم.

لكن ثمة شيئًا جعلنا نرجع إلى الحاضر مكرهين: اضطهاد إسرائيلي آخر في غزة. بعد فترة وجيزة من تسليم مسودة الكتاب إلى الناشر، عادت إسرائيل إلى نهجها من جديد؛ «جز العشب» كما يطلقون عليه؛ قصف شديد على السكان المحاصرين من المحاصر، بدعم من أغلب الدول الغربية؛ ما دفع نعوم وإيلان إلى كتابة مساهمة جديدة. كانت الكتابة صعبة جدًّا؛ خاصة في الوقت الذي كانت إسرائيل تقصف فيه 1.8 مليون نسمة في قطاع غزة. حين تكون الأوضاع سيئة بشدة، تشعر بأن الكتابة هي ردة فعل غير مناسبة لناشط. قد لا تكون الكتابة مهمة حين تكتب وأنت تشعر بالغضب الشديد وعدم الجدوى. كنت سعيدًا لرؤية العديد من الأصدقاء المقربين وهم يشاركون في المظاهرات والعصيان المدني في أنحاء العالم. أعطاني ذلك القوة والإيمان. مع

أشخاص رائعين مثلهم، قد لا يكون هذا النضال من غير نهاية أو نتيجة. كانت الكتابة أمرًا أساسيًا، أتمنى أن يساهم هذا الكتاب في تحدي إعلام الحكومات ونقلهم الأحداث، الذي يعاد بشكل لا نهائي من خلال الإعلام الخاص الذي يساعد في تبرير جرائم الاحتلال، التي تشل حركة الشعب.

القضية الفلسطينية ليست إلا تجسيدًا لكل ما هو خاطئ في هذا العالم. الدور الذي تؤديه الحكومات الغربية، بتواطؤ الشركات والمؤسسات، يجعل من هذه القضية خاصة جدًا. حقيقة أن إسرائيل تستفيد من خرق القوانين الدولية ويتم استقبالها «بالسجاد الأحمر» من الغرب تعني أن لنا جميعًا دورًا في إنهاء هذا الظلم الذي يواجهه الفلسطينيون. إن لغياب العدالة في فلسطين أثره في جميع أنحاء العالم. من فيرغسون إلى أثينا، إلى المكسيك، من الواضح أن الحكومات تقوم بإعادة إنتاج الأدوات القمعية والاضطهادية التي صنعتها إسرائيل. استنساخ هذه التكتيكات والأساليب يعد دليلًا على أن الفلسطينيين كانوا فئران تجارب في هذه التجارات، وأن فلسطين مختبر تجارب كبير. لذلك إن البحث والتنقيب في القضية الفلسطينية مهمّ لفهم ومعرفة موقفنا بصفتنا بشرًا، وما الذي نقف خلفه وندافع عنه.

والآن، تصبح فلسطين ببطء قضية اجتماعية عالمية، وعلى كل الحركات التي تقاتل من أجل العدالة الاجتماعية أن تتبناها. الخطوة التالية تكمن في ربط النقاط ببعضها بين الحركات والنضالات المتنوعة وخلق جبهة موحدة. إننا كثيرون... سننتصر.

فرانك بارات

بروكسل

سبتمبر 2014

القسم الأول

المحادثات القديمة والجديدة

الفصل الأول

حوارات

إيلان بابيه

حين جلست أنا وفرانك بارات مع نعوم تشومسكي لنقاش طويل عن فلسطين، قمنا بتقسيم النقاش إلى ثلاثة أجزاء: نقاش عن الماضي، وتركيز على فهم الصهيونية بوصفها ظاهرة تاريخية، ونقاش عن الحاضر؛ مع تركيز مكثف على صلاحية واستحقاق تطبيق نموذج الفصل العنصري على إسرائيل وعلى فعالية حركة المقاطعة BDS بوصفها استراتيجية رئيسة للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وأخيرًا في الحديث عن المستقبل، تحدثنا عن الخيار بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين.

كان المبدأ الرئيس لهذه الاجتماعات هو مساعدة بعضنا في فهم وتوضيح وجهة نظر الآخرين، على ضوء الأحداث التي تجري في الإقليم كله، وليس في إسرائيل وفلسطين فحسب. افترضنا أن يتفق العديد من القراء على أن وجهة نظر تشومسكي تجاه القضية الفلسطينية -خلال هذا المنعطف التاريخي المهم- تعد مساهمة مهمة لأي نقاش حول القضية. نتمنى أن يساهم هذا الحوار في توضيح القضية الفلسطينية، مسلطة الضوء على التحول الممكن من خلال حركة التضامن مع الفلسطينيين، مع تطبيقات واسعة للنضال من داخل إسرائيل/فلسطين.

لم نقم بتغطية جميع الموضوعات، فقمنا باختيار الموضوعات المثيرة للجدل، وجاهدنا على أن يكون النقاش حضاريًا (باستثناء نقاش واحد أو اثنين) لحراك يجب أن يكون متحدًا. انقسام حركة التحرير وافتقادها قيادة واضحة، والغموض الذي يتسم به المعسكر الإسرائيلي المطالب بالسلام، كل هذا يساهم في الانشقاق الظاهر. مع ذلك، إن الحوار بين الذين يؤمنون بالسلام يجب أن يكون خيارًا متاحًا!

نبدو كأننا في وسط مرحلة انتقالية من المحادثات القديمة عن فلسطين إلى محادثات جديدة. أشعر أنا شخصيًّا براحة أكبر في المحادثات الجديدة؛ لكنني لا أود خسارة الرفاق الذين ما زالت المحادثات القديمة تسعدهم. لذلك، هنا، في القسم الأول من الكتاب، أرغب في الإشارة إلى المحادثات (القديمة والجديدة) وتحديدها قبل أن أخوض في المحادثات التي تعد قلب القضية مع تشومسكي.

التعصب للسلام القديم وتحدياته

تأتي الحاجة الماسة للبحث عن حوارات جديدة في القضية الفلسطينية، أولًا وأخيرًا، من التغير الدرامي للمشهد على أرض الواقع في السنوات الأخيرة. قد تكون أغلب التطورات مألوفة بالنسبة إلى أغلب القراء، وسألخصها وأحدّث القارئ بالمستجدات في نهاية هذه المحادثة، وسأقوم بتقدير تأثيرات هذه الأحداث على المستقبل.

لكنني أعتقد أن البحث عن أفكار جديدة، وربما البحث عن خطاب جديد حول فلسطين صعب بسبب الأزمة طويلة الأمد. يمكن أن نميّز الأزمة من خلال عدم قدرتها على ترجمة المكاسب المبهرة خارج فلسطين؛ خاصة في تحويل الرأي العام العالمي الذي في صالحها إلى

تغييرات ملموسة على أرض الواقع. إن البحث الجديد ليس إلّا محاولة للتعامل مع عدة فجوات ومعضلات تطارد حركة التضامن مع فلسطين بوصفها نتيجة لهذه العقبة.

يواجه معسكر المطالبين بالعدالة والسلام في فلسطين، هذه الأيام، عدة معضلات يصعب التصالح معها. دعوني أشر أولًا إلى هذه المعضلات، ومن ثم أقترح طريقة للمضي قدمًا من خلال تحليلي الشخصي، وتحليلات الآخرين، وأخيرًا من خلال محادثاتي مع تشومسكي.

المعضلة الأولى هي الفجوة بين التغير الجذري في الرأي العام العالمي في قضية فلسطين من ناحية، والدعم المستمر من قوى النخب السياسية والاقتصادية الغربية للدولة اليهودية من ناحية أخرى (ومن ثمّ عدم القدرة على إحداث أي تأثير على أرض الواقع).

يحس الناشطون في القضية الفلسطينية -وهم على صواب- أن رسالتهم في المطالبة بالعدالة وفهمهم الأساسي للوضع المتأزم في إسرائيل وفلسطين باتت تلقى قبولًا واسعًا في العالم؛ لكنها لم تخفف من معاناة الفلسطينيين أينما كانوا.

على الرغم من أن الناشطين، في الماضي، يعزون هذه الفجوة إلى مستوى الحنكة السياسية خلف التصرفات الإسرائيلية التي استطاعت أن تخبئ خلفها سياساتها الوحشية، والإجرامية في كثير من الأحيان، لا يمكن أن يكون ذلك هو الحال في عصرنا. قدمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من بداية هذا القرن مثالًا على أن أيّ تحليل يقول بدهاء إسرائيل وحنكتها السياسية سيكون مستهلكًا؛ ليس من السهل في هذه الأيام فقط أن تكشف عن الأجندة والسياسات الإسرائيلية، بل حتى عن

الأيديولوجية العنصرية خلفها. إن مساهمات الناشطين، بالإضافة إلى هذه السياسات المستهجنة، أنتجت تحولًا كبيرًا في الغرب؛ من ضمنه الولايات المتحدة الأمريكية، والرأي العام؛ لكن هذا التحول -حتى الآن- فشل في الوصول إلى الطبقات العليا من المجتمع، ومن ثمّ إن إسرائيل تستمر -بلا هوادة أو مقاطعة- في ممارسة سياساتها في سلب الأراضي والتهجير، ولا يبدو أنها تدفع أي ثمن مقابل هذه السياسات.

الفجوة الثانية والمعضلة -حقيقةً- هي التي تقبع بين الصورة السلبية الواسعة لإسرائيل من ناحية، والصورة الإيجابية لدولة إسرائيل من منظور مواطنيها. ما زال اقتصاد إسرائيل -المزدهر نسبيًا- يعدُ بأن الدولة الأكثر عزلة من بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تعدّ من قبل مواطنيها بوصفها دولة صاعدة ومزدهرة وناجحة في إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، وعليها أن تناضل فقط من أجل بقايا الموجة الغربية في «الحرب على الإرهاب» الذي يأتي بهيئة حماس وحزب الله (لكن حتى ذلك لم يعد كقضية محورية بعد «الربيع العربي»). تعاني إسرائيل من الكثير من الصدوع والانشقاقات بداخلها؛ لكن يتم التعتيم عليها في الوقت الحالي تحت ذريعة تهديد السلاح النووي الإيراني، وهو تهديد زائف، بالإضافة إلى تهديدات زائفة أخرى من شأنها تعزيز التدفق غير المشروط للأموال لدعم الجيش وقوات الأمن.

لا يشترك المواطنون الفلسطينيون في الخليل والنقب، الذين تستمر معاناتهم في مصادرة أراضيهم وهدم منازلهم، والمعرضون إلى مجموعة جديدة من القوانين العنصرية المقوّضة لحقوقهم الأساسية والبدائية، مع الإسرائيليين في هذا الشعور بالنجاح. يتم إذلال الفلسطينيين في الضفة الغربية على نقاط التفتيش بشكل يومي، ويلقى القبض عليهم

دون محاكمة، ويفقدون أراضيهم لمصلحة المستوطنين وهيئة الأراضي الإسرائيلية، وهم ممنوعون من السفر إلى القرى والأحياء المجاورة بسبب جدران نظام الفصل العنصري، والعقبات التي تحاوط منازلهم. يدفع الذين يحاولون القيام بأيٍّ من ذلك حياتهم ثمنًا، أو يتم اعتقالهم. ما زال الناس في غزة معرضينَ لمزيج من السياسات البربرية: الحصار والقصف والنيران، في أكبر سجن بشري على وجه الأرض. على المرء ألا ينسى بطبيعة الحال الملايين من اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات؛ بينما تبدو حقوقهم في العودة مهملة من جميع القوى العالمية.

المعضلة الثالثة هي أنه حتى وإن كانت السياسات الإسرائيلية تنتقد بشدة، لا تستهدف حركات التضامن والمقاومة حقيقة طبيعة النظام الإسرائيلي المنتج لهذه السياسات. تظاهر الناشطون والمدافعون عن القضية الفلسطينية من أجل غزة، بعد مجزرة عام 2009، والاعتداء على الأسطول في 2010، ولكن في هذه الساحة المفتوحة للتظاهر والاعتصام، لا يبدو أن أحدًا يجرؤ على مهاجمة الأيديولوجيا الكامنة خلف هذا الاضطهاد. ليست هنالك مظاهرات ضد الصهيونية؛ فحتى البرلمان الأوروبي يعد ذلك معاداة للسامية. تخيل أنك مُنعت، في جنوب إفريقيا أيام العنصرية، من التظاهر ضد نظام الفصل العنصري، وسُمح لك فقط بالتظاهر ضد مجزرة سويتو أو أيٍّ من الفظاعات الأخرى التي قامت بها حكومة جنوب إفريقيا.

المعضلة الأخيرة هي أن حكاية فلسطين من البداية حتى يومنا هذا عبارة عن قصة بسيطة للاستعمار والاستيطان، ومع ذلك إن العالم يعاملها على أنها قصة معقدة ومتعددة الوجوه - صعبة الفهم وصعبة الحل أيضًا. لقد تم إخبار قصة فلسطين سابقًا عبر التاريخ، حقًا: تذهب

مجموعة من المستوطنين الأوروبيين إلى أرض أجنبية، يستوطنونها، ثم يقومون بارتكاب المجازر أو طرد السكان الأصليين. لم يقم الصهاينة باختراع جديد في هذا الشأن؛ لكن إسرائيل نجحت -مع ذلك- بمساعدة حلفائها في كل مكان، في بناء تفسيرٍ متعدد الطبقات للقضية ومعقد إلى الدرجة التي لا يستطيع أحد فهمه باستثنائها. ومن ثمّ إن أي تدخل من العالم الخارجي يتم تهميشه وتقديمه على أنه رأي ساذج، أو معادٍ للسامية في أسوأ الحالات.

أحبطت هذه المعضلات -بشكل مفهوم- الحراك التضامني مع فلسطين في وقت ما. إنه لمن الصعب أن تتحدى القوى المتجذرة ومصالحها حين يمتنعون عن الانصياع للصوت الأخلاقي الصادر من المجتمع المدني بأجندته، لكن هناك حاجة دائمة إلى التفكير بعمق فيما إذا كان بالإمكان عمل المزيد في الفضاءات التي تمتلك المجاميع غير النخبوية القوة للتأثير فيها وتغيير الخطاب بشكل مؤثر.

في عام 1982، في أعقاب الغزو الإسرائيلي الأول للبنان، كتب إدوارد سعيد مقالة بعنوان «Permission to Narrate» (إذنٌ بالرواية) طالب فيها الفلسطينيين بتوسيع نطاق نضالهم ليشمل السرد والنسخ والروايات التاريخية. إن الموازين الحقيقية للقوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية لا تعني أن سعيد يرى أن المستضعفين لا يمتلكون القدرة على النضال من أجل الإنتاج المعرفي. سواء استجاب هؤلاء المنتجون في فلسطين لسعيد بشكل مباشر، أم أنهم كانوا يفكرون بهذه الطريقة على أي حال، هذا المشروع قد بدأ بشكلٍ جدي. نجح التأريخ الأكاديمي الفلسطيني و«التاريخ الجديد» في إسرائيل في فضح زيف

بعض ادعاءات إسرائيل عما حدث في 1948، وبدرجة أقل على إبعاد الصورة الإرهابية عن منظمة التحرير الفلسطينية (PLO).

لكن يبدو أنه لم يكن للمراجعة التاريخية وتسوية السجلات أيّ تأثير على عملية السلام التي تجاهلت أحداث 1948. إن غياب السردية والمحادثات التاريخية حول ما يمكن وصفه اليوم بعملية السلام يخدم النخب السياسية الحالية - على كلا الجانبين المنقسمين وفي العالم ككل. يبدو أنه لا يوجد أي حافز لتحويل الخطاب المهيمن الذي يبدو مقبولًا لأنه لا يطالب بأي تغييرات جذرية على الأرض.

كما يقترح سعيد، يمكن مواجهة هذه الهيمنة باللغة والسرد. نحتاج إلى اتخاذ نهج حذر حين نطرح هذا المقترح؛ إذ إننا لا نواجه القوى المهيمنة فقط، لكن حتى الاتهامات من العديد من الفلسطينيين والأصدقاء الصادقين للقضية الفلسطينية. لذلك إن وضع هذه المواجهة في إطار المحادثة قد يساعد في إنجاحها.

أقترح تحسين هذه المحادثة من خلال إنتاج قاموس افتراضي خاص بالقضية الفلسطينية يستبدل القاموس القديم تدريجيًا. يحتوي القاموس الجديد على المصطلحات الآتية: فك الاستعمار، تغيير النظام، حل الدولة الواحدة، ومصطلحات أخرى مذكورة في الصفحات القادمة ولاحقًا مع نعوم تشومسكي وآخرين ممن يحاولون إيجاد طريقة للمضي قدمًا والخروج من هذه الكارثة المستمرة. مع مساعدة هذه المدخلات، أود إعادة النظر في الخطاب المهيمن المستخدم من القوى المسيطرة وحركات التضامن مع فلسطين.

على أي حال، وقبل عرض المدخلات الجديدة في القاموس الجديد، أود أن ألقي نظرة عن كثب على اندثار المعجم القديم، الذي يسيطر على لغة الخطاب حول القضية الفلسطينية في أوساط الدبلوماسيين والأكاديميين والسياسيين والناشطين في الغرب. أود تسمية هذا الخطاب «قاموس أرثوذكسية السلام» (في الحقيقة، ليس مصطلحًا خاصًا بي، لكنني لا أستطيع تذكر أين سمعت هذا المصطلح لأول مرة، وأعتذر عن عدم أصالة هذا المصطلح).

تحديات أرثوذكسية السلام

ظهر قاموس أرثوذكسية السلام من معتقدات شبه دينية في حل الدولتين. كان يعتقد أن تقسيم الأراضي الفلسطينية (عبر إعطاء إسرائيل 80٪ من الأراضي و20٪ لفلسطين) هدف بالإمكان الوصول إليه بمساعدة الدبلوماسية العالمية والتغيير في المجتمع الإسرائيلي. دولتان بسيادة كاملة تتعايشان وتتفقان على كيفية معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين كما تشتركان في اتخاذ القرار في القدس التي ستكون. كانت هناك أمنية أيضًا في رؤية إسرائيل أكثر بوصفها دولة لجميع مواطنيها وأقل بوصفها دولة تحتفظ بهويتها اليهودية.

تستند هذه الرؤية على الرغبة في مساعدة الفلسطينيين من جانب، وعلى الاعتبارات الواقعية السياسية من جانب آخر. كانت وما زالت تسيّر بالحساسية الزائدة من أمنيات وطموحات الجانب الإسرائيلي والاعتبارات المبالغ بها لموازين القوى الدولية. ولدت هذه اللغة من رحم أبحاث العلوم السياسية الأمريكية، ومن المتوقع منها أن تراعي الاعتبارات والمواقف الأمريكية بشأن هذه القضية. إن أغلب

المستخدمين للغة التي تحاوط حل الدولتين (بوصفها تسوية مثالية) هم صادقون حين يوظفونها. ساعدت هذه اللغة الدبلوماسيين والسياسيين الغربيين في البقاء دون أي تأثير -برغبتهم أو بالضرورة- في وجه الاضطهاد الإسرائيلي. تعبيرات ومصطلحات مثل «أرض واحدة لشعبين»، «عملية السلام»، «الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي»، «ضرورة إيقاف إطلاق النار من الجانبين»، «المفاوضات»، أو «حل الدولتين»، تأتي مباشرة من النسخة المعاصرة لرواية أورويل 1984. ومع ذلك إن هذه اللغة يتم استخدامها وتوظيفها حتى من قبل الأشخاص الذين يعتقدون أن مثل تلك التسوية أمر بغيض أخلاقيًا (كما يفعل تشومسكي في المحادثات في هذا الكتاب) وغير مرضٍ؛ لكن لا يجدون أي بديل واقعي لإنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والحصار على قطاع غزة. ما زالت اللغة المهيمنة على دهاليز/أقبية السلطة في الغرب والسياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين في أرض فلسطين خطابًا يعتمد على القاموس القديم.

بدأت هذه النظرة الأرثوذكسية (المتعصبة) بالاندثار في عالم الناشطين. لكن ما زال معسكر السلام في إسرائيل والمنظمات الليبرالية الصهيونية يتبنون هذه النظرة - مثل السياسيين اليساريين في أوروبا. بشكلٍ ما، ما زال بعض الأصدقاء المعروفين والمشهورين يدعمون هذه النظرة -بعضهم، كما يبدو، بحماس حتى- تحت شعار الفاعلية الواقعية السياسية، لكن الأغلبية العظمى من الناشطين يبحثون عن مخرج. صعود حركة المقاطعة (BDS)، من خلال مطالبات المجتمع المدني الفلسطيني -داخل وخارج فلسطين- بالاهتمام والدعم المتزايد لحل الدولة الواحدة، وصعود معسكر -صغير إلى حدٍّ ما- مناهض للصهيونية داخل إسرائيل، كلها ساهمت في توفير وسيلة بديلة للتفكير.

إن الحراك الجديد، المدعوم من ناشطين من شتى أنحاء العالم وداخل إسرائيل وفلسطين، متمحور حول الحراك التضامني المناهض لسياسة الفصل العنصري. أصبح ذلك واضحًا بعد ازدياد شعبية حركة مقاطعة الاحتلال (BDS) التي أصبحت العقل المدبر داخل الأحرام الجامعية في أسبوع مقاومة الاستعمار والفصل العنصري في إسرائيل - أصبح مصطلح **الفصل العنصري** دارجًا ومقبولًا في أوساط الناشطين من الطلاب الناشطين في القضية. أعقب ذلك محاولة علمية لتوسيع نطاق الأبحاث المقارنة بشأن القضيتين؛ الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وإسرائيل/فلسطين، في إطار مفهوم الاستعمار الاستيطاني.

إن الاستعمار الاستيطاني يصقل العديد من المفاهيم في نظريات وتاريخ الاستعمار. لا تقتصر حملات الاستيطان، التي جاءت بأسلوب حياة وهوية جديدة في بلد مأهول أساسًا بالسكان، على فلسطين. في الأمريكتين، في الحافة الجنوبية لإفريقيا وفي أستراليا ونيوزيلندا، قام المستعمرون البيض بتدمير السكان المحليين بشتى الطرق - مجازر في معظم الأحيان- لتنصيب أنفسهم ملاكًا لهذه الدولة واعتبار أنفسهم السكان الأصليين لها. أصبح تطبيق هذا المصطلح -الاستعمار الاستيطاني- على الحالة الصهيونية أمرًا شائعًا في الوسط الأكاديمي، ومكّن الناشطين سياسيًا من رؤية التشابه بين الحالتين في إسرائيل/ فلسطين وجنوب إفريقيا بوضوح أكبر، والتنبؤ بمصير الفلسطينيين كمصير نظائرهم من الهنود الحمر.

يركز النموذج الجديد على العديد من نقاط الاختلاف المحورية بين أرثوذكسية السلام والحراك الجديد. يرتبط الحراك الجديد بفلسطين التاريخية؛ بصفتها الأرض التي بحاجة إلى دعم وتغيير. من

هذا المنظور، كانت وما زالت فلسطين دولة محتلة ومستعمرة بشكلٍ أو بآخر من إسرائيل، والفلسطينيون في هذه المنطقة معرضون للعديد من الانتهاكات القانونية والاضطهاد المنبثقين من المصدر الأيديولوجي نفسه: الصهيونية. يؤكد كل ذلك تحديدًا على الرابط بين الأيديولوجيا وموقع إسرائيل الديموغرافي حاليًا، والعرق أيضًا بوصفها أكبر عقبات للسلام والصلح بين إسرائيل وفلسطين.

إن المهمة اليوم أسهل في توضيح هذه النقطة الجديدة من منظور جديد. منذ عام 2010، تطلب السلطة التشريعية في الكنيست الولاء من المواطنين الفلسطينيين - تقوم بتقنين التفرقة العنصرية في الحصول على الرعاية الاجتماعية؛ وحقوق الأرض، وسياسات التوظيف الموجهة ضد الأقلية الفلسطينية- مما أدى إلى كشف حقيقة إسرائيل العنصرية وسياسة الفصل العنصري التي تتبعها. بدأ الخط الأخضر؛ الذي أدى إلى تقسيم الفلسطينيين إلى عدة طبقات (أولئك الذين بداخل إسرائيل والآخرون في الأراضي المحتلة)، بالتلاشي شيئًا فشيئًا؛ لأن سياسات التطهير العرقي نفسها تمارس في كلا جانبي الخط الفاصل. في الحقيقة، يبدو أحيانًا القمع الموجه ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل أشد وأسوأ من قمع الفلسطينيين المحاصرين تحت الحكم العسكري (بشكل مباشر أو غير مباشر) في الضفة الغربية.

ختامًا: لا يخجل الحراك الجديد من البحث عن حلول جديدة لا يفضلها أيٌّ من الطرفين؛ الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، أو النخب السياسية في الغرب: حل الدولة الواحدة. تصوير الصهيونية على أنها استعمار استيطاني من قبل الناشطين، وإسرائيل على أنها دولة فصل عنصري، من شأنه أن يحدد آلية التغيير. بالنسبة إلى أرثوذكسية السلام،

هذه الآلية هي طريق للسلام، وكأننا نتحدث عن دولتين مستقلتين، وأن إسرائيل غزت جزءًا من فلسطين، وأن عليها الانسحاب من أجل السلام.

يقترح هذا النهج الجديد إنهاء الاستعمار في إسرائيل/فلسطين واستبداله بالنظام الإسرائيلي الحالي ديمقراطية للجميع. إنها إذًا تستهدف أيديولوجية الدولة الإسرائيلية، وليس سياساتها فحسب. من هذا المنظور، يمكن اعتبار عدم سماح إسرائيل بعودة مهجري 1948 إلى موطنهم على أنه قرار عنصري بدلًا من رؤيته على أنه موقف براغماتي. ينادي الناشطون الجدد بحق الفلسطينيين في العودة، ويبدو أن مناداتهم أكثر وضوحًا من مناشدات بعض القادة الفلسطينيين.

بكلمات أخرى، يقترح النهج الجديد تغيير النموذج المتبع من الحراك التضامني، الذي نأمل أن يحصل على المصداقية في أنظار من هم في السلطة، وتحديدًا المعنيين في القرار حول فلسطين والسلام. يقدم هذا النموذج الجديد تحليلًا عن الوضع الحالي ويقدم نظرة مختلفة عن المستقبل. تعد العديد من أساسيات النموذج الجديد على أنها أفكار قديمة؛ تجدها في ميثاق حركة التحرير الفلسطينية (PLO) لعام 1968 ومنصات مجاميع الناشطين مثل ابن البلد، ماتزبن (Matzprn)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين. تطورت هذه المواقف وتكيفت مع الواقع الجديد. في السابق، تم تجاهل هذه القضايا المثارة من هذه المجاميع من قبل حركات أرثوذكسية السلام؛ في حين أنها دعمت -مبدئيًا- اتفاق أوسلو تحت شعار الواقعية السياسية حتى وإن بدا أن اتفاق أوسلو يقدم لنا نوعًا من التغيير على أرض الواقع، كان في جوهره تسويةً تتجاهل مصير اللاجئين الفلسطينيين والأقليات الفلسطينية في

إسرائيل، ولم تشر إلى الطبيعة العنصرية للدولة اليهودية ودورها في التطهير العرقي لفلسطين عام 1948.

صنع الحراك الجديد قاموسًا جديدًا بإمكانه تغيير الرأي العام حول القضية إذا ما استُخدم بشكلٍ مكثف، في الأسفل بعد المدخلات التوضيحية والمهمة، إلى الخطاب الجديد المستخدم لتحليل الوضع في إسرائيل وفلسطين اليوم، والذي يصف لنا رؤيةً للمستقبل. بتبني خطاب جديد، يستطيع الناشطون تقوية التزامهم تجاه النضال ضد الأيديولوجيا المختبئة خلف التعسف الإسرائيلي وانتهاكاتها للحقوق الإنسانية والمدنية؛ سواءً كانت هذه الانتهاكات داخل إسرائيل أم في الأراضي المحتلة.

لقد قمت بتقسيم المدخلات إلى ثلاثة تقسيمات زمنية؛ ترتبط التقسيمة الأولى بطريقة نظر الناشط البديل للماضي بشكل عام؛ مع التركيز تحديدًا على كيفية تعريف الصهيونية وأفعال إسرائيل في الماضي. ترتبط التقسيمة الثانية بتعريف إسرائيل الحالي؛ بوصفها دولة فصل عنصري بشكل أساسي، وتبعات ذلك على الناشطين -وتحديدًا خارج إسرائيل وفلسطين- لمثل هذا التعريف. تثير هذه النقاط حوارًا مهمًا عن أهمية دور حركة مقاطعة الاحتلال (BDS) وأسابيع الفصل العنصري العديدة التي تنظم في الحرم الجامعية في إسرائيل وحول العالم أيضًا. أما التقسيمة الثالثة فترتبط بالمستقبل -ما هي البدائل للمحاولات اليائسة وغير الفاعلة للمضيّ قدمًا في خطوات السلام من منطلق حل الدولتين. ينظر هذا البديل إلى مصطلحات البدائل المستقبلية مثل خطوات السلام وإنهاء الاستعمار وتغيير النظام، ويقوم -نوعًا ما- بتصوير حل الدولة الواحدة بدلًا من حل الدولتين.

كانت هذه المنظورات الثلاثة المختلفة للماضي والحاضر والمستقبل محور تركيز محادثاتنا أنا وفرانك بارات مع نعوم تشومسكي. لم نقم باختياره بصفته أحد أطراف الحوار لأننا نعتقد أنه يمثل «أرثوذكسية السلام» بالضرورة (على الرغم من أنه ما زال ملتزمًا ببعض فرضياتها الأساسية)، بل لأننا نشعر بأن نظرته وآراءه حول القضية مهمة جدًا لدفع المحادثات حول فلسطين إلى الأمام.

القاموس الجديد: الماضي

لا يعد التأكيد على معادلة أن «الصهيونية نظام استعماري» مهمًا لأنه يفسر سياسات إسرائيل للتهويد داخل إسرائيل والاستيطان في الضفة الغربية فحسب، بل لأنه يتسق مع الطريقة التي طرح بها أوائل الصهاينة مشاريعهم وحديثهم عنها.

تستخدم الأفعال العبرية le-hitnahel وle-hityashev والأسماء hitanchalut وhitayasvut في الحركة الصهيونية منذ عام 1882، ولاحقًا في دولة إسرائيل، لوصف عملية الاستيلاء على الأراضي في فلسطين. ترجمتها الدقيقة إلى الإنجليزية هي «أن تستوطن»، «أن تستعمر»، «مستوطنة»، «مستعمرة»، على التوالي. استخدم الصهاينة الأوائل هذه المصطلحات بكلّ فخر؛ حيث إنه كان يُنظر إلى الاستعمار بشكل إيجابي من العامة حينها (واستمر ذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى). حين تغيرت النظرة تجاه الاستعمار عقب الحرب العالمية الثانية، وأصبح الاستعمار يمثل ضمنيًا الممارسات والسياسات الأوربية السلبية؛ بحثت الحركة الصهيونية، ولاحقًا دولة إسرائيل، عن طرق لفك ارتباط الاصطلاحات العبرية عن

الاستعمارية، وبدأت باستخدام لغة أكثر عمومية تترك انطباعًا أوليًا إيجابيًا لوصف سياساتها. على الرغم من المحاولة المتحمسة لادعاء أن الصهيونية ليست جزءًا من حركة الاستعمار العالمية، لم يكن هناك مهرب لها من الأوصاف العبرية المرتبطة بعملية الاستعمار. ارتبط الفعل «أن تستوطن» كعمل استعماري في المعجم السياسي والثقافي للقرنين العشرين والحادي والعشرين؛ لذلك لم يكن هناك مخرج؛ حتى وإن كانت الحركة الصهيونية، ولاحقًا دولة إسرائيل، لا تعدّان الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية -العملية التي ترتبط في كثير من الأحيان بإزاحة السكان الأصليين- عملًا استعماريًا، كان الجميع بخلافهم يعدّها كذلك.

يتحدى التحليل من خلال المنظور الاستعماري ادعاء إسرائيل بشأن «التعقيدات»، الوصف الذي تستخدمه بكل يأس من مفكريها لتفادي المقارنة الحتمية بين الوضع في فلسطين وجنوب إفريقيا. الخط الزمني التاريخي للعملية غير معتاد: يتضمن مشروعًا استعماريًّا من القرن التاسع عشر ويمتد إلى القرن العشرين، لكن خصائص ومعالجات هذا المشروع ليست فريدة من نوعها - فعملية سردها بسيطة وليست معقدة. على الرغم من أن توقيتها الفريد سيتطلب، دون أدنى شك، عملية تسوية معقدة، يبقى التحليل واضحًا حتى وإن تطلب العمل على التسوية قليلًا من الإبداع؛ كون إنهاء الاستعمار في القرن الحادي والعشرين مشروعًا معقدًا في الحقيقة.

هناك مهمة أخرى مهمة بهذا الشأن، وهي إضافة هذا الفهم للاستعمار في مناهج وكتب المدارس في الغرب، بالإضافة إلى تشجيع الأبحاث في هذا الشأن في جامعاتها. إذا تم ذلك، فستلحقه وسائل الإعلام

حتمًا. هذه ليست بالمهمة السهلة؛ لكن في حال تم حمل هذه الرسالة ونقلها بشكلٍ فاعل، يمكننا أن نأمل أن كل شخص سوي في الغرب - مثلما كان هناك أشخاص كذلك في حقبة الاستعمار- لن يقف بصف الأيديولوجيا القمعية بل إنه سيتعاطف مع ضحاياها ويفهم معاناتهم ونضالهم على أنه مقاومة للاستعمار.

سيتم وصف هذا الخطاب الجديد بأنه معادٍ للسامية من قبل الإسرائيليين، لكن في هذه الأيام جميع أشكال النقد -حتى الهين منه- لإسرائيل، يتم وصفه بمعاداة السامية؛ لذلك يبدو أنه لا حاجة إلى أن يثنينا ادعاء معاداة السامية عن استخدامنا مصطلح الاستعمار. كل شخص لا يقبل النسخة الإسرائيلية من حل الدولتين يتمّ اتهامه بمعاداة السامية. يطالب المسؤولون الإسرائيليون بالدعم المطلق لنسختهم من حل الدولتين، لذلك يتم اتهام أيّ وزير خارجية لدولة ما بمعاداة السامية إذا لم يلتزم بهذا الحل التزامًا تامًا. نسخة إسرائيل من الحل هي دولة يهودية بجانب بانتوستانيتين (في إشارة إلى مناطق البانتوستان والفصل العنصري في جنوب إفريقيا) مقسمتين إلى اثنتي عشرة مقاطعة في الضفة الغربية، ومحتواتين في منطقة كبيرة ومعزولة تمامًا في قطاع غزة؛ دون خط يصل بين هاتين النقطتين، وتتم إدارتهما من قبل بلدية صغيرة في رام الله بوصفها ممثلًا للحكومة. تصر إسرائيل بشكل رسمي على أنه -من أجل أمنها القومي- في حال سمحت بقيام دولة فلسطين، على دولة فلسطين الجديدة أن تخضع لهذا النموذج.

بدأت الأدبيات الأكاديمية في مقارنة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا بذلك الذي في إسرائيل بالظهور للتو فقط. بعض الباحثين الشجعان، مثل يوري ديفيس، استخدموا المصطلح مبكرًا. في تحليله في الثمانينيات كان أول من كشف النظام الاستيطاني الإسرائيلي وممارساته القانونية داخل الخط الأخضر على أنها صورة أخرى من نظام الفصل العنصري. أبرزت أبحاث أخرى التشابهات والاختلافات بين الصورتين. كان الزائرون الأوائل، في فترة ما بعد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، معًا بجانب الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، هم من استخدم المصطلح بتكرار. يبدو أنهم فهموا مسبقًا أن النظام المفروض على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أسوأ حتى من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا من عدة جوانب.

أشارت الأبحاث الحديثة إلى حالة التماثل القانوني، والاقتصادي، والثقافي الإسرائيلي لسياسات إسرائيل على كلا جانبي الخط الأخضر. تم استبدال نظام الفصل العنصري القائم بتشريعات عنصرية في الكنيست والسياسات المفتوحة للتفرقة. قد تكون صورة أخرى من الفصل العنصري؛ إلا أن إسرائيل 2014 ما تزال دولة تفصل وتعزل وتفرّق بشكل جلي على أساس العرق (حيث تكون اللهجة الأمريكية عرقًا)، والدين، والجنسية.

بما أن الإشارة إلى نظام الفصل العنصري أصبح دارجًا في مراكز القوى وبين الناشطين أيضًا، يمكن للمرء معرفة كيف قامت مجموعة مبدعة من الناشطين في كندا، الذين خصصوا أسبوعًا لقضية الفصل العنصري الإسرائيلي، بإلهام العديد من الناشطين حول العالم ليحذوا

حذوهم. أصبحت هذه الظاهرة منتشرة (حتى في إسرائيل وفلسطين) لأنها تتماشى مع فكرة الناس عما يحدث في الواقع بسبب نمو حركة التضامن العالمية (ISM). قامت الحركة بتقديم مصدر بديل للمعلومات المشوهة التي تتناقلها وسائل الإعلام السائدة في الغرب، وتحديدًا في جذب انتباه العامة في الولايات المتحدة حين تم قتل ريتشيل كوري، الشابة الناشطة في ISM، بشكل وحشي من قبل الجيش الإسرائيلي.

أصبحت أسابيع مقاومة الاستعمار والفصل العنصري ركيزة أساسية للأنشطة المدافعة عن القضية الفلسطينية، التي اجتاحت الحرم الجامعية التي كانت تسيطر عليها اللوبيات والأكاديميون الصهاينة في السابق. بسبب ما تعرض له ستيفن سالايتا ونورمن فرانكلشتاين وآخرون من مضايقات بسبب آرائهم حول القضية الفلسطينية، ما زال العديد من الأساتذة الجامعيين والموظفين في الجامعات يخشى العقاب بمنعه أو تأخير ترقيته أو حتى ادعاء عدم أهليته وصلاحيته للتثبيت الوظيفي في الجامعة. مع ذلك إن الموجة نحو الاتجاه الآخر تتصاعد شيئًا فشيئًا، وأصبحت المجتمعات والنوادي الجامعية أكثر عدائية تجاه الداعمين للسياسات الصهيونية، وأكثر ودية تجاه المتضامنين مع القضية الفلسطينية. لم يغير ذلك بعد من توجه الإدارات الجامعية؛ لكن الموجة تتجه بالاتجاه الصحيح حقًا.

إن تحليل وضع إسرائيل، بوصفها نظام فصل عنصري، على أنه تجسيد لحالة جنوب إفريقيا عندما كانت في أسوأ حالاتها، فتح الباب للتكهنات، التي تعارض حق الوجود المطروح عبر «خطوات السلام». كان العديد من البيض في جنوب إفريقيا ما يزال عنصريًا حين سقط نظامهم القمعي، الأمر الذي يعني أن التغيير لم يأتِ في جنوب إفريقيا

بسبب ما حدث في داخلها. كانوا مرغمين على التغيير من قبل النضال داخل المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) والضغط الدولي. في حين يعاني العديد من الناشطين داخل وخارج فلسطين ليحظوا بالقدر نفسه من الوحدة والقوة التي يحظى بها من لديه تمثيل في المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، يمكنهم مشاهدة ومتابعة كيفية تشكيل وإدارة حملة ضغط من الخارج، ملهمة من الحراك المعادي لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. يجب أن يكون الحراك الجديد على أساس استيعاب فكرة أن التغيير لن يأتي من داخل إسرائيل.

هكذا ولدت حملة مقاطعة الاحتلال (BDS) بمناشدة من المجتمع المدني في فلسطين للضغط على إسرائيل من خلال هذه الوسائل حتى تحترم الحقوق الإنسانية والمدنية للفلسطينيين حيثما كانوا. لدى الحملة -التي أصبحت حراكًا من عدة نواحٍ- مشاكلها الخاصة. إحدى هذه المشاكل غياب تمثيل مؤسسي فلسطيني واضح وفعال؛ مما أجبر الناشطين على محاولة الصرف لسد هذا الفراغ في القيادة. لذلك -في بعض الأحيان- يبدو أن اتخاذ القرارات الاستراتيجية يتجاوز حدود ما هو تكتيكي. لم تكن علاقة الحملة مع مبادرات المقاطعة على أرض الواقع (مثل مقاطعة المنتجات المصنعة في المستوطنات في الضفة الغربية، أو الرفض التام للتطبيع مع إسرائيل) واضحة على الدوام، لكن هذه العيوب تبدو قليلة الأهمية بالمقارنة بنجاح الحملة في جلب أنظار العالم إلى قضية كانت مهمشة ومهملة بسبب الوضع غير المستقر الذي حدث في الإقليم منذ عام 2011. قام العديد من الشركات المهمة بمراجعة فكرة الاستثمار في إسرائيل، وتخلى العديد من اتحادات التجارة عن علاقاته مع الأطراف الإسرائيلية مثلما حدث أيضًا مع

المؤسسات الأكاديمية، وخاصة الرائدة منها في الولايات المتحدة، وكذلك قام عدد مثير للاهتمام من الفنانين، والكتاب، والشخصيات المعروفة عالميًا؛ مثل ستيفن هوكنغ، بإلغاء رحلاتهم إلى إسرائيل.

ما زال أحد عناصر الحملة -المقاطعة الأكاديمية- محلًا للخلاف كما هو واضح في محادثاتي أنا وفرانك مع تشومسكي (ما زال نورمن فنكلشتاين يدين هذا التكتيك بشدة). لكن يبدو أن هذا العنصر مقبول للعديد من الآخرين بوصفه جزءًا من القاموس الجديد للحراك الذي أدى في الفترة الأخيرة إلى نشوء «لجنة المقاطعة من الداخل» على يد أكاديميين يهود وإسرائيليين، بأعداد منتسبين مثيرة للاهتمام.

الحاضر: التطهير العرقي والإصلاحات

من المهم جدًا أن نصف ما حدث للفلسطينيين في 1948 على أنه جريمة وليس بوصفه مأساة أو كارثة فحسب؛ إذا كنا ننوي تصحيح ما جرى جراء هذا الشر. يميز نموذج التطهير العرقي هذا بين الضحية والمعتدي، والأهم من ذلك أنه يشير إلى آلية للصلح.

يوضّح ذلك الارتباط بين الأيديولوجيا الصهيونية وسياسة الحراك في الماضي والسياسات الإسرائيلية في الحاضر. يهدف كلاهما لإنشاء دولة يهودية من خلال الاستيلاء على أكبر قدر من أراضي فلسطين التاريخية، وترك أقل قدر ممكن منها للفلسطينيين. تكمن الرغبة في تحويل فلسطين من مكان متعدد الأعراق إلى مكان صافي العرق في قلب الصراع منذ بدايته عام 1882. لم تتم أي إدانة أو توبيخ من العالم تجاه هذه الرغبة، العالم الذي كان يشاهد التطورات دون أن يحرّك

ساكنًا؛ مما أدى إلى تهجير 750000 شخص (أكثر من نصف سكان المنطقة)، وتدمير أكثر من 500 قرية، وهدم أكثر من 12 قرية.

حوّل الصمت العالمي في وجه هذه الجريمة الإنسانية (وهو تعريف التطهير العرقي في قاموس القانون الدولي) التطهيرَ العرقي إلى بنية تحتية تقوم عليها دولة إسرائيل. أصبح التطهير العرقي هو الحمض النووي للمجتمع الإسرائيلي — وما يزال يمارس بشكل يومي من قبل من هم في السلطة، الذين لهم ارتباط، بشكلٍ أو بآخر، بالمجتمعات الفلسطينية التي تسيطر عليها إسرائيل. أصبح وسيلة لتطبيق حلم لم يكتمل بعد — إذا أرادت إسرائيل الازدهار لا البقاء فحسب، فإنه - مهما كان شكل الدولة- كلما كان عدد العرب أقل كان أفضل لها.

لم يكن التطهير العرقي دافعًا للسياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين عبر السنوات فحسب، بل إنه استُخدِم حتى تجاه ملايين اليهود الذين قدموا من بلاد عربية وإسلامية. إن كانوا يودّون الانضمام إلى الحلم الصهيوني، فإن عليهم الانسلاخ من عروبتهم (أن ينسوا لغتهم الأم، وأن يستبقوا الأحداث في إظهار عدم عروبتهم عن طريق التعبير عن كرههم لهذا الجانب من هويتهم، كما تقول إيلا حبيبة شوحط (Ella Shohat). وبذلك أصبح اليهود العرب -الذين كان من الممكن أن يكونوا جسرًا للمصالحة- أكبر عقبة لها.

أفضل الأساليب المتبعة للتطهير الطرد والتهجير؛ لكن ذلك لم يكن متاحًا دائمًا في حالة إسرائيل. أجبر هذا القصور إسرائيل على البحث عن أساليب مبتكرة في إيجاد وسائط جديدة لتحقيق رؤيتها في دولة إسرائيلية فيها أغلبية يهودية مطلقة؛ لذلك وجدوا أنه إن لم يكن بإمكانك طرد أحدهم من مسكنه، فإن أفضل الخيارات التالية هي ألا تسمح له

أو لها بالتنقل. أصبحت محاصرة الناس في القرى والبلدات، ومنعهم من التنقل أو التوسع العمراني، العلامة التجارية لنموذج التطهير العرقي الإسرائيلي بعد عام 1948، وما زال يُستخدم إلى يومنا هذا. حين يسأل عن سبب عدم الموافقة على بناء قرية فلسطينية بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط (يخدم هذا المنع المجموعة العرقية الأخرى التي تشكل نصف عدد سكان فلسطين)، فإنّ الإجابة الرسمية هي أن الفلسطينيين لا يحتاجون إلى المساحة نفسها التي يحتاجها الإسرائيليون، وأنهم سعيدون لكونهم عالقين في منازلهم من دون حرية الدخول إلى المساحات الخضراء التي تحيط بهم. في الماضي، بالإمكان مشاهدة الكيفية التي تبدو عليها القرى الفلسطينية -أي في الضفة الغربية- عبر القيام برحلة جوية — واسعة ومنتشرة على تلال شرقي فلسطين، تداعب الطبيعية الخلابة على امتداد الأفق. لقد تم خنقهم تدريجيًا، وخاصة إن كانت القرية بجوار المستوطنات الإسرائيلية، أو عالقة بين المستوطنات مثل الحالة بالنسبة إلى الجليل. تشكل المستوطنات هناك في الوقت نفسه -على كلا جانبي الخط الأخضر- أحياء واسعة جدًا.

لذلك إن رفض إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى موطنهم، والحكم العسكري على الفلسطينيين الذين بقوا داخل إسرائيل (1948 - 1966)، والاحتلال ومعاملة الفلسطينيين في الضفة الغربية، ونصب جدار الفصل العنصري العازل، ونقل الفلسطينيين إلى خارج القدس بصمت، والحصار على قطاع غزة، وقمع البدو في النقب، كل ذلك ليس إلّا جزءٌ من عملية التطهير العرقي، أو خطوة مرحلية للوصول إليها.

إن استخدام مصطلح «التطهير العرقي» له شأن بالعدالة أيضًا. في كل نقطة زمنية منذ بداية الصراع، تم تسخيف أهمية العدالة حتى حين يتم اقتراحها على أنها أحد المبادئ التي يجب الاستناد إليها في محاولات حل النزاع. يضمن استخدام مصطلح «التطهير العرقي» على الأقل أنّ حق العودة للذين تم طردهم ما يزال حاضرًا؛ حتى وإن تم انتهاك هذا الحق من قبل إسرائيل. يبدو أنه لن يكون هناك تفاوض أو حلول دون أن تعترف إسرائيل بهذا الحق.

يجب أن يكون القاموس الجديد للنضال مستندًا إلى تطبيق مفاهيم كونية جديدة مطورة بإصلاحات وتعويضات على قضية اللاجئين الفلسطينيين. قام المجتمع الدولي منذ فترة بعيدة بإنشاء آلية للتعامل مع ضحايا التطهير العرقي، وذلك باستخدام التعويضات بوصفها ترضية وحلًا للقضية. يأتي دور التعويضات هنا بفتح مجموعة من الخيارات للضحايا -والجناة أيضًا- ببدء حياة جديدة. تتضمن هذه الخيارات العودة الحقيقية لضحايا التطهير العرقي إلى موطنهم، أو التعويض المالي للناجين الذين يرغبون في بدء حياة جديدة في مكانٍ آخر. تتضمن هذه التعويضات أيضًا آلية لإعادة تقديم الضحايا في الاعتبارات التاريخية والثقافية لبلدهم، واستعادة أصولهم التي لها بعد ثقافي خاص بهم. إن النقطة الأساسية في جميع هذه الآليات هي أن الحق في اختيار كيفية التعويض تعود إلى ضحايا التطهير العرقي، وأن لكل فرد الحق في اختيار طريقة التعويض المفضلة لديه.

لكن هناك الكثير على المحك هنا؛ فالعملية أكثر من مجرد تعريف ووضع المفاهيم الصائبة لبرنامج التعويضات بوصفها جزءًا من القاموس المقترح. إن فكرة التعويضات، وحق العودة بالأخص، لا تناقش إلا

نادرًا في النزاعات العالمية الأخرى البعيدة عن فلسطين. لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي موقف مبدئي تجاه اللاجئين دون نقاش أو تردد، يكفل هذا الموقف حق عودة جميع الناس إلى مساكنهم بعد فض النزاع. ولدى الأمم المتحدة موقف مشابه تجاه القضية، وقد قررت قرارًا صارمًا بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين من دون شروط، وهو القرار 194 لديسمبر 1948 (تم تبنيه من الجمعية العامة للأمم المتحدة نفسها التي قررت بشأن خطة العزل وإنشاء الدولة الإسرائيلية).

لذلك إن جعل حق العودة في قلب أيّ حل مستقبلي ليس فكرة ثورية تطالب الغرب بخيانة مبادئه أو أن تتبنى نهجًا استثنائيًا جديدًا. إن الأمر على النقيض تمامًا؛ فهي مطالبة للعالم الغربي بالتمسك بمبادئه وألا يقصي الفلسطينيين من تطبيق هذه المبادئ. مع ذلك، إن أرثوذكسية السلام القديمة تتجاهل هذه المبادئ، ولم تحاول حتى القتال من أجلها. لكن الحركة الجديدة تفعل؛ أي إنها تضع هذه الحقوق والمبادئ بوصفها نواة لنضالها حتى يقرر آخر لاجئ فلسطيني العودة إلى وطنه. أظهر تسريب الجزيرة «الوثائق الفلسطينية» كيف أن السلطة الفلسطينية كانت مستعدة للرضوخ لإرضاء الإسرائيليين. كما أظهرت استعداد السلطة الفلسطينية للتخلي عن حق العودة من مطالباتها. إن الوقائع الجديدة التي ستذكر في نهاية هذا الفصل تكشف الستار عن صعود نخبة سياسية جديدة في فلسطين، ولديها رؤية مختلفة عن القضية.

أخيرًا: تفسر أيديولوجية التطهير العرقي تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم تجريدًا يسمح بممارسة الفظائع عليهم مثل ما شهدناه في يناير 2009 في غزة. إن هذه اللاأنسنة هي الثمرة المسمومة لسياسات عسكرة وتسليح المجتمع المدني الإسرائيلي. تقديم الفلسطينيين على

أنهم أهداف عسكرية، وتهديد أمني، وقنبلة ديموغرافية. هذا أحد الأسباب التي دفعت المجتمع الدولي -بعد الحرب العالمية الثانية- إلى تصنيف التطهير العرقي على أنه جريمة شنعاء قد تؤدي أيضًا إلى مجازر جماعية؛ كونك بحاجة إلى تجريد الضحايا من إنسانيتهم من أجل تطبيق رؤيتك لتنقية العرق. سواء قمت بطرد الناس أم قتلهم؛ بمن فيهم الأطفال، يجب أن تصنّفهم على أنهم أهداف عسكرية، لا على أنهم كائنات بشرية.

يعلم كل من قضى وقتًا كافيًا في إسرائيل -مثلي أنا- أن أسوأ عملية إفساد للشباب الإسرائيلي هي التلقين الذي يجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم. حين يرى الجندي الإسرائيلي طفلًا فلسطينيًا، فإنه لا يرى رضيعًا - بل يرى عدوًا، لذلك تجد أن جميع المستندات؛ سواء كانت المتعلقة بأوامر احتلال القرى عام 1948، أم تلك التي تأمر القوة الجوية في عام 2009 باللجوء إلى «استراتيجية الضاحية» (الاستراتيجية التي وُضعت لهزيمة حزب الله في الاعتداء على لبنان عام 2006، من خلال القصف المكثف لإثارة الهلع على الضواحي الجنوبية لبيروت؛ ذات الأغلبية الشيعية)، أم من خلال قصف غزة، واعتبار الأماكن المدنية على أنها قواعد عسكرية. في إسرائيل، ومنذ عام 1948، التطهير العرقي ليس مجرد سياسة بل أسلوب حياة، واستمراره يجرم الدولة بأكملها لا سياستها فحسب.

الأكثر أهمية من ذلك أنه حين يكون للمرء مصطلح مثل هذا في قاموس الناشطين، سيدرك أن التطهير العرقي لن ينتهي، بل سيستمر في التفشي. ينتهي فقط حين تنتهي المهمة بأكملها، أو حين تتدخل قوة أكبر لوقفها.

يقلب هذا الإدراك المنطق الذي تقف عليه خطوات السلام رأسًا على عقب. كان الهدف من خطوات السلام الوقف أو السعي لتعطيل تطبيق سياسة إسرائيل للعودة إلى حدود ما قبل عام 1967. لم تنجح هذه المحاولات بطبيعة الحال؛ كون المهمة الأساسية للصهيونية هي السيطرة -بشكل مباشر أو غير مباشر- على جميع أرجاء فلسطين. جميع التنازلات التي قدمتها إسرائيل في هذا الشأن كانت لاعتبارات ديموغرافية، لا من أجل الصلح والسلام؛ لهذا السبب تم تجاهل فكرة السيطرة المباشرة على قطاع غزة، وكذلك السبب لدعم اليسار الصهيوني في حل الدولتين، لكن مسار الإجراءات هذه لم يعد يعمل، كون ما يحصل من عمليات للتطهير العرقي في النقب، ووادي الأردن، ومنطقة القدس الكبرى، أظهر أن الخطة القديمة «أ» -في الطرد والتهجير- ما زالت تستخدم من قبل إسرائيل لاستكمال ما بدأته في عام 1948.

لذا، إن عملية السلام تضطر إسرائيل إلى أن تكون أكثر ابتكارًا في استراتيجية التطهير العرقي التي تتبعها؛ لكنها لا تطالبها بوقف التطهير العرقي من أساسه، في حين يَعدّ القاموس الجديد إنهاء التطهير العرقي شرطًا أساسيًا للسلام.

يجب أن يكون تصوير إسرائيل على أنها استعمارية، ووصفها بأنها ٍلة فصل عنصري، والاعتراف بعمق ارتباط مفهوم التطهير العرقي في المجتمع الإسرائيلي، مرجعًا لمدخلات القاموس الجديد الذي يشكل آراءنا عن المستقبل: إنهاء الاستعمار، وتغيير النظام، وحل الدولة الواحدة.

أصبح عدم صلاحية مصطلح خطوات السلام بشأن الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي واضحاً بشكل كبير عندما حصل الناس على منصات لمتابعة ما يحدث حقًا على أرض الواقع. من خلال عمل ISM، وكذلك الاتصال عبر الإنترنت، والقنوات التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية، ووسائط أخرى، صار بمقدور الناس في الغرب مشاهدة التناقض بين المحاولات العديدة لحل النزاع (مثل جنيف 1977، ومدريد 1991، وأوسلو 1993، وكامب ديفيد 2000) وما يحدث على أرض الواقع. بهذا الشأن، كان تشومسكي أول من لاحظ أن القصد من خطوات السلام لم يكن يومًا الوصول إلى وجهة ما، بل المماطلة الأبدية في عدم حل القضية. في الوقت ذاته، تستعمل إسرائيل وسائلها للحصول على أراضٍ أكثر وبناء مستعمرات جديدة، والاستيلاء على مساحات أكبر. كان الإبقاء على الوضع الراهن هو الحل بالنسبة إلى إسرائيل.

سيساعد إدخال مصطلح «إنهاء الاستعمار» في القاموس الجديد في وضع نهاية لمعسكر «التعايش»؛ الذي كان وقودًا لحوار خاطئ تم تمويله بشكل كبير من الأمريكان وقادة دول الاتحاد الأوربي. انسحبت أغلبية الفلسطينيين من هذه المشاريع الوهمية للاتفاق، وأهدروا ملايين الدولارات.

ما كان مزعجًا بالفعل وغير مساعد على الإطلاق قيامُ عملية خطوات السلام على مبدأ التكافؤ بين الطرفين: قامت بإلقاء اللوم على الطرفين، وتعاملت معهم على أنهم مسؤولون بالقدر ذاته في هذا النزاع، وتقوم في الأثناء ذاتها بتقديم حل عادل - كما تزعم- للقضية. كان من شأن الاختلال الكبير في موازين القوى بين الطرفين أن يشكك في مصداقية

هذه الحلول للقضية، التي يتم تقديمها على أنها حلول واقعية. النتيجة النهائية هي أن الفلسطينيين صاروا يقبلون أيّ شيء تقدمه لهم إسرائيل. لم يكن للأمر أيّ ارتباط بالسلام: كان بحثًا عن استسلام مريح من الشعب الأصلي في فلسطين الذي فقد كل شيء أمام الصهاينة الذين غزوا أرضهم في القرن التاسع عشر.

لكن المعجم الجديد لا يتشكل من مدخلات قائمة على مفاهيم طوباوية أو رومانسية. لا يمكن إزالة ظلم الماضي؛ هذا الأمر واضح للناس الذين تم ترويجهم على أنهم «غير واقعيين» حتى من أصدقائهم. لا يمكن الآن إصلاح شرور الماضي؛ لكن يجب للشر القائم في يومنا هذا أن يتوقف. هنا يصبح مصطلح «تغيير النظام» ملائمًا أكثر من موضعٍ آخر.

حسب الحراك الجديد، لا تعد المطالبة بتغيير النظام في إسرائيل أمرًا لا يمكننا التفكير فيه، ولا يعدّ تخيل دولة يتساوى فيها الجميع أمرًا ساذجًا. كذلك إنها تعدّ العمل من أجل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى موطنهم أمرًا واقعيًا. إن مبدأ «تغيير النظام» تم التلاعب به من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا في هجماتهم على العراق وأفغانستان، وفي المقابل حصل على الشرعية الدولية في الثورات الشعبية في مصر وتونس.

تتغير الأنظمة بشكل كبير وجذري، لكن بالإمكان أيضًا حدوث هذا التغيير بشكل تدريجي وسلمي. على الرغم من أن الثورات في يوغسلافيا وسورية تشكل لنا تحذيرًا من الخطورة التي تصاحب عمليات تغيير النظام أحيانًا، هناك العديد من الأمثلة المعاصرة على تغيير الأنظمة بشكل سلمي، أو سلمي إلى حدٍّ ما. ومن ثمّ، ستكون المدخلة الأخيرة

في القاموس، حل الدولة الواحدة، مرتكزة على أمل أن تكون النظرة إلى مستقبل العلاقة بين المعتدي والضحية واضحة، كما أنها ستحدد طبيعة التغيير الذي نحتاجه وطريقة الوصول إليه.

للعديد من الناشطين، ماتت فكرة حلّ الدولتين منذ زمن بعيد؛ حتى قبل اعتراف جون كيري بهذه الحقيقة اليائسة في أبريل 2014. لا يعني علوّ أصوات المطالبين بإلغاء المستوطنات أنّ هناك بديلًا واضحًا لها، لكن عملية البحث عن بدائل قد بدأت للتو. قام بعض الناس، والناشطون، ومنظمات سياسية جديدة، بخلق تصور واضح عن الشكل الذي يقترحونه للدولة الواحدة. ترتكز آراؤهم على أفكار قديمة تم تطويرها في الماضي، بالإضافة إلى مدخلاتهم الجديدة. وآخرون ما يزالون يتحسسون طريقهم في الظلام؛ لكن رحلتهم في البحث قد بدأت.

لقد تم الوصول إلى المحطات الأولية من هذه الرحلة. أولى المحطات هي إعادة مفهوم إسرائيل وفلسطين كدولة واحدة، لا دولتين خاليتين أو مستقبليتين. تصبح هنا فلسطين دولة تدعى فلسطين، لا بوصفها واقعًا جيوسياسيًّا يدعو الدولتين بإسرائيل والأراضي المحتلة. في هذه المساحة تمامًا، يحتاج القاموس الجديد إلى مدخلات إضافية لتوضيح الطريقة التي تمكّن الناس الذين يعيشون في فلسطين، وأولئك الذين طردوا منها، من العيش متساوين جميعًا؛ بحياة أفضل حتى من أماكن أخرى في الشرق الأوسط، وحتى أفضل من بعض أجزاء أوروبا.

المحطة الثانية، المصيرية بذاتها، (التي يمكن أن نستقيها من المحادثة مع تشومسكي في الجزء الثاني من الكتاب) تكمن في تفنيد ادعاء أن حل الدولة الواحدة يعارض حق إسرائيل في الوجود. لا يملك الحراك الجديد القوة في إقصاء الدول، ولا يهتم بذلك أيضًا. إسرائيل

لديها القوة الكافية لإقصاء الدول؛ ولا يملك حراك السلام هذه القدرة. لكن الحراك لديه الجرأة الأخلاقية الكافية للتشكيك في أيديولوجية الدولة الإسرائيلية وأخلاقية ممارساتها والهدم الذي تسببت فيه من خلال تهجير نصف سكان دولة فلسطين.

أما المحطة الثالثة فهي تحدي واحدة من أهم فرضيات أرثوذكسية السلام وجهًا لوجه: إن تقسيم الدولة يعد شكلًا من أشكال الصلح والسلام. يعد التقسيم في تاريخ فلسطين عملًا هدّامًا يعمل تحت إطار «خطة السلام» التابعة للأمم المتحدة، التي لم تقم بأيّ رد فعل أو إدانة للممارسات الإسرائيلية. لذلك في القاموس الدولي، أثناء فترة تكوينه، تُعد المصطلحات، التي تروج لقيم السلام، مثل التقسيم، «خطابًا جديدًا»، وهو المصطلح الشهير الذي يشير به جورج أورويل إلى الحقائق الخادعة. يدلل التقسيم على التواطؤ الدولي في جريمة تدمير كاملة، لا على دعوة للسلام.

تبعًا لذلك، أصبح أيّ شخص يعارض التقسيم عدوًا للسلام. لامت الأطراف الأكثر شرًا والمتعصبة لإسرائيل من معسكر أرثوذكسية السلام الفلسطينيين؛ لكونهم غير مسؤولين، وإثارتهم للحروب، وعنادهم - بدءًا من الرفض الفلسطيني لخطة التقسيم عام 1947. أدركنا في الفترة الأخيرة أن التقسيم كان أيضًا فكرة خاطئة من منظور السياسة الواقعية. ربما لم يكن ذلك واضحًا في تلك الأثناء، لكن تقديم التقسيم في الوقت الحالي على أنه حل للفرضية نفسها التي قام عليها الحل عام 1947 -وهو أن الصهيونية حراك خيّر يهدف إلى تحقيق التعايش والمساواة بين الإسرائيليين والأغلبية الفلسطينية- ليس إلا سخافة وسخرية مرّة.

إنّ من شأن الالتزام بالتفسير الصهيوني للتقسيم، بالإضافة إلى تفسير الصهيونية الليبرالية لاتفاقية أوسلو، أن يفسد الناس والقيم التي يفتخر بها الغرب. إن التقسيم -سواء الخاص بعام 1947 أم -1993 ليس إلا رخصة لقيام دولة يهودية عنصرية على أكثر من 56٪ من أراضي فلسطين في عام 1947، و80٪ -إن لم يكن أكثر- من أراضي فلسطين في عام 1993.

هنا تحديدًا ينكشف الستار عن لا أخلاقية وفساد كبار السياسيين الإسرائيليين والغربيين. يدّعون، ويدرّسون، أن قيام دولة يهودية على معظم أراضي فلسطين، مع وجود كيان فلسطيني بجوارها، ليس إلا واقعٌ ديمقراطيٌّ. إنها ديمقراطية تمت معالجتها بجميع الوسائل لضمان وجود أغلبية يهودية على الأرض. تضمنت هذه الوسائل سياسات الإبادة الجماعية وعدة استراتيجيات وحشية لحماية الدولة التي تحتضن هوية عرقية لمجموعة واحدة فقط.

تباعًا، لا يجد الإسرائيليون أن تحديد الإجراءات الديمقراطية من خلال جعل من يشكل المجاميع الانتخابية -بالقوة- يحصل على أهدافه المرجوة أمرٌ غريب أو غير مقبول: دولة إسرائيلية خالصة، بداخل دولة ثنائية القومية. ما زال يتم تسويق هذه المسرحية في الغرب بكل نجاح: إسرائيل دولة ديمقراطية لأن الأغلبية فيها تقرر ماذا تريد؛ حتى إن أتت هذه الأغلبية من خلال وسائل استعمارية، التطهير العرقي، وحصار الفلسطينيين في قطاع غزة، وكذلك محاصرتهم في الضفة الغربية، من خلال تقسيمهم إلى منطقة «أ» و«ب» وعزلهم في القرى الطرفية لحدود القدس ووادي الأردن، والمناطق البدوية في صحراء النقب.

على اليهود الإسرائيليين تأمين بقاء الفلسطينيين؛ الذين يتعرضون للتهديد يوميًا من الجيش والحكومة، قبل أن يطرحوا مشروعهم للتعايش. إن كانوا يريدون المساعدة، فعليهم أن ينضموا إلى حركة التضامن العالمية، وينضموا كذلك إلى الذين يعيشون في الداخل؛ ممن يريدون تحويل إسرائيل وفلسطين إلى كيان جيوسياسي يعيش فيه الجميع كأشخاص ومواطنين متساوين.

الخاتمة: فلسطين وإسرائيل، 2014 - 2020

من أجل تفادي الوقوع في الإشكاليات المذكورة في الأعلى، علينا أن نتجاهل أفكار معسكر السلام القديم. على المجتمع الدولي المهتم بمساعدة فلسطين أن يقف خلف محاولات تحويل إسرائيل إلى دولة منبوذة؛ طالما تمارس سياستها في الفصل العنصري، ونزع الملكية، والاحتلال.

إن خطوات السلام بين إسرائيل وفلسطين معجزة طبية: ماتت عدة مرات، ثم أُنعشت فترة، قبل أن تتهاوى مرة أخرى. إن تماسكها ليس لأن هناك فرصًا ضئيلة في نجاحها، بل لأن العديد من الأطراف تقتات على بقائها. تعرف الحكومة الإسرائيلية أنها ستصبح من دون «عملية السلام» دولة منبوذة، وستتعرض للمقاطعة الدولية، وحتى العقوبات. طالما توجد هذه الخطوات، فإن باستطاعة إسرائيل التوسع في مشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية ونزع ملكية الفلسطينيين لأراضيهم هناك (في القدس الكبرى أيضًا) وتخلق حقائق جديدةً تجعل من المستوطنات المستقبلية أمرًا مستحيلًا وغير مجدٍ. بسبب المتاجرة الرخيصة من قبل الولايات المتحدة في القضية، وعجز أوروبا

في علاقاتها الدولية، تستمر إسرائيل في التمتع بالحصانة أثناء القيام بهذه الخطوات.

إن القيادة الفلسطينية منقسمة حول مدى أهمية المضي في خطوات السلام. يرى العديد من كبار المسؤولين داخل السلطة أن نشأة السلطة الفلسطينية مكسب وطني مهم يجب المحافظة عليه. بينما بدأ آخرون -من بينهم الرئيس محمود عباس كما يبدو- بالتشكيك في فاعلية السلطة الفلسطينية وفرصها في الوصول إلى السلام. صحيح أن التهديدات الفارغة «بتسليم مفاتيح الضفة للإسرائيليين»، التي كان يطلقها أبو مازن، كانت في السابق من أجل الضغط على إسرائيل؛ لكن التهديد الإسرائيلي في ربيع عام 2014 كان أكثر صدقًا؛ خاصة مع شعورها الحقيقي باليأس. ومن ثمّ إن لدى المحاولات لتشكيل حكومة تآلف مع حماس، التي أثيرت بشكل جدي في شهر أبريل من ذلك العام، فرصًا أكبر في النجاح.

إن المحاولات الجدية بمجملها ليست إلا مؤشرٌ واحد على أن أولئك الذين كانوا يدعمون عملية السلام في السابق، بالإضافة إلى الذين كانوا يرصدون الأحداث، قد أعدوا أنفسهم من أجل حتمية عدم تكرار هذه المعجزة الطبية وألا يتم إنعاش ما مات. معظم الذين يحاولون فهم وتوقع ما يوشك على أن يحدث -إن وجدوا عدم إمكانية إنعاش عملية السلام- يرون أن أي بديل آخر للعملية سيكون كارثيًا. يتحدث اليسار الصهيوني، بالإضافة إلى المؤسسات الليبرالية الصهيونية المتشددة في الغرب، عن «الكابوس» في إقامة دولة ثنائية القومية؛ ليس لأنها تعني نهاية الصهيونية، بل لأنها ستنتج واقعًا أسوأ بكثير لكلا الطرفين (وكأن بإمكان الوضع أن يزداد سوءًا بالنسبة إلى الفلسطينيين).

لليسار الصهيوني الإسرائيلي تبرير غريب لمخاوفه من إقامة دولة ثنائية القومية، أو دولة ديمقراطية واحدة. سيصبح الفلسطينيون «محتطبي حطب ومستقي ماء» (يش 21:9) كما يحذر مناصرو الفكرة بناءً على ما جاء في الإنجيل (تحذير أطلقه يوري أفنيري عدة مرات). آخرون يصفون المشهد المتوقع من إقامة دولة واحدة بأنه سيشعل حربًا أهلية دائمة. تأتي النظرة الداعمة لفكرة إقامة دولتين في أوساط الفلسطينيين من زاوية أخرى. إن حل الدولتين هو التسوية الوحيدة المدعومة دوليًا؛ حتى من داخل إسرائيل، ولذلك يجب المحافظة عليها. ما زال القليل من أصدقاء فلسطين الصادقين يؤيدون هذا الحل للأسباب ذاتها.

بالرغم من أن اليمين والوسط الإسرائيليين لديهما تصور مختلف لحل الدولتين عن ذلك الذي يتخيله أعضاء اليسار الصهيوني، أو حتى تصور أحزاب مثل حداش وتجمع في إسرائيل، وكذلك مع تصور أعضاء السلطة الفلسطينية والداعمين لفلسطين في العالم المتقدم، إن هناك تصورًا توافقيًا يسيطر على المحادثات السياسية المتعلقة بفلسطين في العالم.

لكن هل سيكون هذا الإجماع والتوافق موجودًا في عام 2015؟ استبدلت المزيد والمزيد من الأصوات داخل المجتمع الفلسطيني وفي أوساط الناشطين اليهود من غير الصهيونيين دعمهم غير المحدود لحل الدولتين بالبحث عن بدائل جديدة.

يمكن للمرء الوصول إلى قناعة عدم جدية أو تماسك خطاب السلام المهيمن والمتعصب هذا، وكيف أن أي محاولة لإنعاشه في المستقبل ستكون غير مجدية. اختفى اليسار الصهيوني من المشهد السياسي في إسرائيل؛ للعديد من الأسباب والنوايا، وبذلك تنحصر البدائل السياسية بين تشكيل ائتلاف بين اليمين والوسط العلماني، أو ائتلاف بين اليمين

والمجاميع اليهودية المتعصبة. لا يبدو صعود قوى يسارية أو تميل إلى اليسار داخل إسرائيل أمرًا ممكنًا في الوقت الحالي. يجهل أي شخص ما زال يعتقد بحتمية وجود تلك العقلية داخل المجتمع الإسرائيلي، التي تشكلت وما تزال سارية منذ نشأة الدولة في 1948. تتم تغذية هذه العقلية عن طريق التلقين المستمر -وهو ما يشكل ضغطًا دائمًا عليها- الذي يعيد إلى ذاكرة اليهود مخاوفهم السابقة في عداء الأغيار (Gentiles) في أوروبا، مع مشاعر القلق المرافقة لعملية للاستعمار وتحول قضية السكان الأصليين إلى نموذج مخيف للعنصرية. لا يمكن إزالة هذه الأغشية العنصرية بسهولة، ولن تختفي وحدها بالتأكيد؛ مثلما بينت لنا الحالة في جنوب إفريقيا في الفترة التي لحقت نظام الفصل العنصري.

بإمكان المشاريع التعليمية المضادة على المدى البعيد؛ المقاومة النشطة، والضغط الخارجي، أن تشكل تحولًا ملحوظًا للمجتمع في إسرائيل. مع ذلك، يعدّ مشروع التعليم المضاد عملية طويلة، كما أن للمخاطر الناتجة من فشل المحاولات الدبلوماسية قدرة على هدم هذه المحاولات التعليمية. أما بالنسبة إلى حركة المقاومة، فما تزال منقسمة (أنتجت خمسة مجاميع فلسطينية، وتطورت هذه المجاميع بصمت منذ عام 1948، لدى كل منها أجندته الوطنية الخاصة) تفتش عن واقع تاريخي يبدو مستحيلًا في يومنا هذا. تتطلب عملية تشكيل وحدة وطنية وقتًا طويلًا، ربما الوقت نفسه الذي يحتاجه المجتمع اليهودي لتحصين نفسه من العنصرية المتفشية فيه. لم تؤثر حركة مقاومة الاحتلال (BDS) -بالرغم من إنجازاتها الكثيرة والرائعة- على النخب السياسية في الغرب، الذين ما زالوا يوفرون الحصانة لإسرائيل على سياساتها وأفعالها.

بالرغم من التطورات الإيجابية -عدد من الإسرائيليين الشجعان يأملون مواجهة العنصرية في مجتمعهم بجميع مظاهرها السياسية (السياسة الممنهجة للتطهير العرقي في النقب ويافا، وعكا، والناصرة، وشرق القدس، ووادي الأردن، وجنوب جبل الخليل) ومظاهرها الدستورية (موجة من التشريعات العنصرية في الكنيست)؛ تصبح حركة مقاطعة الاحتلال (BDS) أقوى كل يوم، وربما نشهد محاولة جادة في تشكيل وحدة فلسطينية — ولدت على أرض الواقع دولة جديدة: الدولة الإسرائيلية العظمى. أكملت هذه الدولة عملية عزل المنطقة «C» في الضفة الغربية، وتعرض على الفلسطينيين في المنطقتين A وB السجن في حال عدم مقاومتهم الدولة الجديدة، أو تهديد معاملتهم مثل مواطني غزة في حال مقاومتهم الدولة الجديدة. هذا النموذج الذي يتم عرضه على المواطنين الفلسطينيين من قبل الدولة الجديدة. في الأقفاص، ليس هناك مجال للتوسع، لا موارد من أجل التنمية والتطور، ومنع لأي محاولة أو فكرة في مقاومة التصور الجديد لقيام دولة إسرائيل العظمى.

سيستوعب كل من يتتبع مؤشر الديمقراطية والعنصرية في إسرائيل واقعها القادم — انزلاقًا نحو عصر بمزيد من التشريعات العنصرية، وتوسع مشاريع التهويد، وازديادًا مخيفًا في عدد الهجمات على الفلسطينيين تحت شعار نهج دفع الثمن (tag Mehir) الذي يشمل تدمير ملكيات الفلسطينيين وأماكنهم المقدسة بشكلٍ يومي. في الدولة الإسرائيلية العظمى، تشاهد المجالس الفلسطينية والشرطة المحلية العاجزة والجرائم المنظمة وهي ترتكب بشكل يومي في الأحياء والقرى الفلسطينية بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، والتي تزداد سوءًا بسبب الفقر الشديد فيها والارتفاع غير المسبوق في معدلات البطالة.

هذه هي الحقيقة المرة التي يجب علينا أن نواجهها؛ لكنها بقيت على ما هي عليه بسبب الطاقة المهدورة على خطوات السلام المتعبة، إلى جانب الصراع المسلح بين الضحايا على فرض السلطة على أراضٍ غير ذات أهمية.

يجب أن تنطلق اليوم - في ثلاثة موضوعات- محادثة جديدة تتناول - بدلًا من أن تتجاهل- الواقع؛ الموضوع الأول هو السياسة الإسرائيلية العامة، التي تلاشى بسببها الخط الأخضر، الموجود منذ سنوات عديدة، والتي تعامل الفلسطينيين بالطريقة نفسها منذ سنوات أيضًا. هناك مميزات للفلسطينيين الحاصلين على الجنسية الإسرائيلية؛ لكن من الواضح أن هذه المميزات تتلاشى شيئًا فشيئًا مع مرور السنين. كما ذكرنا سابقًا، يحدث ذلك ليس لأن إسرائيل أقل اهتمامًا بتوفير هذه المميزات فقط، بل أيضًا بسبب الاعتراف المتنامي بأنه نظام خفي للفصل العنصري؛ مثل الذي في إسرائيل، لا يقل قمعًا واضطهادًا عن الاحتلال المباشر (في الضفة الغربية) أو الحصار طويل الأمد (في قطاع غزة).

عندما تنبثق أشكال متفرقة من القمع من المصدر نفسه، يجب أن تكون المقاومة ضدها مركزة. ليس لدي أوهام بأنه ستكون لدينا رؤية واضحة واستراتيجية فلسطينية موحدة في المستقبل القريب، لكن على كل من يؤمن بأهمية النضال اليهودي/الفلسطيني المشترك أن يعترف بحالة التطهير العرقي القائمة في جميع أنحاء فلسطين، وليس في أجزاء منها فقط. من المهم في هذه اللحظة من الزمن أن تكون هناك محادثة عفوية وصريحة بشأن الخيارات والحلول الجديدة، بدلًا من التمسك بالمعادلة القديمة. كذلك تعد إعادة النظر في العلاقات العربية-اليهودية على أرض فلسطين التاريخية مشروعًا مهمًا وعلينا إحياؤه.

أيًّا كان التصور بشأن الكيان السياسي المقترح للمستقبل، يجب على هذا الكيان أن يكون قائمًا على المساواة التامة بين الجميع؛ من يعيش على أرضه وكذلك من تمّ تهجيره في السابق. نتمنى أن نتمكن من تطوير نموذج كهذا لكيان أو مستقبل مثالي من خلال المؤسسات القائمة حاليًا ومؤسسات جديدة قد تنشأ، لكن من أجل القليل من التقدم في حل القضية -بعيدًا عن القيود على المفاهيم المفروضة علينا من أجل الإبقاء على حل الدولتين- على أي شخص بإمكانه -في أي مرحلة كانت- تقديم تصورٍ للبنية السياسية، الأيديولوجية، المؤسسية، الاجتماعية، الاقتصادية في فلسطين، أن يفعل ذلك، وعلى هذا التصور لجميع من يعيش في دولة فلسطين — وليس في دولة إسرائيل فقط.

الموضوع الثاني هو مستقبل اللاجئين الفلسطينيين. طالما تستمر مناقشة هذا الموضوع في إطار عمل أرثوذكسية السلام القديمة وحل الدولتين وخطابهما السياسي، سيظل الموضوع هامشيًا ولا يمكن أن ينجح إلا بوجود دولة فلسطينية في المستقبل يعود اللاجئون إليها. تركز محادثة أخرى مختلفة تمامًا عن اللاجئين على موضوعين: الأول تحليل لأسباب رفض إسرائيل عودة اللاجئين وهو ما يظهر واقعها بصفتها دولة عنصرية. والثاني حاجتنا إلى التفكير والتأمل في مستقبل اللاجئين الفلسطينيين تحت ضوء قضية اللاجئين السوريين (الذين يشملون عددًا كبيرًا من اللاجئين الفلسطينيين).

في إطار عمل المحاولات الدبلوماسية القائمة على حل الدولتين، أصبح رفض إسرائيل أيّ شكل من أشكال العودة للاجئين أمرًا شرعيًا؛ مثلما أصبحت حجة إسرائيل في أن عودة اللاجئين لن تسمح لها بالإبقاء على أغلبية يهودية في الدولة أمرًا شرعيًا. مكنت -بشكل

غير مباشر- هذه الشرعية الدولية إسرائيل من توظيف جميع الوسائل المتاحة للإبقاء على أغلبية يهودية فارقة في الدولة. وبهذا الصدد، ليس هناك أي فرق بين الموقف الإسرائيلي في رفض حق اللاجئين في العودة والمشاريع الإسرائيلية الأخرى في التطهير العرقي؛ سواء جاء على شكل عزل المنطقة من وادي رم حتى الضفة الغربية، أو اقتلاع البدو من مواطنهم في النقب، أو تخفيض عدد السكان في القدس الشرقية ووادي الأردن. لا يمكن أن يكون السلام من ضمن أجندات دولة تمارس سياسات مثل هذه على مواطنيها. يرتبط موضوع آخر بقضية اللاجئين، وهو مصير اللاجئين الفلسطينيين في سورية، ولبنان، والعراق، وتركيا، والأردن؛ ممن هربوا بعد اندلاع الحرب الأهلية في سورية. تتفاخر إسرائيل بإنسانيتها من خلال إخبار العالم عن استضافة مستشفياتها عشرات الجرحى من المقاتلين السوريين؛ لكن جيران سورية الأربعة، الذين لديهم علاقات معقدة معها أيضًا، استقبلوا مئات الآلاف من اللاجئين. حتى وإن لم تبيّن إسرائيل أي اهتمام إنساني حول هؤلاء اللاجئين، الذين يشكل الفلسطينيون عددًا كبيرًا منهم؛ بإمكان أي شخص من معسكر السلام داخل وخارج فلسطين أن ينتبه إلى الارتباط بين المأساة السورية والقضية الفلسطينية: أن الحاجة في إعطاء اللاجئين الفلسطينيين الجدد-القدماء حق العودة إلى موطنهم الأصلي يجب أن تكون مدعومة لكونها بادرة إنسانية، ولكونها عملًا سياسيًا من شأنه المساهمة في إنهاء الصراع بين إسرائيل وفلسطين.

بشكلٍ عام، يجب أن نضع حق العودة في صلب عمل الكثير من الأنشطة القائمة داخل إسرائيل (وهناك مؤشرات مشجعة ومبكرة تنبئ بأن الأجندة المحلية تتجه بهذا الاتجاه). حدثت النكبة في المكان

الذي تقوم عليه دولة إسرائيل اليوم، وليس في الضفة الغربية أو قطاع غزة. على أي محادثة بين المجتمعين بشأن الصلح والسلام أن تتخذ من هذه الحقيقة نقطة انطلاق لها. ربما يجب كذلك أن تكون هناك خطوة أولية تسمح للاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين (250 ألفًا بتقدير متحفظ) أن يعودوا إلى منازلهم، أو مناطقهم على الأقل. إن حق العودة لنازحي الداخل هو قضية يجب أن تبنى وتُجمع عليها حركة المقاومة والنضال ضد التطهير العرقي داخل إسرائيل. تظهر لنا قضية النزوح الداخلي شهادة من الماضي عن ماذا، وضد من، ولماذا يحدث هذا النضال. إن النازحين هم جزء من الموازنة الديموغرافية، والسؤال عن كيفية عودتهم وعودة اللاجئين الآخرين من خارج فلسطين هو سؤال يجب أن يكون المحور في النقاش العام حول فلسطين وليس في الهوامش، وخاصة في العصر هذا.

ثالث وآخر الموضوعات، التي يجب على المحادثات الجديدة أن تقوم على أساسها، هو غياب الخطاب الاشتراكي في المحادثات عن فلسطين. يمكن اعتبار غياب هذا الخطاب أحد الأسباب الرئيسة التي تجعل المعسكر المدعو بمعسكر السلام داخل إسرائيل (والشيء نفسه أيضًا بالنسبة إلى مجاميع الضغط منظمة جي ستريت في الولايات المتحدة) متصالحة مع النيوليبرالية. لا تعارض هذه النظرة العالمية انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، لكن في الوقت ذاته ليس لها موقف من القمع الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يفرق بين مواطني الضفة الغربية ومواطني إسرائيل. إنها لحقيقة -مع الأسف- أن بعض اليهود من الطبقات المضطهدة، وتحديدًا اليهود العرب، يرون أنفسهم على أنهم يهود أولًا، ويتبنون بذلك آراءً متطرفة؛ لكن موقفهم الصعب

هذا يعدّ سببًا إضافيًا لنا لنخلق نظرة عالمية جديدة تتحدى النظام الاقتصادي؛ ليس السياسي فحسب، في منطقة ما بين نهر الأردن والبحر.

إن غياب النظرة من هذه الزاوية يضعف قدرتنا على فهم اتفاقية أوسلو، ونشأة السلطة الفلسطينية، ومشاريع مثل الناس للناس (People to People)، وإبقاء دعم الاتحاد الأوربي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) للاحتلال بوصفها مشروعًا نيوليبراليًّا على ذلك، تدعم النخبة من الاقتصاديين «عملية السلام» لأنها تتوقع من العملية أن تحقق طفرةً اقتصادية.مكتبة سُر مَن قرأ

يمكن استنباط أهمية الإصرار على خلق نظرة اشتراكية عالمية من خلال النظر إلى جنوب إفريقيا في الفترة ما بعد الفصل العنصري، التي تثبت لنا بشكلٍ محبط استمرار البنية الاقتصادية التي ما زالت تمارس التمييز ضد المجتمع الأفريقي هناك. على أولئك الذين يمثلون تلك النظرة؛ سواء تحت إطار مؤسسي، أم جمعي، أم فردي، مسؤولية التأكد من أن المحادثة عنها لن تتوقف عند الخط الأخضر بل إنها ستمتد لتشمل كامل الأراضي الفلسطينية؛ ولا أحد يعلم إن كانت ستتبع هذه المحادثة محادثة أخرى عن مستقبل الشرق الأوسط أجمع، لا فلسطين فحسب.

مع الاقتراب من عام 2020، سنرى، بشكل شبه مؤكد، أن إسرائيل، بعنصريتها، ورأسماليتها الفائقة، والمتوسعة بشكل أكبر آنذاك، ما تزال مشغولة بممارسات التطهير العرقي في فلسطين. ومن ثمّ إن هناك فرصة جيدة بالتأكيد لأن تصبح دولة كهذه منبوذة من الناس حول العالم، الذين سيطلبون من «قادتهم» التصرف وإنهاء أي علاقات تربطهم بإسرائيل. لكن عليهم ألّا يستمعوا لشعارات الماضي، التي لم تعد اليوم ذات صلة بالنضال من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة في فلسطين.

الفصل الثاني

الماضي[1]

فرانك بارات: ما أهمية الدور الذي يؤديه الماضي من أجل مساعدتنا في فهم الحاضر؟ الكثير من الناس يدعون الفلسطينيين للمضيّ قدمًا يومًا بعد يوم — أي نسيان الماضي، نكبة 1948 واللاجئين. كيف لك أن ترد على هذا؟

نعوم تشومسكي: حسنًا، لا يتعلق الأمر بهذه القضية فحسب؛ إنه لأمر عادي لأولئك الذين لهم اليد العليا أن يقولوا: «عليكم نسيان كلّ شيء حدث، وعليكم أن تبدؤوا من هنا». بمعنى آخر «لدي كل ما أريده، وأنت عليك أن تنسى كلّ ما يهمك. أنا سآخذ كلّ ما أريده». هذه هي الترجمة المناسبة للفكرة المقصودة لمن يرددون ذلك. أن تنسى الماضي يعني أن تنسى المستقبل؛ لأن الماضي يحمل إلهامًا، وآمالًا الكثير منها مبرر وحقيقي. سيتم التعامل مع هذه الآمال والإلهام في المستقبل إذا انتبهت جيدًا. تشبه تلك مطالبة من يقول «إن علينا أن نهمل الآمال والإلهام، لأن لدينا ما نريده».

---

1 سجلت هذه المحادثة بين نعوم تشومسكي، وإيلان بابيه، وفرانك بارات، في 14 يناير 2014، كما تم تنقيحها وتحريرها.

إيلان بابيه: أوافق حتمًا على هذا. بالإمكان القول إنه في حالة فلسطين، ولماذا يصلنا العديد من الطلبات للحديث وإبداء آرائنا، يمضي قطار الهدم بالتقدم بسرعة أكبر -عند كل منعطفٍ تاريخي- من قطار أفكارنا حول الخروج من هذا المأزق. تستمر حالة التعادل بين الأطراف على كل حال؛ لأن فهم المسؤولين ما يطلق عليه «عملية السلام» -والذين يفسرون الواقع في فلسطين وإسرائيل ويدعون أنهم يعرفون الحل المناسب للقضية- جامد ولم يتغير منذ سنوات.

في صلب هذه النظرة، هناك خطة للسلام تصر على إقصاء الماضي من المعادلة. يدعي وسطاء السلام هؤلاء أن الماضي «ذا الصلة والأهمية المباشرة» بالقضية هو النقطة التي يجب أن تبدأ عندها عملية السلام. ليس مهمًا ما حدث قبل ذلك لعملية السلام؛ لذا إن كانت هناك مستوطنات يهودية ضخمة في الضفة الغربية، فلا يمكنك التفكير في إزالتها. بإمكانك التفكير في عملية تبادل الأراضي؛ لكن لا يمكن التفكير في إزالتها فحسب. لذلك إن الماضي يعدّ عقبة لعملية السلام حسب المدعوين بوسطاء السلام؛ في حين أن الماضي هو كل شيء في عيون المُحتَلين والمقموعين.

نعوم تشومسكي: أود أن أضيف أن ذلك ظاهرة عالمية. يقول الرئيس أوباما: «لننسَ الجرائم التي تم ارتكابها؛ مثل غزو العراق، والمضيّ قدمًا». بكلمات أخرى، لنستمر على النهج نفسه الذي كنا نمارسه. هذا هو سلاح القوي.

إيلان بابيه: قطعًا.

فرانك بارات: صارت الصهيونية كلمة متعددة التعريفات والتأويلات؛ حتى لم يعد بعض الناس يعرفون ما تعنيه، هل يمكنك تقديم نظرة عامة عما عنته هذه الكلمة تاريخيًا؟

إيلان بابيه: كما كنت تقول، للصهيونية عدة تعريفات. أكثر هذه التعريفات حياديةً هو أنها أيديولوجية كما أفترض. إن الصهيونية مجموعة من الأفكار التي تلهم الناس لارتكاب أفعال معينة والتصرف على أساسها. إن المهم بالنسبة إليّ هو الكيفية التي تفسر فيها الصهيونية من قبل الأشخاص ذوي النفوذ، وأقل اهتمامًا بالكيفية التي يفسر بها المثقفون الصهيونية. إنني مهتم بالصهيونية بوصفها أيديولوجية؛ لها تأثير على حياة الناس على أرض الواقع. كانت وما زالت الصهيونية أيديولوجية منذ بدء المشروع الصهيوني في فلسطين حتى الآن؛ أيديولوجية تعني -بكل بساطة- أن اليهودية بوصفها حركة وطنية لديها الدافع والحق في الحصول على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية، وبأقل قدر ممكن من المواطنين الفلسطينيين فيها. تم فرض هذا الواقع بوصفه شرطًا مسبقًا من أجل خلق مجتمع يهودي جديد. أعتقد أنه بعد مرور السنوات -حين تكون هناك مؤسسة على شكل دولة تقبل بأيديولوجية مثل هذه على أنها أساس أخلاقي تقوم عليه- ستؤدي الأيديولوجية دورًا أكبر في حياة الناس.

على هذا الأساس لن يكون هناك فرق كبير بين الأيديولوجيات الوطنية والثقافية. إن تفرّدها يكمن في مكانٍ آخر. إن الصهيونية اليوم ليست إلا أيديولوجية للقوة غير المألوفة عبر التاريخ؛ كونها موجهة ضد مجموعة محددة من الناس. تكون الأيديولوجية موجهة في العادة إلى شريحة أكبر من الناس؛ في حين أن الصهيونية أيديولوجية مركزة جدًا.

يبقى السؤال عن إمكانية استبدال الصهيونية بإيديولوجية أكثر تقدمية سؤالًا مهمًا. يبدو أن أفضل طريقة للمضي قدمًا هي أن يختبر ضحايا الصهيونية وأعداؤها أبعد نقطة يمكنهم الوصول إليها؛ على أن يكون موقفهم مدعومًا بقيم كونية ومبادئ حقوق الإنسان والحقوق المدنية؛ ذلك لأن كلّ ما يمكن تفسيره على أنه صهيوني اليوم ينتهك، ويناقض، حقوق الإنسان وحقوق المواطنة بالنسبة إلى أي شخص؛ ما لم يكن يهوديًا في إسرائيل. إن الهدف هو صناعة موقف يحصل من خلاله الناس على حقوقهم الأساسية، المدنية والإنسانية، بدلًا من البحث عن أيديولوجية بديلة.

فرانك بارات: هل هناك تعريف واضح للصهيونية اليوم؟ ما هي الصهيونية اليوم؟

نعوم تشومسكي: بدايةً، أعتقد أن الماضي مهم هنا؛ فالصهيونية كانت تعني أمرًا مختلفًا في فترة ما قبل الدولة عن فترة ما بعد الدولة. بدءًا من عام 1948، صارت الصهيونية تعني أيديولوجية الدولة، دين الدولة، مثل الأمريكانية، أو فرنسا العظيمة. الحقيقة أن التعريف تغير حتى في هذه الفترة. أتذكر مثلًا عام 1964 -عندما كنت أقضي بعض الوقت في إسرائيل، ضمن مجموعة من المثقفين- أن الصهيونية كانت نكتة، أو شيئًا يستخدم بروباغاندا للأطفال. بعد مضي ثلاث سنوات، أصبح الكثير من هؤلاء الأشخاص يهذون بالقومية. تغير ذلك في عام 1967، وبعد تغيرًا كبيرًا على الطريقة التي ينظر بها الإسرائيليون إلى أنفسهم وإلى الدولة التي يعيشون فيها. في الأساس، لم تكن الصهيونية في فترة ما قبل الدولة دينًا لها. على سبيل المثال: في منتصف الأربعينيات، كنت ناشطًا وقائدًا صهيونيًا؛ لكنني كنت أعارض قيام دولة يهودية. كنت مع

فكرة تضامن اليهود والعرب من الطبقة العاملة لبناء فلسطين اشتراكية، لكن فكرة قيام دولة يهودية كانت منبوذة حتى في ذلك الوقت. كنت قائدًا صهيونيًا لأن الصهيونية لم تكن دينًا للدولة.

عندما تعود بالتاريخ قليلًا، كان أبي وجيله صهاينة؛ لكنهم كانوا أيضًا يتبعون آحاد هعام Ahad Ha'Am. كانوا يريدون مركزًا ثقافيًا يمكن فيه لليهود المشتتين حول العالم العيش مع الفلسطينيين. كل ذلك انتهى في عام 1948. ومنذ ذلك الوقت أصبحت إسرائيل دولة دينية، دولة تحولت في سياساتها. من المثير للاهتمام أن نتذكر ذلك. في منتصف السبعينيات، كان من الواضح أن العرب لديهم القابلية لقبول تسوية سياسية. تقدم كل من سورية، ومصر، والأردن باقتراح حلّ الدولتين في مجلس الأمن؛ فقامت الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو ضدّ هذا القرار. كانت مصر آنذاك قد عرضت اتفاقية سلام كامل مع إسرائيل. كان من المهم أن يوضع المزيد من العراقيل لإنهاء المفاوضات؛ لذلك تغيّر مفهوم الصهيونية. صار لزامًا على الجميع تقبل «الحق في الوجود» لإسرائيل، لكن الدول ليس لها الحق في الوجود. لا تتقبل المكسيك حق الوجود للولايات المتحدة التي تغطي نصف مناطقها الحدودية. تعترف الدول بالدول الأخرى؛ لكنها لا تعترف بحقها في الوجود. لا يوجد شيء مماثل. لكن إسرائيل وضعت هذه العقبة لتجعل الفلسطينيين يتقبلون فكرة أن القمع والطرد الذي يمارس ضدهم أمر مبرر. ليس فقط أنه أمرٌ حدث، بل إنه مبرر أيضًا. بالتأكيد لن يتقبل الفلسطينيون هذا. بذلك كانت هذه عقبة جيدة لوقف المفاوضات. الأمر أصعب الآن. صارت المطالبات اليوم أكثر من أجل عقد تسوية، لذلك كان على إسرائيل وضع عقبات أكبر. على

الفلسطينيين اليوم الاعتراف بإسرائيل بصفتها دولة يهودية. هذا هو العنصر الأساسي في أغلبية الخطابات التي يلقيها نتنياهو. لم ذلك؟ لأنه أمر مستحيل. لا يجدر بأحد أن يعترف بإسرائيل بصفتها دولة يهودية؛ مثلما لا نعترف بالولايات المتحدة على أنها دولة مسيحية. كما لو أن باكستان تدعو نفسها دولة مسلمة، لن تعترف الولايات المتحدة بذلك. لذلك كان على الصهيونية أن ترفع من سقف المطالبات من أجل أي تسوية سياسية. سيخترعون أشياء جديدة في المستقبل إذا تطلب الأمر ذلك. إن الصهيونية -بوصفها سياسة عامة للدولة- قابلة للتغير حسب متطلبات هذه الدولة.

إيلان بابيه: بالنسبة إليّ، هناك بُعد واحد للصهيونية لا يتغير بسهولة مع مرور الوقت، يمكننا أن نطلق عليها الصهيونية النمطية، ويشار إليها أحيانًا بالصهيونية العمالية. إنها الاستعمارية، أو الاستعمارية-الاستيطانية، بعد من أبعاد الصهيونية. منذ اللحظة التي أصبحت فيها الأفكار الغامضة عن الصهيونية -التي تعدّ محاولات لإحياء اليهودية- تعدّ حركة وطنية، أصبحت الصهيونية مشروعًا استعماريًّا-استيطانيًّا، وما زالت كذلك حتى يومنا هذا. قد تتغير الوسائل المستخدمة لاستعمار فلسطين بمرور الزمن، لكن الرؤية ما تزال نفسها. من خلال هذا المشروع الاستعماري، تنبثق النظرة للسكان الأصليين على أنهم عقبة لنجاح هذا المشروع. أعتقد أن هذا الجانب من الصهيونية ما زال كامنًا في قلب الصهيونية من قبل قيام الدولة حتى الآن. قامت الدولة بتطوير قدراتها على الاستعمار؛ لكن ذلك لا يغير رؤيتها باستعمار فلسطين.

لقد تغير منظور الفلسطينيين عبر الزمن. تجدر الإشارة إلى تحول مواقف القادة والمثقفين الفلسطينيين مثل عزمي بشارة؛ الذي يدعي

اليوم أن للمستوطنين بعض الحقوق في الوجود في فلسطين. حين جاءت الموجة الأولى من المستوطنين باعتبارهم صهاينة، كانت لحظة تاريخية في تاريخ استعمار القرن التاسع عشر؛ حين كان في استطاعة السكان المحليين المقاومة -المسلحة أحيانًا- وأن ينجحوا بطرد المستعمر إلى بلده الأصلي. لكن حين يصل الأمر إلى الجيل الثالث من المستعمرين، وبعد أن نجحوا حتى في إقامة دولة لهم، فإن على السكان الأصليين التخطيط بشكل مختلف والتفكير في إيجاد طرق للتعايش مع هذا الجيل من المستعمرين.

إن السبب في عدم انتهاء التوجه الاستعماري للحركة الصهيونية في لحظة معينة من التاريخ هو طمع وجشع هؤلاء المستوطنين. عندما تم عرض أجزاء من فلسطين عليهم في 1937، اعتبروا تلك المساحة غير كافية لتلبية طموحاتهم، لكن كان لهم قائد حكيم، ديفيد بن غوريون، الذي كان واعيًا لأهمية عدم فضح خططهم وأحلامهم التوسعية؛ لذلك قام بإخبار المفوضية الملكية عن رضى الحركة الصهيونية بقبول جزء صغير من الدولة.

استمر بن غوريون بهذه الخطط والسياسات بنجاح حتى عام 1947، وقاد شعبه إلى الاستيلاء على أجزاء أكبر من فلسطين مما تم عرضه عليهم في عام 1937؛ لكنها ما زالت غير كافية بالنسبة إليهم. أخبر زملاءه أنه غير سعيد بالخريطة التي عُرضت عليه من قبل الأمم المتحدة وفق خطتها في نوفمبر 1947، ووعدهم -كما حدث بالفعل- أنه ستكون لديهم الوسائط والفرص لتغيير هذه الحدود في وقتٍ لاحق. ما زال خلفاؤه يطمحون إلى إعادة تشكيل معادلته التي أدت إلى النصر؛ بعد أن استولت إسرائيل على جميع أجزاء فلسطين في عام 1967.

على عكس بن غوريون في 1937 و1947، لم يتمكن أحد من إضفاء الشرعية الدولية على التوسع الاستعماري (وعلى خلاف بن غوريون، حاول بعضهم أن يحصل على شرعية ومباركة السلطة الفلسطينية لمثل هذه الأفعال والتوسعات).

نعوم تشومسكي: أعتقد أن ذلك توصيف دقيق لما يمكن أن تسميه الصهيونية المتشددة، أو بشكل عام الصهيونية السياسية، التي تعد بن غوريون أيقونةً لها، لكن الصهيونية كانت أوسع من ذلك. مثل الصهيوني آحاد هعام، الذي لم يكن صهيونيًّا سياسيًّا. كانت المجاميع التي أشارك فيها هامشية، مثل جماعة كالفارسكي ومحاولتها المقاربة بين العرب واليهود؛ حيث إنهم كانوا صهاينة، ولكن ضد الدولة الصهيونية. كانت دعوتهم تقوم على أساس طبقي؛ من أجل توحيد الطبقة العاملة على الجانبين. قد يبدو ذلك غريبًا اليوم؛ لكنه لم يكن كذلك في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي.

إيلان بابيه: لقد كان اليهود أقلية آنذاك. هل من الممكن أن تنشأ مثل هذه الأفكار حين يكون اليهود أغلبية وعلى رأس السلطة؟

نعوم تشومسكي: حدث ذلك فيما بعد. الأغلبية والسلطة. الحقيقة أنهم عارضوا ذلك بشدة في تلك الأثناء، لكن المفهوم تغير. إن ما تذكره هو توصيف صائب للأغلبية السائدة من الصهيونية السياسية. من الناحية الفنية، لم تقبل الحركة الصهيونية فكرة الدولة حتى عام 1942؛ لكنها كانت موجودة في خطة الصهيونية السياسية، لكنك لا تستطيع التصريح بذلك. أعتقد أن من المهم معرفة الخيارات المتاحة آنذاك؛ قد يساعدك ذلك في تخيل شكل المستقبل.

فرانك بارات: في هذه الأيام، يصف العديد من الناس الحركة الصهيونية بوصفها حركة استعمارية-استيطانية. هل يتفق كلاكما على هذا التعريف؟

نعوم تشومسكي: إن الاستيطان اليهودي في إسرائيل هو بالتأكيد حراك استعماري استيطاني. حين نتحدث عما كانت عليه الصهيونية، فإن عليك أن تحدد الإطار الذي تود أن تنظر من خلاله. المجتمع الذي تطور هو بالفعل مجتمع استعماري-استيطاني. مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، والبقية الناطقة باللغة الإنجليزية، إن إسرائيل واحدة منها. لا يمكن اعتبار ذلك أمرًا بسيطًا. عندما تلقي نظرة على الدعم الدولي الذي تحصل عليه إسرائيل وسياساتها، فإنها بالتأكيد مشابهة للولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، والبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية بالدرجة الثانية. في أستراليا وكندا.. أشعر بأن هناك شعورًا مشتركًا بين بعض السكان. انظروا، قمنا بذلك، إذًا هو الصواب. لأنهم يقومون بذلك، يعتقدون أنه الصواب. إن لدى المجتمعات الاستعمارية-الاستيطانية عقلية مختلفة. بما أننا قمنا بطرد وتشريد السكان الأصليين، فلا بدّ أن يكون هناك مبررات كافية لهذا - مثل امتياز حضارة على بقية الحضارات، أو أفكار أخرى.

إيلان بابيه: إن فرصنا في تغيير المنظور الدولي للقضية؛ حتى داخل المجتمعات الاستعمارية-الاستيطانية، ترتبط بشكل كبير مع الماضي. حتى إن ذهبت إلى أستراليا أو الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، فربما بسبب أنّ السياسات حدثت منذ زمن بعيد، لا أعتقد أن تلك المجتمعات ستلجأ بسهولة إلى الممارسات الاستعمارية-الاستيطانية. ربما أصبحوا الآن يتعاملون بشكل جيد -إلى حدٍّ ما- من منظورنا، مع جرائم

الماضي. قد يجدون طرقًا مختلفة للتعاطي معها؛ مثلما فعلت أستراليا عندما وضعوا «يوم الحزن الوطني» (Sorry Day)، أو حتى حلًا أكثر تقدميةً كالذي عرضته نيوزلندا على السكان الأصليين (الماوريين) في السماح لهم بالعودة إلى أراضيهم التي تمت سرقتها منهم. كل هذه الأفعال انطلقت مما يمكن أن نسميه «منطقة الراحة» لهذه المجتمعات الاستيطانية، التي قامت بقمع السكان الأصليين، في المراحل الأولى من الاستعمار، إلى الدرجة التي لم يعودوا يشكلون عليهم قلقًا أو تهديدًا اليوم من أي تغيير على الواقع الاجتماعي-الاقتصادي أو السياسي في حال قامت الحكومات بإقرار مثل هذه القرارات. أما بالنسبة إلى الإسرائيليين، فإن الأمر أبعد من ذلك بكثير. ما زالوا يمارسون التهجير على الفلسطينيين لأنهم فشلوا -في المراحل الأولى من التطهير العرقي في عام -1948 في التخلص من الفلسطينيين بصفتهم بشرًا؛ لذلك إن كل تصرف رمزي لحل النزاع سيكون له تأثير مادي كبير على الواقع السياسي على أرض الواقع. يحاول أغلب اليهود الإسرائيليين منع ذلك من الحدوث؛ لكن ليس مؤكّداً لديهم نجاحهم في الحصول على الدعم الدولي والشرعية الإقليمية لأفعالهم.

نعوم تشومسكي: صحيح. لدى إسرائيل مشكلة أنها نسخة القرن العشرين من النموذج الاستعماري للقرن السابع عشر حتى التاسع عشر. هذه مشكلة، لكن ما أود أن أقوله مختلف نوعًا ما. هناك عقلية متوطنة في المجتمعات الناطقة باللغة الإنجليزية ومجتمعات الاستعمار-الاستيطاني، التي تأخذ حيزًا كبيرًا في طريقة تفكيرهم ونظرتهم إلى العالم. على أي حال، في الحديث عن المستقبل، نجد أن تلك العقلية بدأت تتغير في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية. منذ الستينيات،

وبسبب تأثير الحراكات في تلك الأثناء، صار هناك نوع مؤثر من الإنعاش لطريقة تفكير الناس فيما حدث في الماضي. قُمعت الكثير من تلك الأفكار حتى ذلك الوقت. عندما تعود إلى الستينيات، ستجد أن أغلب الأنثروبولوجيين البارزين يدّعون أن هنالك مليون هندي فقط (سكان أصليون) في جميع أنحاء الولايات. تهاوت تلك الفكرة الآن واختلفت الآراء والمواقف. أعتقد أن ذلك جزء من خلفية الانتقاد المتزايد للسمات الاستيطانية-الاستعمارية لإسرائيل. كل هذه الأشياء مرتبطة بشكلٍ وثيق.

إيلان بابيه: أعتقد أن محاولة تغيير نظرة الناس للقضية داخل المجتمعات الاستعمارية-الاستيطانية هي أحد الأشياء التي ما زلنا نعاني منها بصفتنا ناشطين. أتذكر كم كان صعبًا أن أشرح لطلبتي في إنجلترا التطابق بين حالة إسرائيل وفلسطين اليوم مع الأيديولوجية والسياق الاستعمارية في القرن التاسع عشر.

نعوم تشومسكي: نعم.

إيلان بابيه: هناك شيء يعدّه الإسرائيليون صعبًا، وهو الإفلات من وصف الواقع هناك بالاستعماري في اللغة العبرية. جميع الترجمات إلى اللغات الأخرى لمصطلح الاستيطان ينتج عنها فضح الطبيعة الاستعمارية للمشروع الإسرائيلي. حتى اليهود التقدميون الذين يدعمون سياسات إسرائيل لا يشعرون بالراحة عندما تتم ترجمة المصطلح إلى لغات أخرى.

يمكن اعتبار هذا المأزق الإسرائيلي مأزقًا لنا نحن الناشطين أيضًا. نتعامل اليوم مع أحفورة من القرن التاسع عشر؛ لكنها حية للغاية ونشطة حتى في القرن العشرين. لذلك أؤمن بأهمية ربط الماضي بالمستقبل

حين يتعلق الأمر بمنظومة الاستعمار الاستيطاني. لأن الاستعمار الاستيطاني لا يتعلق بالاستعمار والاستيطان فحسب، بل بما يحدث بعد ذلك.

نعوم تشومسكي: تهجير السكان الأصليين.

إيلان بابيه: بالضبط.

فرانك بارات: أود أن أعود قليلًا للسؤال عن الدولة اليهودية. إن كان اليهود شعبًا، فما المشكلة في أن تكون لهم دولة؟ ولماذا علينا ألا نعترف بإسرائيل بوصفها دولة يهودية؟

إيلان بابيه: لا أعرف أحدًا اعترض من قبل على حق مجموعة من الناس في إعادة تعريف أنفسهم على أساس وطني، عرقي، أو ثقافي. لا يوجد أساس للاعتراض من وجهة نظر القانون الدولي ومنظومتها الأخلاقية. حتى اللحظة التاريخية، التي يختارون فيها إعادة تعريف أنفسهم، قابلة للسؤال، لكن هذه المجموعة تحديدًا قررت إعادة تعريف نفسها من خلال الماضي (مجموعة دينية).

تقبع المشكلة في مكان آخر. ما هو الثمن الذي ندفعه مقابل هذا التحول؟ ومن الذي يدفعه؟ إن كان هذا التعريف يأتي على حساب أناس آخرين، فستصبح هناك مشكلة. إن كانت مجموعة ما ضحية لمجموعة من الجرائم وتبحث عن ملاذ آمن، فليس عليها أن تفعل ذلك من خلال طرد مجموعة أخرى من الناس الذي يسكنون هذا الملاذ المختار. هذا هو الاختلاف بين ما تريده المجموعة وبين الوسائل التي تستخدمها للوصول إلى هدفها. إن المشكلة ليست في حق اليهود في إقامة دولة خاصة بهم؛ هي شأن داخلي لليهود. قد تكون لليهود المتعصبين مشكلة مع هذا. ليس لدى الفلسطينيين هاجس من إقامة

دولة لليهود في أوغندا؛ مثلما تم طرحه في عامي 1902 و1903. لا يوجد فلسطيني واحد في العالم كان سيهتم لو حدث هذا السيناريو. هذه هي القضية الأساسية: كيف تقوم بتفعيل حقك في تقرير المصير؟

نعوم تشومسكي: إن فكرة إقامة دولة يهودية ليست إلا ظاهرة شاذة. لم يحدث شيء مماثل في مكان آخر من العالم. إن التساؤل الذي يطرح يستند إلى فرضية خاطئة. لنأخذ فرنسا على سبيل المثال: أخذت فرنسا وقتًا طويلًا لتصبح دولة. حدث الكثير من العنف والقمع هناك. في الحقيقة، إقامة أي دولة هو عملية غايةٌ في العنف. ولهذا كانت أوروبا أكثر الأماكن عنفًا في العالم لعدة عقود. وحين تقوم الدولة، فإن كل مواطن هناك يتم اعتباره مواطنًا في هذه الدولة. لا يهم من أنت، إن كنت مواطنًا فرنسيًا، فأنت فرنسي. لكن في حالة إسرائيل، إن كنت تعيش فيها، وكنت مواطنًا إسرائيليًا، فإنك لست يهوديًا. لذلك إن مفهوم الدولة اليهودية يشكل ظاهرة شاذة. لا توجد حالة مماثلة لها في العالم اليوم. لهذا من الواضح جدًا سبب عدم قبولنا بها. ولماذا علينا أن نقبل بظاهرة شاذة كهذه؟

عندما تنظر في تاريخ الدول، ستجد أن جميعها قامت على العنف الشديد. ليست هناك طريقة أخرى لفرض بنية موحدة للدولة على أناس لهم اهتمامات، وخلفيات، ولغات مختلفة. لذلك يتم فرضها بالقوة. لكن بعد أن يحدث ذلك، يتم - من الناحية النظرية- اعتبار جميع الأشخاص الذين يعيشون في الدولة سواسية في مواطنتهم. قد لا ينجح ذلك على أرض الواقع بطبيعة الحال؛ لكن المبدأ يقوم على سواسية المواطنين. أما في إسرائيل، فإن الحالة مختلفة تمامًا. هناك فرق بين الجنسية والمواطنة. لا يمكنك أن تكون مواطنًا في إسرائيل. لا توجد هناك

مواطنة. تم التطرق إلى ذلك في المحاكم الإسرائيلية في الستينيات، وعادت هذه القضية للظهور في الآونة الأخيرة أيضًا. أراد مجموعة من الإسرائيليين أن يتم التعريف بهم في أوراقهم الثبوتية على أنهم إسرائيليون، وليس بصفتهم يهودًا. تدرج الأمر حتى وصل إلى محكمة التمييز، التي رفضت طلبهم. هذا يعكس غرابة وشذوذ فكرة الدولة اليهودية، التي لا تشبه أي شيء آخر في النظام السياسي العالمي المعاصر.

إيلان بابيه: من المفارقات أن إسرائيل تستخدم ذلك في محاولتها تقويض أي محاولات لنقد سياسات الدولة وأيديولوجيتها. إن قمت بمهاجمة إسرائيل، فإنك تعتدي على الدولة اليهودية ومن ثمّ إنك تعتدي على الديانة اليهودية. هذه الطريقة في الدفاع عن نفسها مثيرة للاهتمام.

هذا المنع لن ينجح على أي حال. ماذا لو لم يكن بإمكانك نقد طبيعة النظام واقتصر نقدك على بعض الممارسات في جنوب إفريقيا أيام الفصل العنصري. يعدّ تشكيل هذه الحصانة من النقد نجاحًا كبيرًا لإسرائيل. إنهم يحددون قواعد اللعبة: من المسموح بالنسبة إليك إبداء الرأي والاعتراض على السياسات الإسرائيلية بشكل عام، لكن في حال أنك أبديت رأيًا واعتراضًا بشأن إسرائيل بوصفها دولة، فإنك تعترض على الدولة اليهودية، ومن ثمّ إنك تعترض على الديانة اليهودية؛ لذلك من المهم جدًا أن تكون هذه النقطة في مقدمة النقاشات عن القضية.

نعوم تشومسكي: من المثير للاهتمام أن القيادة الإسرائيلية هي من تضع هذه النقطة في مقدمة النقاشات.

بابي: بالضبط.

مكتبة
t.me/soramnqraa

نعوم تشومسكي: حين يقول نتنياهو «عليكم الاعتراف بنا بوصفنا دولة يهودية»، فهو يقول: «عليكم الاعتراف بنا بوصفنا شيئًا ليس له مثيل في العالم الحديث». لا يوجد شيء مماثل اليوم. مرة أخرى، إن كنت فرنسيًا، مواطنًا فرنسيًّا، فإنك فرنسي. لكن إن كنت مواطنًا في إسرائيل، فإنك لست يهوديًّا بالضرورة. ذلك مهم.

فرانك بارات: هل كان من الممكن قيام دولة إسرائيل لو لم تحدث الهولوكوست؟

نعوم تشومسكي: من الصعب نقاش مثل هذه الأسئلة؛ لكنني أعتقد أنه كان بإمكانها ذلك، نعم. ما وصفه إيلان من قبل عن إنشاء هيئات وطنية ـــ كانت قوية، تملك قوة عسكرية، وأيديولوجية واضحة، ودعمًا كبيرًا من قبل الدول الكبرى؛ من أجل كل الأسباب بأنواعها. مثلما في الولايات المتحدة وبريطانيا، جزء كبير من الدعم كان لأسباب دينية. إن الصهيونية المسيحية من القوى المؤثرة، التي تعود بالتاريخ إلى ما قبل الصهيونية اليهودية. كانت ظاهرة فريدة. كان اللورد بلفور، ولويد جورج، وودرو ويلسون، وهاري ترومان، يقرؤون كل صباح الإنجيل، الذي يقول بشكل واضح: «الله وعد اليهود بالأرض». كان ذلك يحدث في الدول الكبرى، كان هناك الكثير من الدعم. في الحقيقة، قامت بريطانيا -بصفتها وصية- بإنشاء وتطوير المؤسسات والهيئات الوطنية في إسرائيل؛ لذلك إنني أخمن إمكانية قيام دولة إسرائيل حتى لو لم تحدث المحرقة.

أيضًا، من الجدير بالذكر أن الهولوكوست لم تكن قضية كبيرة في الأربعينيات. على عكس ذلك تمامًا، إنها أصبحت قضية رئيسة بعد عام 1967. حين تلقي نظرة على متاحف الهولوكوست وبرامج

دراسة الهولوكوست، ستجد أن جميعها جاءت بعد عام 1967. كان ذلك أمرًا مفاجئًا في الولايات المتحدة. اسأل نفسك سؤالًا بسيطًا. كان هناك العديد من الناجين من الهولوكوست بعد الحرب، عاش العديد منهم في معسكرات الاعتقال. كانوا في معسكرات لا تختلف اختلافًا جوهريًا عن معسكرات الإبادة النازية باستثناء عدم وجود المحارق. كانت هناك دراسات وأبحاث من قبل الحكومة الأمريكية بشأن الناس الذين عاشوا في مثل هذه الظروف أثناء الاحتلال النازي. سؤال بسيط: كم منهم أتى إلى الولايات المتحدة؟ عمليًا لا أحد. إن قمت بسؤالهم عن المكان الذين يرغبون في العيش فيه، فإن التخمين العقلاني لجواب هذا السؤال سيكون الولايات المتحدة. نصف سكان أوروبا كانوا يرغبون في العيش في الولايات المتحدة، وخاصة الناجين من الهولوكوست، لكنهم لم يفعلوا ذلك. لم تُردهم حكومة الولايات المتحدة، حتى المجتمع اليهودي في أمريكا لم يكن يريدهم. كان المبعوثون الصهاينة يسيطرون على المعسكرات، ولديهم قاعدة بأن كل رجل مصح وامرأة مصحة بين عمر السابعة عشرة والخامسة والثلاثين عليهم أن ينتقلوا إلى فلسطين. نشر قبل عدة أعوام فقط أول كتاب يتطرق إلى هذا الموضوع، الموضوع الذي تم قمع أي محاولة للحديث عنه ونقاشه، للكاتب يوسف غرودزينسكي.

إيلان بابيه: يوجد الكتاب باللغة العبرية فقط، أليس كذلك؟

تشومسكي: والإنجليزية أيضًا. تم قمعه إلى الدرجة التي لا يعرفه بها أحد. يتم إخفاؤه لكنه موجود حتمًا. ترجمة العنوان من العبرية هي «مادة إنسانية جيدة». الفكرة منه أن بإمكان مادية الإنسان أن تصبح ذخيرة جيدة للمدافع. لم يدرسه أحد؛ لكن من المؤكد أن القدوم

إلى الولايات المتحدة كان خيارهم الأول. هذا ما تعنيه الهولوكوست. بإمكانك مشاهدة ذلك في البروباغاندا الإعلامية. يقدسون هاري ترومان لأنه كان يحاول إجبار البريطانيين على إرسال اليهود إلى فلسطين. لم يتساءل أحد، لماذا لم يقل ترومان «حسنًا، لنستقبل مئة ألف يهودي هنا». كان المجتمع في الولايات المتحدة أفضل المجتمعات من ناحية سهولة الانخراط فيه. يمكن لأي.. أي أحد أن ينخرط فيه. كان المجتمع حينها غير مستقر على هيئة ثابتة إلى حدّ ما، كما أنها أغنى الدول على مر التاريخ... لم يأتوا لأن الهولوكوست كانت تعدّ وسيلةً للعنة وقهر العدو؛ لكنها ليست قضية ذات قيمة بذاتها. فقد تمت إدانة أولى الدراسات التي ظهرت عن الهولوكوست، للكاتب راؤول هيلبيرغ: «لا تقوموا بإظهار كل شيء، لا نريد ذلك».

بابي: أتفق معك، لكن لدي زاوية مختلفة للنظر إلى هذا الموضوع. أعتقد أن المسألة مرتبطة بتوقيتها في التاريخ. صحيح أنه حتى من دون الهولوكوست إن الاهتمام بإقامة دولة إسرائيلية سيظل قائمًا، بوصفها بديلًا للدولة الفلسطينية، التي كانوا سيعدّونها «إسلامية» آنذاك. بإمكانك مشاهدة هذا حين تقرأ ردود الأفعال بعد إطلاق إعلان بلفور والنتائج المترتبة عليه في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي. قلة فقط من البريطانيين حاولوا حماية مصالح المواطنين الفلسطينيين؛ لكنهم كانوا عاجزين عن إثارة انتباه العامة حول وجهة نظرهم. ستتم إدانتك ومهاجمتك على الفور. لم تكن الصهيونية المسيحية وحدها من انتصرت حتى قبل حدوث الهولوكوست. إن النزعة في دفع اليهود للهجرة إلى فلسطين واستيطان أراضيها مدعومة من بريطانيا، والغرب، والإسلاموفوبيا.

تشومسكي: صحيح.

إيلان بابيه: إن ذلك معادٍ للعرب والمسلمين. حين يريد الصهاينة المسيحيين أو العلمانيين الامبرياليين خلق كيان يهودي، يخدم إمبراطورياتهم وأجنداتهم الدينية، ولا يرغبون في الأثناء نفسها بحضور أي مسلم على أرض الواقع؛ يصبح ذلك تحالفًا عالميًا قويًا يهزم بسهولة السكان الأصليين من الفلسطينيين. هذا هو التحالف القوي الذي كان على الفلسطينيين مواجهته حين حاولوا للمرة الأولى تشكيل حراك عالمي والنضال من أجل حقهم في الاستقلال وتقرير المصير.

كان للهولوكوست تأثير على التوقيت التاريخي للاحتلال، لكن أظن أن التوقيت التاريخي للاحتلال مسألة مهمة؛ فقد بدأت بعد الهولوكوست عمليات تاريخية أضعفت قوة كراهية الإسلام، أو كراهية العرب، أو الصهيونية المسيحية، ولك أن تسمي ذلك اليسار، أو القوى التقدمية؛ لكنها كانت في نهاية المطاف السبب في إنهاء الاستعمار في العالم العربي وحتى أفريقيا. لذلك كانت الصهيونية ستجد صعوبة في الحفاظ على مكتسباتها من دون الهولوكوست.

تشومسكي: أتفق معك تمامًا.

إيلان بابيه: ما قاله تشومسكي عن النازحين مثير للاهتمام؛ لأن ما يمكننا أن نراه من خلال المفوضية الأنجلو-أمريكية سنة 1946، ومن خلال مذكرات ريتشارد كروسمان ولجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين (UNSCOP) بعد عام 1947؛ حين حاولوا أن يقفوا على الحياد، وقالوا إنهم سينظرون لآراء الجانبين من القضية. ادعى العديد من أعضاء اللجنة أن زيارة النازحين اليهود في فلسطين جعلتهم ينتبهون إلى الارتباط بين مصير اليهود - الديموغرافي في أوروبا - ومصير اليهود في فلسطين. وضع ذلك الفلسطينيين في موقع صعب. من أنتم لتقفوا أمام رغبتنا في

حل مشكلة اليهود في أوروبا؟ لم يكن في استطاعتك أن تزور فيينا في سنة 1900 وتطلب من اليهود القدوم إلى فلسطين. لم يكن لينجح ذلك.

تشومسكي: أنت على حق؛ لكن ذلك يخبرنا أمرًا مثيرًا جدًا عن الثقافة الغربية، فعندما ذهب الغربيون إلى معسكرات الاعتقال النازية وأصابهم الهلع لهول ما رأوا، لم يقولوا: «فلننقذ الناجين»؛ بل قالوا: «فلنجعل أحدًا آخر يدفع الثمن لإنقاذ الناجين».

بابي: أوافقك الرأي تمامًا.

تشومسكي: يخبرك ذلك شيئا عن الغرب والعقلية الإمبريالية المتجذرة هناك، والتي تؤثر وتتحكم فيهم مثل طاعون. صحيح، هناك العديد ممن يعيشون حياةً تعيسة، ونحن القادرون على مساعدتهم؛ لكننا لم نقم حتى بطرح الخيارات المتاحة لمساعدتهم. وعوضًا عن ذلك، سنجعل أناسًا آخرين (الفلسطينيين) ممن لا يمتلكون القدرة الاستيعابية أن يعانوا ويتحملوا ذلك.

فرانك بارات: أكان ذلك بسبب السياسات الإمبريالية، أم بسبب معاداة الغرب للسامية أيضًا؟

تشومسكي: سواء كانوا صهاينة أم لا، سيتصرفون على النحو نفسه.

إيلان بابيه: أتفق.

تشومسكي: لنأخذ حالة الولايات المتحدة على سبيل المثال. بعد الحرب العالمية الثانية، كانوا في موقع مميز. كان هناك ضغط صهيوني عليهم؛ لكنه لم يعنِ لهم أيّ شيء. بكل بساطة: لم يكونوا يريدونهم عندهم؛ حتى المجتمع اليهودي الأمريكي لم يكن يريدهم.

فرانك بارات: هل كان ذلك معاداةً للسامية؟

تشومسكي: نعم (إنه معادٍ للسامية إلى حدٍّ ما، لكن السبب الرئيس هو تساؤلهم: «لم علينا أن نتحمل عبئهم؟».

إيلان بابيه: لا هم ولا غيرهم، فلم يكن من الضروري أن يكونوا يهودًا.

تشومسكي: في عام 1924، كان هنالك قانون أمريكي يستهدف الإيطاليين واليهود من أجل إبقائهم خارج أمريكا. يصرحون مباشرة بذلك الشيء؛ لكنهم قالوا «الشرقيون والجنوب شرقيون والجنوب أوروبيون».

إيلان بابيه: من المهم تشخيص الحالة الصهيونية. حين تكون مؤرخًا، تعلم أن الناس لا يمكنهم التنبؤ بما سيحدث؛ لذلك حين تنظر إلى النقاشات في الأوساط الصهيونية في الثلاثينيات عن الفاشية والنازية، ستستوعب أنهم كانوا يتحدثون عن النازية دون أن يعرفوا أنهم سيكونون إحدى ضحاياها و«الحل النهائي» لها. لم يكونوا خائفين. كانوا يرون أن عليهم التحدث مع أولئك الناس. «لدينا اتفاق حول بعض الأهداف». تريدون إخراج اليهود من ألمانيا، ونريد نحن الشيء ذاته. حتى إنهم كانوا مستعدين للدخول في مفاوضات. أنت لا تربط بين الصهيونية والنازية حين تقول هذا؛ لكنك تبين فقط أن عليهم فهم طبيعة المصالح التي قاموا بخدمتها إلى جانب مصالحهم الشخصية، وهو ما يبرز بجلاء هنا.

تشومسكي: مدهش للغاية. كيف أن الناس في الثلاثينيات لم يكونوا قادرين على التنبؤ بما سيحدث؛ بمن فيهم اليهود الألمان. صدر كتاب في عام 1935 للكاتب يواكيم برينز (Joachim Prinz)، الباحث الإنساني الصهيوني، يخبر اليهود من خلاله بأهمية الاعتراف والتعاطف

مع الأيديولوجية النازية؛ لأنها مطابقة للأيديولوجية الصهيونية. الدم والأرض وغيرها. ربما سيتوقفون عن ملاحقتنا واضطهادنا إن استطعنا إقناعهم بأننا متشابهون. كان ذلك في عام 1935. في الحقيقة، بالرجوع إلى عام 1941، حين كان لدى الولايات المتحدة قنصل في برلين قبل أحداث بيرل هاربور، كانت كتابات ومراسلات القنصل متعاطفة مع النازية. اسمه جورج كينان (George Kennan)، أحد الذين اهتموا بالكتابة عن فترة ما بعد الحرب.

إيلان بابيه: نعم كينان، المحلل الاستراتيجي الذي طرح فكرة سيطرة الولايات المتحدة على نسبة 50٪ من الموارد الطبيعية في العالم لتصل إلى المستويات المعيشية التي تطمح إليها.

فرانك بارات: إن التساؤل عن اللاجئين مهم لجميع الفلسطينيين داخل وخارج فلسطين. ألا تعتقد أن الخطوة الأولى لحلّ المشكلة هي اعتراف إسرائيل بأنها تتحمل المسؤولية في خلق هذا الوضع في المقام الأول، وبعد ذلك، مثلما فعل كيفين رود (Kevin Rudd) في أستراليا؛ الاعتذار علنًا؟ أيضًا، هل علينا بصفتنا ناشطين أن نصرح بأن اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم لهم كامل الحق في العودة؟

تشومسكي: ليس ذلك فحسب؛ لكنه شيء من هذا القبيل. كان هناك تحرك في العديد من المفاوضات؛ مثل التي كانت في جنيف، للإقرار بحق الفلسطينيين في العودة؛ لكن مع التصريح والاعتراف بعدم عودتهم. تشبه تلك الفكرة ما حدث معي حينما كنت ألقي محاضرة في أريزونا، أشرت بها إلى الولاية «بالمكسيك المحتلة»، وهي بالفعل كذلك. يجب الإشارة إليها بهذا الشكل. إنها مكسيك محتلة. لقد قمنا باحتلالها بعد حرب دامية وعنيفة. علينا التفكير في ذلك. تحمل هذه

المدن أسماء مثل سان فرانسيسكو، سان دييغو، لوس أنجلوس... إلخ. بالاعتراف بهم، نحن نعترف بما قمنا بعمله. بالمقابل، نحن نعرف أننا لن نعيدها إلى المكسيك. حدث الكثير من الظلم على مر التاريخ، ويمكننا عمل شيء حيال بعض الأشياء؛ لكن من الصعب كشف الستار عن بعض الجوانب من التاريخ. قد يحدث ذلك على المدى البعيد في إسرائيل. من وجهة نظري، إن الحل الوحيد لقضية عودة اللاجئين يكمن في سقوط وتلاشي الأنظمة في المحيط. لو مررت بالجانب الشمالي من الخليل، فسترى أنه لا يوجد أي شكل من أشكال الحدود هناك.

سأخبرك بطرفة. في عام 1953، كنت وزوجتي نعيش في كيبوتز (Kibbutz) في إسرائيل. كنا طلبة، نحمل حقائب الظهر ونتجول في تلال الخليل. جاءت من الطريق خلفنا سيارة جيب، خرج منها شاب يصرخ تجاهنا: «عليكم العودة! أنتم في الدولة الخاطئة!» كنا قد عبرنا إلى لبنان. سيكون الموقف أكثر عنفًا لو حدث في مثل هذه الأيام مع كل هذه الأسلحة والمعدات. يجب ألا تكون هناك حدود هنا. أفكر دائمًا في أن هناك فرصة في تلاشي هذه الحدود. لقد بدأت ترتيبات اتفاقية سايكس-بيكو بالتلاشي، وممكن حدوث ما هو أبعد من ذلك أيضًا مع مرور الوقت. حين يتحدثون عن حل الدولتين، لا يمكن اعتبار ذلك نهاية المفاوضات. قلت ذلك من قبل: لا يجب أن تكون للدول شرعية عن طريق الوراثة. لقد تم فرض مثل هذا النوع من الشرعية عن طريق العنف حول العالم، وما زال يسبب العنف في كثير من الدول. إنها بنية اجتماعية لا إنسانية. يجب أن تزال مع الوقت. في هذا السياق، يمكننا تخيل عودة أصيلة للاجئين. ليس فقط من خلال الاعتراف بخطأ تاريخي، لكن بالتفاعل بين الناس الذين لا تفصلهم حدود دولية

أو دينية أو عرقية. هناك أرضيات مشتركة أخرى يمكن للناس التفاعل بعضهم مع بعض من خلالها.

إيلان بابيه: حسنًا، أتفق مع أغلب ما ذكرته، لكن هناك ثلاثة أبعاد للموضوع يجب أن نأخذها بعين الاعتبار: الأول معالجة الموضوع في مفاوضات السلام. لحق العودة اعتبارات رمزية وعملية. هناك مطالبات فلسطينية من أجل اعتراف إسرائيل بهذا الحق، من خلال الإقرار به والاعتذار. ومن خلال هذا الاعتذار، قد تنشأ فرصة للنقاش حول بعض الخطوات العملية.

البعد الثاني هو تداعيات موقف إسرائيل من طبيعة الدولة والمشروع الصهيوني. إن الرفض الإسرائيلي لحق العودة هو نتاج للأيديولوجية العنصرية؛ لذلك بالنسبة إليّ، بصفتي ناشطًا، إن النضال والتفاعل مع قضية حق العودة يرتبط بشكل مباشر بالسؤال عن الصلاحية الأخلاقية للحركة الصهيونية وطبيعة الدولة اليهودية اليوم.

تشومسكي: نعم.

إيلان بابيه: إن السبب في رفضهم حق العودة غير مرتبط بقابلية تطبيقه من الناحية العملية؛ لكنه مرتبط بفكرة سيادة/امتياز اليهود.

تشومسكي: نعم.

إيلان بابيه: لهذا عليك أن تناضل لأجل ذلك من الداخل، من منظور اليهودي الإسرائيلي؛ ليس فقط على مسألتي الإقرار والاعتذار، اللذين أعتقد أنهما مهمان من أجل دفع عجلة السلام، بل على مستوى جديد آخر.

أما البعد الثالث فيُعنَى به الفلسطينيون وحدهم، وكيف لهم أن يعيشوا حياةً طبيعية في ظلال شعار «حق العودة». كيف للمرء أن يتنقّل ويوازن بين قدسية هذا الشعار وأهميته، وبين حقيقة أنه ليس خيارًا متاحًا؟ يفتح لنا ذلك المجال لعدة أسئلة مهمة: هل نستنكر على اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات اللبنانية محاولة تحسين مساكنهم قليلًا، دون أن نتهمهم بالتوطين؟ أو حتى أنهم خانوا شعار «حق العودة» لأنهم حاولوا تحسين وضعهم المعيشي؟ على الفلسطينيين وضع خطة وإجابة لذلك، لن أفعل ذلك نيابةً عنهم. لكن عليهم أن يخططوا ويميّزوا بين اللاجئين في الضفة الغربية، وقطاع غزة، اللاجئين المحليين داخل إسرائيل، وكذلك اللاجئين في الأردن وسورية ولبنان.

هذه الأبعاد الثلاثة مهمة جدًا من أجل الوصول إلى خطة لحلّ هذه الأزمة المؤلمة. بالنسبة إليّ، إن النقطة الأساسية: ما هي الدولة اليهودية؟ هل يمكنها البقاء؟ هل هناك حل لهذه المشكلة لا يستند على الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان، ويشتمل على ضمان لحق عودة الناس إلى بلدهم وزيارتها متى شاؤوا؟ أعتقد أننا نخلط في كثير من الأحيان بين ما هو صائب، وما نظن أنه مبرر، وما علينا أن نناقشه في داخل إسرائيل وفلسطين، وفي أوساط المفاوضات. يجب أن نتجاوز السؤال عن دعمنا حق العودة أو لا، ونتحدث عما يعنيه ذلك. هذا ما يجب على المجتمع الإسرائيلي فعله. أن يحظوا بحوار داخلي جدّي عن الطبيعة العنصرية للنظام.

تشومسكي: من الملاحظات الداعمة لفكرة عنصرية إسرائيل محاولاتها لحجب ومنع -قانونيًا أو بالقوة- أيّ حديث أو إشارة إلى النكبة والإقرار بها.

إيلان بابيه: بالضبط.

تشومسكي: ليس لذلك علاقة باللاجئين، إنها عنصرية صرف. محاولة لتبرير القمع والعنف. كنت في مخيمات اللاجئين قبل فترة قريبة. يعيش الناس هناك حياة مأساوية. الأمر مؤثر بالفعل. زرت عائلة كاملة تعيش في غرفة صغيرة، عرضوا عليّ -على طريقة الناس في الشرق الأوسط- القهوة وما إلى ذلك، لكن حينما أخذوني في جولة حول القرى، منازلهم، صور لأراضيهم، حين يخبرونك عن الحياة التي عاشوها في الخليل...، فإنك مصيب، إيلان، علينا أن نتعامل مع القضية بواقعية، لكن من الصعب إخبار الناس بذلك، من الصعب إخبارهم أنكم «لن تروا قريتكم مجددًا».

إيلان بابيه: بالتأكيد، لا يمكنك قول ذلك. ما يجب علينا قوله لهم إن عليهم محاولة تحسين وضعهم المعيشي حتى قدوم الحين الذي يعودون فيه إلى قراهم. أنتم لا تقوضون فرص عودتكم إلى دياركم في حال قمتم بتحسين وضعكم المعيشي.

تشومسكي: صحيح.

إيلان بابيه: أنت لا تقوم بتقويض هويتك بصفتك مواطنًا فلسطينيًّا داخل إسرائيل حين تتجاهل الاتهامات بالتطبيع؛ لأنك قمت ببناء مسرح فلسطيني في حيفا. كانت مثل هذه المحاولات (بناء مسرح) تتهم بالتطبيع لأنها تستقبل دعمًا ماليًا من وزارة الثقافة في إسرائيل. لكن في إسرائيل، بإمكانك بناء مسرح دون أن تلجأ إلى الدعم المقدم من الوزارة. إن العيش وسط هذه القضايا والشعارات الطهرانية الأخلاقية أو السياسية، يرتبط بفكرة أنك لو كنت تناضل من أجل بنية أخلاقية أساسية لدولة مستقبلية، فسيكون البحث والعثور على قاعدة أخلاقية مختلفة تضمن عودة اللاجئين أمرًا أكثر أهمية. سواء كان الحل المستقبلي للقضية في

إقامة دولتين، أو دولة واحدة بنظام فيدرالي موحد، إن محاولتك هذه للعثور على أساس أخلاقي لهذه الدولة، التي تسمح بعودة اللاجئين إلى ديارهم؛ سواء كانت للزيارة أم للإقامة، تأخذ النقاش إلى منحى آخر.

إن المحادثة هنا مختلفة نوعًا ما، ولا نلوم الناس على تمسكهم في الخمسة والستين عامًا بحلم العودة. من حقهم ذلك. لكن ما الذي يمكننا فعله حتى ذلك الوقت؟ بالنسبة إليّ إن ذلك لا يقلّ أهميةً عن حماية حقوقهم.

تشومسكي: على المستوى الإنساني، هناك خطوات يجب أن نأخذها. مثل الفتيات الإسرائيليات اللاتي يأخذن الفتيات الفلسطينيات إلى الشاطئ. هذا المشهد مهم جدًا. أعني، تخيل كل أولئك الناس الذين في إمكانهم مشاهدة الشاطئ دون أن يسمح لهم بلمس البحر — حقيقة أن هناك محاولات لوقف ذلك قد تكون مؤشرًا على بداية جديدة.

فرانك بارات: أتذكر، بروفيسور تشومسكي، أنك أخبرتني في مقابلة قديمة أن السياسات الإسرائيلية ستؤدي إلى تدميرها ذاتيًا. على سبيل المثال محاولة إحضار أكبر عدد من اليهود إلى إسرائيل؛ بغض النظر عن مدى «يهوديتهم»، اليهود الروس، الإثيوبيين ... الأمر الذي يخلق نوعًا من العنصرية الداخلية بين اليهود الحريدين، والأشكناز، والمزراحيين، وكذلك شيئًا من المشاكل والقلق. هل لك أن تعلّق على هذا؟

تشومسكي: هذه واحدة من المشاكل الداخلية فقط، لكن ما أفكر فيه هو نوع آخر من المشاكل. في عام 1971، قررت إسرائيل قرارًا كان الأكثر انتحاريّة في تاريخها. كان هناك عرض من مصر لمعاهدة سلام كامل. بعد الدراسة والمعاينة، قامت الحكومة الإسرائيلية - تحت قيادة غولدا مائير- برفضها، لأنهم كانوا يريدون الاستيلاء على سيناء.

بكل بساطة، كان الخيار آنذاك إما الأمن (الموافقة على المعاهدة) وإما التوسع (الاستيلاء على سيناء). إن المعاهدة مع مصر، أيًّا كانت نتائجها، تعني الأمان، والأمان الدائم على وجه التحديد؛ كون مصر آنذاك الدولة العربية الوحيدة التي تمتلك جيشًا حقيقيًا. كانوا يعرفون ذلك، لكنهم قرروا التوسع إلى سيناء. كان ذلك قرارًا انتحاريًّا؛ لكنه صار منهجًا. منذ ذلك اليوم وإسرائيل تفضل التوسع على السلام. أن تفضل التوسع على السلام يعني أنك تحذو حذو دولة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؛ لأن ذلك أمر تلقائي لمثل هذه السياسات. سيصبحون معزولين أكثر فأكثر مع مرور الوقت، دولة منبوذة وفاقدة للشرعية مثل جنوب إفريقيا، وسيلتهم الوحيدة للعيش والبقاء هي من خلال الدعم الذي تقدمه لهم الولايات المتحدة. من المثير للاهتمام عند النظر إلى تاريخ جنوب إفريقيا، يمكنك الاستعاضة عن كلمة «جنوب إفريقيا» بـ«إسرائيل» دون أن تخلّ بالسياق أو تغير القصد.

في الستينيات تقريبًا، علم نظام الفصل العنصري أنه أصبح منبوذًا دوليًا. أصبحنا نعرف الآن من خلال الوثائق السرية التي تم الإفصاح عنها في الفترة الأخيرة أن وزير الخارجية قام بالاتصال بالسفير الأمريكي وأخبره بعلم إسرائيل بأن جميع الدول ستصوت ضدها؛ لكنها لا تأبه لهم ما دامت الولايات المتحدة تقف في صفها. هذا تقريبًا كل ما حدث. بحلول عام 1988، والسنوات التي تلتها، كانت الولايات المتحدة مستمرة في دعمها لجنوب إفريقيا بقوة. تاتشتر أيضًا، لكن ريغان وجنوب إفريقيا بشكلٍ رئيس. حين تغيرت سياسة الولايات المتحدة، انتهى نظام الفصل العنصري على الفور. تسير إسرائيل على خُطا جنوب إفريقيا نفسها. الولايات المتحدة هي الداعم الوحيد

لهم اليوم. يفقدون الشرعية مع مرور الوقت. يقلقهم ذلك؛ لكن الأمر سيستمر على هذا النحو. بإمكانك المضي في سياساتك التوسعية، وتجاهلك للرأي العام الدولي، وخرقك للقانون الدولي، ما دام أكبر سفاح -الولايات المتحدة- يقف في صفك. إنه دعم ضعيف لأنه سيتلاشى مع مرور الوقت مثلما حدث مع جنوب إفريقيا. يمكنك مشاهدة ذلك وهو يحدث الآن. بدأ الحراك المناهض لنظام الفصل العنصري بالصعود في الولايات المتحدة في الثمانينيات، بعد عشرين سنة من صعوده في إنجلترا، لكنه كان مؤثرًا وسريع التطور إلى الدرجة التي أدت إلى تغيير سياسة الولايات المتحدة.

إيلان بابيه: أعتقد أن ما تقوله صحيح؛ ليس هناك فرق بين جنوب إفريقيا وإسرائيل إلى حدٍّ ما. يقول الناس عادة عند مقارنة النظامين إن القضاء على نظام الفصل العنصري في إسرائيل أكثر صعوبةً من جنوب إفريقيا؛ لسوء الحظ.

تشومسكي: ليس نظام الفصل العنصري فقط، أعتقد أن الدولة ستنهار بأكملها.

إيلان بابيه: إنها مطالبة لتغيير النظام.

تشومسكي: لكن ذلك يختلف عن موضوع نظام الفصل العنصري. إن المطالبات مرتبطة بعزل ونزع الشرعية عن إسرائيل.

إيلان بابيه: ما أحاول قوله هو أن مجتمع البيض في جنوب إفريقيا كان، من منظور اقتصادي-اجتماعي، متجانسًا؛ في حين أن مجاميع البيض العنصرية في إسرائيل منعزلة تمامًا، اقتصاديًا واجتماعيًا. إن أضفت ذلك إلى ما يقوله تشومسكي بشأن نزع الشرعية الدولية لإسرائيل، فستجد أن هناك قوتين محركتين؛ واحدة من الداخل، وأخرى من

الخارج تشكك في مدى قابلية بقاء إسرائيل. إن كنت تنتمي إلى العرق المتفوق (سيادة البيض)، ولديك داخل هذا العرق استقطاب في كيفية تقاسم الكعكة الاقتصادية، فأنت في ورطة.

لدى الإسرائيليين اليوم سلعتان لتسويقهما. عليهم أولًا تسويق فكرة شرعية دولتهم في عالم يجد في ذلك أمرًا يصعب قبوله. ولديهم أيضًا بعض الدعايات الداخلية التي عليهم إطلاقها. عليهم أن يبرروا لليهود الفقراء والمهمشين سبب عدم تحسن أوضاعهم المعيشية؛ بالرغم من انتمائهم إلى العرق المتفوق. لماذا يعيشون في قرى فقيرة لغاية الآن؟ ولماذا لا تحظى ثقافتهم المحلية بأيّ تمثيل في ثقافة إسرائيل المتجانسة التي تهيمن عليها الثقافة الأوروبية؟ سيخبرك المحللون الإسرائيليون أنهم تعاملوا مع ذلك من خلال خلق عدو مشترك، قضية أمنية، بشن حرب على الإسلام. تتغير هذه التبريرات والتفسيرات مع مرور الوقت؛ لكن الاستقطاب الاقتصادي-الاجتماعي بقي على حاله، يجد الإسرائيليون التعامل مع ذلك أمرًا صعبًا. هناك حد أقصى للتبريرات التي تستخدمها من أجل تبرير هذا الانقسام الاجتماعي-الاقتصادي. أصبحت هذه المشكلة أكثر إلحاحًا منذ عام 2008، عندما أصبحت الطبقة المتوسطة تنحدر إلى الطبقة المتوسطة الدنيا. يعني ذلك أن عددًا أكبر من الناس لا يحصلون على نصيبهم من الكعكة الوطنية، بالرغم من انتمائهم إلى العرق الذي من شأنه أن يمنحهم ذلك.

في الماضي وحتى وقتٍ قريب، اعتمدت قدرة إسرائيل -في إقناع عدد كاف من اليهود بأن ارتباطهم العرقي من شأنه أن يحقق لهم منفعة اقتصادية- على الدعم المالي الأمريكي لها. ليس واضحًا إلى متى سيستمر هذا الدعم المهول. لا تأتي النزعة للمراجعة النقدية للدعم

الأمريكي الخارجي من النقاد المناهضين للإمبريالية في الولايات المتحدة فحسب، كذلك ليس جميع المطالبين بتخفيض الدعم المالي لإسرائيل من المدافعين عن القضية الفلسطينية. التساؤل الحقيقي هو عما إذا كانت للدولة اليهودية أهمية استراتيجية، أم أنها مجرد عبء مالي.

ستساعد هذه الخطوات على إضعاف الدولة الصهيونية على المدى البعيد؛ لكن أكبر مخاوفي تتعلق بالمدى القريب. كما سمعت وتعلمت من القادة السابقين والناشطين في المؤتمر الوطني الأفريقي أن نظام الفصل العنصري كان أكثر شراسةً ونجاحًا في سنواته الأخيرة على وجه التحديد. إن السقوط المتوقع للصهيونية يجعلنا قلقين حول المرحلة الخطيرة التي تقبل عليها فلسطين. علينا أن نكون حذرين وواعين لما سيحدث في السنوات القليلة القادمة عوضًا عن التركيز على المدى البعيد، لكن بإمكاننا أن نكون متفائلين بشأن المستقبل البعيد من ناحية تغيير الواقع وتحقيق العدالة.

تشومسكي: لا أود أن نذهب بعيدًا بتشبيه إسرائيل بجنوب إفريقيا؛ فهناك اختلافات جوهرية. من هذه الاختلافات، الذي لا تعترف به الولايات المتحدة لأسباب واضحة، هو أن كوبا هي من أسقطت نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. هم من قاموا بطرد المعتدين في أنجولا، ناميبيا، وكسروا خرافة امتياز الرجل الأبيض. الجنود السود هم من قاموا بطرد المعتدين. سيأخذ ذلك الكثير من الوقت قبل أن يستوعبه العقل الأمريكي. الأمر الآخر هو ما تحدثت أنت عنه. تجانس المجتمع الأبيض، ما يعني أن هناك قضية تمييز طبقي. كان من الممكن الوصول إلى تسوية بين الأطراف في جنوب إفريقيا؛ لكن الأمر أشبه بالمستحيل في إسرائيل. كانت التسوية النهائية كالآتي: لنبق

على البنية الاجتماعية-الاقتصادية نفسها، ونجعل بعض السود يركبون الليموزينات. لا يمكن فعل ذلك في إسرائيل.

إيلان بابيه: للنظر إلى الحالتين بالتوازي بعض الإيجابيات والسلبيات. لدينا الكثير من الفلسطينيين البرجوازيين داخل إسرائيل. في جنوب إفريقيا، لا يوجد هناك أيّ أسود يترأس وحدة طبية. خذ الخليل، على سبيل المثال، هناك مجتمعات صغيرة مغلقة أصبحت جزءًا من الواقع في إسرائيل. هذا الواقع ليس إلا انعكاس للمستقبل. ما زالت طبيعة الدولة عنصرية وعرقية؛ لكن الانتقال إلى مرحلة الدولة التي تعترف بهذا الواقع بشكلٍ جذري وكامل قد لا تكون بطريقة حادة وسريعة مثلما حدث في جنوب إفريقيا. إن محاولة تفكيك الواقع في أرجاء أخرى من الدولة، خاصةً في الضفة الغربية والقدس الكبرى، تشبه الآلية التي تم اتباعها في جنوب إفريقيا للانتقال من دولة الفصل العنصري إلى دولة ما بعد الفصل العنصري. لذلك لا ضرر من دراسة الحالة في جنوب إفريقيا حتى لا نكرر أخطاءهم، ولكي نكون أكثر وعيًا بالفروقات التي تتطلب منا أفكارًا ومعالجات أصيلة لقضية إسرائيل وفلسطين.

تشومسكي: الوضع مختلف في جنوب إفريقيا؛ لأن البيض كانوا بحاجة السود. كان السود عبارة عن قوى عاملة. كانوا يريدون للسود أن يتطوروا من أجل تحسين وإعادة الإنتاج، ومن أجل الاعتراف الدولي أيضًا. لن يكون الأمر مشابهًا في حالة إسرائيل بالرغم من وجود بعض التشابهات. ما ذكرته سابقًا — قبول إسرائيل بأن تكون منبوذة دوليًا، ما دامت الولايات المتحدة تقف في صفها، هو الموقع نفسه الذي كانت تقف به جنوب إفريقيا. لهذا السبب أكتب في كثير من الأحيان

- منذ السبعينيات- أن الناس الذين يدعون إلى مناصرة إسرائيل هم في الحقيقة مناصرون لسقوطها الأخلاقي، وربما لتدميرها الذاتي أيضًا.

بابي: بالتأكيد!

الفصل الثالث

الحاضر[1]

فرانك بارات: ما هو دور الناشطين المتضامنين مع الشعب الفلسطيني؟ أعليهم أن يكونوا واقعيين في دفاعهم عن القضية أم عليهم أن يأخذوا بزمام الأمور وتبني مواقف أخلاقية واضحة وصارمة؟ أعلينا أن نركز على الاحتلال أم على طبيعة الدولة الإسرائيلية؟

تشومسكي: إن كان هدفهم مساعدة الفلسطينيين؛ فحتى إن كان عليهم أخذ مواقف أخلاقية من القضية، فإن عليهم أن يكونوا واقعيين أيضًا. عليهم أن يتساءلوا: ما الذي يمكن أن يساعد الفلسطينيين؟ وما الذي قد يضرهم؟ خذ الحراك المناهض للحرب في فيتنام على سبيل المثال. كان هناك العديد من الشباب الغاضبين على الحرب، وظنوا أن موقفهم الأخلاقي يحتم عليهم أفعالًا مثل تخريب المنشآت والشركات والمعدات العسكرية الأمريكية. كان ذلك موقفًا أخلاقيًا صائبًا، لكنه كان ضارًا. كان الفيتناميون معارضين لذلك بشدة. لم يكن يهمهم أن يشعر الناس داخل الولايات المتحدة بشكل جيد تجاه أنفسهم، لكن ما

---

1 جرى تسجيل هذه المحادثة بين نعوم تشومسكي، وإيلان بابيه، وفرانك بارات، في 17 يناير 2014، وتم تعديلها وتحريرها.

دراسة قام بها مركز المعلومات البديلة عام 2009 بعنوان «المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل». يمكن الاطلاع عليها على الإنترنت.

يهمهم هو ما سيحصل لهم على أرض الواقع جراء تلك الأفعال. كانت نتائجها ضارة على الشعب هناك؛ كونها استفزت الحكومة الأمريكية، وزادت من دعم الناس للحرب. هذا النوع من الخيارات هو الذي ستواجهه حين تفكر في التصرف نيابة عن الغير؛ الشعب الفلسطيني. عليك أن تفكر ما الذي سيساعدهم، لا الذي سيجعلني راضيًا عن نفسي. سمها براغماتية إن شئت؛ لكنني أعدّه أمرًا أخلاقيًا، أن تقلق بشأن تأثير تصرفاتك على الناس الذين تقف متضامنًا معهم.

انظر إلى الحراك التضامني مع جنوب إفريقيا، تعاملوا مع هذا الشرط بفاعلية كبيرة. بالنظر إلى ما فعلوه، تجد أنهم قاموا بالأشياء التي أضرت بنظام الفصل العنصري، وعززت الدعم من مناهضي نظام الفصل العنصري في بلدانهم في الوقت ذاته. ذلك ما يجدر بنا فعله، وهو أمر قابل للتطبيق. قبل عدة أيام في إسرائيل، قرأنا تقريرًا عن المستوطنات في وادي الأردن، المشروع الذي انخفضت أرباحه بسبب الحملة الأوروبية لمقاطعة إسرائيل. يبدو ذلك فعلًا ملائمًا على الصعيدين؛ لأنه يضر الاحتلال، ومبررًا في الوقت ذاته للناس الذين يتابعون القضية من منازلهم. إن الأمر أشبه بعملية تعليمية. تريد من الناس أن يستوعبوا أن هذه الأفعال أفعال إجرامية، وأنك تستخدم أساليب ذكيةً لمقاومة تلك الأفعال. هذه هي الأساليب المنطقية التي يجب أن نتبعها لمقاومة الاحتلال. هناك أفعال أخرى ضارة. أولًا لأنه ليس لها أي تأثير على السياسات، وكذلك لأنها تهيج الطرف الآخر على ارتكاب جرائم أكبر. على سبيل المثال، قبل عشر سنوات، قام شارون بارتكاب أفعال وحشية في جنين حين أقدم على غزو الضفة الغربية. قام بعدها أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بتوقيع عريضة تدين هذه الأفعال الوحشية. وقمت

بتوقيعها فقط لأنني أتعاطف مع القائمين عليها؛ لكنني كنت أعتقد أنها كتبت بطريقة سيئة؛ فقد حوت بنودًا (كان مضمونًا التباسها على عموم الناس وأنها ستخلف ردة فعل عنيفة عليها) أصروا على إضافة شيء عن أن على الجامعة أن تقوم بتعرية وكشف إسرائيل دون أن تشرح الأسباب ومنطلقاتها. وكما توقعت، تم التقليل من شأن العريضة على نطاق واسع. لعدة أشهر بعدها، لم تكن القضية في هارفرد عن جنين، نسوا ذلك تماما. أصبحت القضية عما إن كانت هناك إشارات أو أفعال معادية للسامية في هارفرد. أصبحنا بذلك نناقش هذا الأمر بضعة أشهر. كان هذا الفعل ضارًا بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني؛ لكنه كان متوقعا. هذه هي الأشياء التي علينا أن نفكر فيها قبل أن نقدم على أي فعل. عليك أن تتساءل دائمًا عن العواقب التي قد تتسبب بها أفعالك على الضحايا. يجب أن تكون هذه هي الأولوية في جميع الأوقات. القرارات المدروسة مهمة جدًا. الأمر لا يتعلق بالانتصار فقط حين تكون أرواح الناس على المحك.

عليك أن تفكر بحذر حول تأثيرات الأفعال التي تقدم عليها وأبعادها المتعددة كذلك. البعد الأول: بأي شكل ترتبط هذه الأفعال بسياسات الدولة؟ كيف للأفعال أن تؤثر عليها؟ البعد الثاني: ماذا عن الناس الذين يتابعون القضية من منازلهم، والذين نحاول أن نحشدهم ليكونوا أكثر نشاطًا تجاه القضية، بالعصيان المدني وغيره؟ هناك العديد من الناس الذين أحترمهم كثيرًا؛ أغلبهم من المسيحيين المتدينين، والمخلصين حقًا للقضية؛ ممن يعتقدون أن مما هو مهم للقضية أفعالًا مثل اقتحام المنشآت العسكرية وتدمير الصواريخ. أتفهم تمامًا مبرراتهم، لكن النتائج النهائية لمثل هذه الأفعال ستكون ضارةً بشكلٍ متوقع. أحد الأضرار على القضية هو أن العمال الذين يعملون في هذه المصانع قد

لا تكون لديهم أي فكرة عن هذه الأفعال وأسبابها؛ سوى أنها ستفقدهم وظائفهم. لم يقدم المتظاهرون لهم خلفية عن الهدف من تدمير هذه الصواريخ. لا توجد هناك مبادرات داخل المجتمعات من أجل تثقيف الناس حول القضية لجعلهم يتفهمون أن هذه الأفعال لها مبرراتها. النتيجة النهائية ستكون إهدار الكثير من الأموال والوقت في المحاكم، ثم يذهب بضعة أشخاص إلى السجن، ولم يتم تحقيق أي شيء. هذه هي التساؤلات التي يجب طرحها دائمًا قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بالقضية.

إيلان بابيه: أعتقد أن هناك ثلاثة عوامل يجب أن نأخذها بعين الاعتبار: الشتات الفلسطيني، واعتبار الأيديولوجية الصهيونية مسؤولةً عن الواقع الذي نواجهه اليوم في إسرائيل وفلسطين، والتوفيق بين المواقف الأخلاقية والمواقف الصارمة.

ترتبط النقطة الأولى بالنجاح الأكبر للمشروع الصهيوني في تفكيك الوجود الفلسطيني، الذي عانى أكثر من الشعب الفيتنامي والجنوب إفريقي حتى (ربما ليس من ناحية الخسائر البشرية) مقارنةً بهذا الجانب. عبر الفلسطينيون التاريخ منذ 1948 بوصفهم مجموعة مفككة يتم التعامل مع كل جزء منها وفق سياسة إسرائيلية مختلفة. حين تكون المجموعة مفككة، من دون قيادة واضحة، ومن دون جهة تسترشد بها لوضع الأولويات للداعمين لها من الشعب — سيكون من الصعب عليك بصفتك ناشطًا أن تأخذ القرارات الصائبة أو المناسبة عند كل حدث. بكلمات أخرى: من الصعب جدًا أن تأخذ موقفًا أخلاقيًا يحترم مصالح جميع المجاميع الفلسطينية. على سبيل المثال: من الواضح أن أولوياتك قد تختلف حين تعيش تحت الاحتلال في الضفة الغربية أو بصفتك لاجئًا في لبنان تجاه السياسات الإسرائيلية التي تؤثر على وضعك، وستطلب من حركة المقاومة القيام بأمرين مختلفين، أمرين متناقضين.

النقطة هي دور ومسؤولية الحركة الصهيونية. أعتقد أن الناشطين يبحثون عن إطار عمل يمكن من خلاله احتواء أكبر عدد ممكن من المجاميع الفلسطينية؛ مع علمهم أن بعض السياسات قد تتناسب مع مجموعة بدرجة أكبر من بقية المجاميع. أعتقد أن الناشطين نجحوا بهذا الشأن في السنوات الأخيرة، حين قاموا باعتبار الصهيونية مصدرا للشرور التي تحيط بإسرائيل وفلسطين، وليست مجرد أيديولوجية أو معضلة ثقافية علينا تفكيكها وحلها. صحيح أن الفلسطينيين يعانون جراء السياسات الإسرائيلية؛ لكن هناك أيديولوجية تنبثق منها هذه السياسات.

إن التمسك بإطار عمل كهذا للناشطين مهم جدا بالنسبة إليّ. كما ذكرت سابقًا، إن الحماية التي تحصل عليها الحركة الصهيونية من اللوم والمساءلة ليست إلا ظاهرة. كان مسموحًا للناشطين في الغرب التظاهر ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ولم يتوقف هؤلاء الناشطون عند نقد سياسة واحد أو اثنين، بل امتد نشاطهم إلى نقد الأيديولوجية التي يستند إليها النظام في سياساته.

أخيرًا: هناك حاجة ماسة في إيجاد موازنة بين المواقف الأخلاقية والمواقف الصائبة. أعني بالمواقف الصائبة تلك التي تساعد الناس على أرض الواقع في نهاية اليوم، لكن ذلك ليس أمرًا سهلًا. هذه إحدى المشاكل التي تواجهها حركة المقاطعة BDS. بإمكان الحملة أن تكون فاعلة ومفيدة جدًا حين تركز على الأفعال الشريرة التي يمارسها النظام في الضفة الغربية المحتلة وغزة المحاصرة، لكنها أيضًا حملة قامت على الناس -مهما كانت خلفياتهم- الذين لا يرغبون في دعم قضية واحدة فحسب، بل مقاومة الاضطهاد ومواجهة انتهاكات الحقوق المدنية والإنسانية حيثما وأينما كان مصدرها.

من المهم بطبيعة الحال الإبقاء على النقاش العام حول طبيعة وسياسة إسرائيل -الذي أثارته حملة مقاطعة الاحتلال- مفتوحًا، وتفعيله متى كان ذلك مفيدًا. بإمكاني أن أعطي مثالين حديثين مختلفين عن الأدوار المختلفة التي يمكن لحملة المقاطعة أن تؤديها. لم تحبط العملية، التي حاولت إسرائيل من خلالها تطهير النقب من البدو (خطة براور) من خلال ضغط حركة BDS؛ لكن من خلال الرسالة الواضحة التي أوصلها المجتمع البدوي إلى الحكومة الإسرائيلية عن العواقب المحتملة لتنفيذ عملية الإخلاء للمجتمع الذي لديه عناصر في الجيش، والشرطة، وخطوط اتصال مع قنوات التسليح الإجرامية – باختصار: هناك الكثير من الأسلحة بالجوار.

في تطورات القضية المتعلقة بمحاولة الحكومة الإسرائيلية تطهير مدينة عكا من الفلسطينيين، فإن السبيل الوحيد للمقاومة هو حملة عالمية واسعة على رأسها مقاطعة ثقافية. يجب على الربط هنا بين الأيديولوجية الصهيونية العنصرية والسياسات على أرض الواقع أن يكون من صلب عمل حملة المقاطعة.

إن القدرة على أن نأخذ القضايا، التي تزودنا الحكومة الإسرائيلية بالكثير منها، كلًّا على حدة، أمر مهم. علينا أن نتأكد من ألا نقف عند مستوى رفع الشعارات فحسب. علينا أن نعرف ما نتحدث عنه تمامًا وحجم الفظائع التي ترتكب. في أغلب الحالات، بإمكانك أن تترك الأمر النظري للحوارات الأكاديمية حول السياق العام للقضية، لكن بصفتك ناشطًا، يجب أن تكون هناك إشارة مباشرة لأولئك الذين يعانون؛ حتى وإن لم تكن هناك قيادة واضحة للحركة، وحتى إن كان الواقع مقسومًا ومجزءًا.

تشومسكي: أعتقد أن ذلك صحيح، وبهذا الشأن أعتقد أن حملة مناهضة لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا تعد نموذجًا رائعًا. لقد بدوا صارمين تمامًا. لنطالب بوقف السماح بالمشاركة الرياضية لجنوب إفريقيا لكونها عنصرية. لنعارض التعيينات العنصرية في الجامعات. يبدو ذلك منطقيًا وموجهًا نحو سياسات محددة، سيكون الأمر واضحًا وسهل الفهم للناس الذين يتابعون القضية من منازلهم. كان هناك جانب آخر مفصلي في حملة التضامن مع جنوب إفريقيا. بحلول التسعينيات، لم يكن لدى نظام الفصل العنصري أي دعم دولي؛ باستثناء دولتين: الولايات المتحدة وبريطانيا. قاموا بدعم النظام هناك بشدة حتى النهاية؛ رونالد ريغان على وجه التحديد. كان ذلك كافيًا، لا يوجد شيء آخر مهم مقابل الدعم الأمريكي؛ مثلما يحدث مع إسرائيل اليوم.

يعني ذلك أن جانبًا مهمًا من النشاط يجب أن يوجه تجاه الولايات المتحدة، وبريطانيا تاليًا. ومن المهم أن يحدث ذلك الآن. جزء من الضعف الفكري لحركة المقاطعة BDS هو أن حملاتها موجهة نحو إسرائيل لا الولايات المتحدة. السياسة الأمريكية مهمة قطعًا. إسرائيل تعي، مثل جنوب إفريقيا سابقًا، أنها من الممكن أن تصبح دولة منبوذة في أي وقت، وأن يصطف العالم كله بمواجهتها؛ لكن ذلك لن يكون مهمًا ما دامت الولايات المتحدة تقف في صفها. كانت هذه هي الحقيقة بالنسبة إلى جنوب إفريقيا، وكذلك هي الآن بالنسبة إلى إسرائيل. على حملة التضامن الأمريكية أن تركز على هذا. ما الذي يمكننا فعله من أجل تغيير السياسات الأمريكية؟ إنه أمر مهم.

إيلان بابيه: هناك بطبيعة الحال العديد من السياسات الأمريكية والإسرائيلية التي لا يمكن تمييزها بعضها من بعض بسهولة.

تشومسكي: هذا جزء من المشكلة. لا تدعم أمريكا إسرائيل من باب الرحمة؛ بل لأنها تخدم السياسات الأمريكية. لذا نعم، تتداخل السياسات كثيرًا. كذلك إن العلاقات الثقافية الصهيونية المسيحية، على سبيل المثال، جزء وثيق من الأساس الديموغرافي للحزب الجمهوري — معادٍ للسامية بشدة، لكنه حليف لإسرائيل. تجب الإشارة إلى كل هذه الأمور.

إيلان بابيه: أعني كذلك المجمع الصناعي والأكاديمي أيضًا. ليسوا مستقلين في إسرائيل، هما جزء من الوسط الأمريكي بأشكال متعددة.

تشومسكي: أصبت، ليسوا مستقلين على الإطلاق. للدرجة التي جعلت من إسرائيل تنقل المقر الرئيس لمصنع عسكري مهم، رافاييل، إلى نيويورك؛ حيث توجد الأموال.

إيلان بابيه: نلقي اللوم أحيانًا على النخب الإسرائيلية وإدانتهم على تورطهم وارتباطهم المباشر مع الفظائع التي تحدث. ومن ثم إنك أيضًا تستهدف الأخطبوط، أمريكا، بهذا الشأن.

تشومسكي: عندما تقوم بإيضاح الأمر؛ لكن ليس إن لم تناقشه مطلقًا.

بابي: أوافقك الرأي، لا بد من الإيضاح، هذه نقطة جيدة.

فرانك بارات: هل من الممكن لممارسة الضغط من الأسفل إلى الأعلى -من المجتمع المدني، من خلال حملة مقاطعة الاحتلال وغيرها- أن تغير السياسات الأمريكية؟

تشومسكي: أعتقد أن السياسة الخارجية الأمريكية -مثل جميع الحالات الأخرى- قابلة للتغيير بسبب الضغط من القاع. خذ جنوب

إفريقيا على سبيل المثال، كان الضغط الشعبي هو من دفع الكونغرس، وحتى الشركات والأعمال، لبدء الانسحاب من جنوب إفريقيا. لم يكن لها أن تصل إلى مستوى التنفيذيين لولا تلك الحملة. استخدم ريغان الفيتو ضد العقوبات التي أقرها الكونغرس؛ لكن كان هناك ضغط شعبي كافٍ ليقوم الكونغرس بالتصويت على تجاوز فيتو الرئيس. اضطر ريغان بعدها إلى انتهاك تشريع الكونغرس. لقد أدى الضغط الشعبي إلى نتيجة حينها، وهذا ينطبق على جميع القضايا الأخرى. الحقوق المدنية، حقوق المرأة، أيًا كانت القضية. ذلك ما يجب فعله الآن. الآن السؤال: هل تساهم حملة BDS في ذلك؟ بإمكانها أن تفعل. لكن في الواقع هي لم تفعل الكثير، ربما أضرت بالقضية حتى من خلال طريقتها في التعامل مع الأمور. لكن ما زال بإمكانها أن تساهم بشكلٍ فاعل. كما لو كانت هناك آلية عملية تثقيفية للعامة يتم من خلالها شرح وتبرير أفعال حملة المقاطعة، شرح ما يحدث على أرض الواقع، وتوجهها قدر الإمكان نحو الولايات المتحدة. خذ وادي الأردن على سبيل المثال. لا أعتقد أن ما يلي يحدث في الولايات المتحدة؛ لكنه يجب أن يحدث: مقاطعة منتجات وادي الأردن. أولًا، سيضر ذلك بالمشروع الاستيطاني، ولكن الأهم من ذلك هو أن المقاطعة ستظهر حقيقة السياسة الأمريكية الإسرائيلية في إجلاء وتخفيض السكان هناك، وهو تطهير عرقي بحت. طُرد الفلسطينيون خارجًا، وقد وصل عددهم اليوم إلى ستين ألفًا، بالمقارنة بعددهم الذي تجاوز 200 ألف في عام 1967. هناك سياسات ممنهجة لإجلائهم، واستبدال المستوطنات اليهودية بهم؛ الأمر الذي يؤدي إلى حالة من العزلة الجغرافية قادرة على التصدي لأي مؤسسة فلسطينية -أيًّا كانت طريقة نشأتها- في 30٪

من مساحة الضفة الغربية. إن الولايات المتحدة تدعم هذه الأفعال والسياسات. إنّ أمرًا بسيطًا مثل مقاطعة المنتجات قد يكون مدخلًا لفضح العديد من السياسات. كذلك إن أمر المقاطعة سيكون مفهومًا للعامة. الحقيقة أن الأمر يحقق نجاحًا بالفعل. واحد من أوجه هذا النجاح، الذي يشكر عليه الناشطون من الشبان الفلسطينيين كثيرًا، هو نجاح الحملة في الكليات. لقد تغير الشعور العام في الأوساط الجامعية بشكلٍ كبيرٍ جدًا. قبل فترة ليست بالبعيدة؛ حتى لو أنني كنت أتكلم هنا، في معهد ماساتشوستس التقني (MIT)، كان عليّ أن أفعل ذلك تحت حماية الشرطة، لكن الأمر مختلفٌ تمامًا الآن. لو أنني كنت سألقي محاضرة في الغد، فسيكون هناك حضور غفير ومتفاعل في المحاضرة، ولن أتلقى أي سؤال عدائي من الجمهور. ذلك تغيير هائل، وبإمكاننا أن نكمل الطريق إلى مزيد من التغييرات.

أصبح نشاط الشباب سببًا لانتشار العديد من الحركات الشعبية الواسعة؛ مثل حراك الحقوق المدنية، أو الحراك المناهض للحرب. من الممكن أن يكون لكل هذه الحركات أثر كبير ومصدر قلق للمنظمات الصهيونية. إنهم يتحدثون عنها، يكتبون عنها، إنهم قلقون بالفعل بشأنها. لقد استوعبوا في الفترة الأخيرة أنهم يخسرون الشباب، وسيؤثر ذلك على الجماهير مثلما يحدث في أي قضية مشابهة. بإمكان ذلك أن يحدث تغييرًا كبيرًا. تحاول النخب التقليل من شأن هذه الحركات؛ لكن بمجرد أن تنظر عن كثب، في سجلات الوثائق مثلًا، بإمكانك مشاهدة الفرق. انظر إلى فيتنام مرةً أخرى. أحد أهم السجلات في وثائق البنتاغون، التي لا تناقش بسبب حساسيتها الشديدة، الوثائقُ التي أتت لاحقًا في الفترة الأخيرة للتدوين. تنتهي سجلات وثائق البنتاغون في

منتصف 1968؛ تمامًا بعد انتفاضة «هجوم تيت» الكبيرة في جنوب فيتنام، التي استمرت قرابة الشهرين. كان الرئيس الأمريكي يرغب في إرسال المزيد من الجنود بعد «هجوم تيت»؛ لكن قادة الأركان في الجيش عارضوا ذلك، وقالوا إنهم يحتاجون إلى هؤلاء الجنود للسيطرة على العصيان المدني في أمريكا واحتوائه. قالوا: «ستكون هناك انتفاضة في أوساط الشباب، والنساء، والطلبة، والأقليات، وسيكون علينا أن نقمعهم، لا نستطيع إرسال مزيد من الجنود إلى فيتنام»، ولم يرسلوا جنودًا إضافيين بالفعل. لا يمكن تجاهل هذا الحدث الذي جاء نتيجة للنشاط والحراك الشعبي. إذا استطعنا فعل الشيء نفسه للقضية الفلسطينية فسيكون بإمكاننا تغيير سياسة الولايات المتحدة؛ فهي ليست منقوشة على حجر. هناك العديد من العوامل التي تحكمها بالتأكيد، لكنك ستجد أنها هزيلة حين تنظر إليها عن كثب. على سبيل المثال، لو قامت مجاميع الضغط المحلية في الولايات المتحدة، مجاميع ريادة الأعمال، الذين يطغون دائمًا على جميع المجاميع الأخرى، بالإقرار بأن السياسة الأمريكية في دعم إسرائيل مضرة بمصالحهم، فسيقومون بتغيير موقفهم فورًا. من الممكن حدوث ذلك.

إيلان بابيه: أعتقد أننا نتحدث عن مستويين مختلفين من النشاط هنا. أولًا، مستوى النشاط المنظم على أرض الواقع مثل حركة BDS ومجموعة مشاريع أسبوع الفصل العنصري في الحُرم الجامعية التي انطلقت في كندا عام 2005. لقد تشكلوا، بشكلٍ ما؛ من خلال الناشطين الشبان من غير تدخل أو قيادة السلطة الفلسطينية، من دون سلطة واضحة توجه المجتمع المدني نحو ما عليه أن يفعله أو أن يتصرف نيابةً عنه. لقد ألهم الحراك في جنوب إفريقيا والحركة

المناهضة للحرب الناس حول العالم. كان نجاحًا باهرًا ما فعلوه، كما يقول تشومسكي، في تغيير لغة الخطاب داخل الحرم الجامعية. ما كان محرمًا في السابق أصبح مقبولًا الآن. أصبح الآن موقف المدافعين عن إسرائيل أكثر حرجًا مما كان عليه قبل عشرين سنة! يعد هذا نجاحًا باهرًا؛ قد لا يترجم إلى أفعال أو تغييرات لحظية على السياسة الأمريكية في المدى القصير، لكنه ما يزال نجاحًا كبيرًا.

المستوى الثاني هو الاعتراف الداخلي للنشاط بالطبيعة المعقدة للتأثير الذي من الممكن أن يتركه. ليست هناك رؤية واضحة أو طريقة لتقييم فاعلية النشاط في بعض القضايا خلال السنوات القليلة الماضية، التي أنهت عقودًا من الاعتداء على الإنسان. خذ جنوب إفريقيا مثالًا. من الصعب أن تقيس تأثير النشاط هناك؛ حتى بالنسبة إلى محاولات حركة التحرير على أرض الواقع وتأثير سقوط الاتحاد السوفييتي على زعزعة نظام الفصل العنصري. من الصعب التنبؤ بالحدث التاريخي الذي سيؤدي دورًا في التغيير في حالة إسرائيل؛ لكن على هذا الحدث أن يكون كبيرًا ومؤثرًا، مثل أن تسقط المملكة العربية السعودية، أو شيء من هذا القبيل. على أيّ حال، ليس علينا أن نشغل أنفسنا بالتنبؤ بالمستقبل. السؤال المهم هو: بينما ننتظر أن يحدث التغيير الجذري في سياسة الولايات المتحدة، هل من الممكن أن نحقق بعض الانتصارات الصغيرة؟ هل هناك ثغرات يمكن استغلالها لجعل السياسة الأمريكية تدين الاعتداءات أو حتى أن تتدخل لوقف هذه الفظائع التي تحدث على أرض الواقع؛ مثل التطهير العرقي للفلسطينيين في صحراء النقب، وعكا، والقدس العظمى؟

على المستهدفين أن يكونوا «معتدلين» بالمقارنة بالصورة الأكبر؛ على الرغم من أن لا شيء يبدو معتدلًا في محاولة منع التجويع المستمر في قطاع غزة. أنا متفائل وأؤمن بأن حدثًا مؤثرًا سيحدث وسيغير المشهد بشكل جذري. في هذه الأثناء، أتفق مع ما قاله نعوم عن معاناة الناس على أرض الواقع، وبالقدر الذي أتفق معه أجد صعوبة بالغة في رفع معنويات الناس في وادي الأردن؛ حيث كنت قبل بضعة أسابيع، حتى عندما أخبرهم عن التحول الكبير في الرأي العام الأمريكي والغربي، لا يهون ذلك من معاناتهم على الإطلاق. بإمكانك مشاهدة عدم الرضا في نظراتهم حين تخبرهم بحماسة عن حملات BDS. ما زالوا معزولين ولا يسمح لهم بالحصول على المياه بسهولة، كما يواجهون خطر الطرد والتهجير في أي لحظة.

تشومسكي: نعم.

بابي: أعتقد أن المشاهدات على أرض الواقع أكثر حسمًا ومتانة. هل يمكن لحملة التضامن في الخارج أن تقنع القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية بالذهاب إلى قطاع غزة والنظر بأعينهم لما يتعرض له الناس هناك جراء الاحتلال الإسرائيلي؟ علينا أن نجد الموازنة المناسبة بين نجاحنا في تغيير الحوار في الغرب -من خلال حملات BDS ومبادرة أسبوع الفصل العنصري- وبين الوصول إلى نتائج فعلية على أرض الواقع بالطريقة التقليدية.

تشومسكي: نعم.

بابي: إن الرغبة في إحداث تغييرات فعلية على أرض الواقع تأتي من الحديث مع الناس في قطاع غزة.

تشومسكي: يمكن للنشاط هنا أن يحدث هذا التغيير. يمكن للحملات أن تضغط على القنصلية الأمريكية للذهاب إلى قطاع غزة. حدث ذلك بالفعل في جنوب إفريقيا. لا أود أن أذهب بمثال جنوب إفريقيا بعيدًا؛ لكن هناك جانبًا مهمًا من سقوط نظام الفصل العنصري يتم تجاهله هنا وفي بريطانيا بسبب الفانتازيا الأيديولوجية. لقد سقط نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا بسبب كوبا. إن السجلات والأبحاث على هذا الموضوع كثيرة جدًا. قامت كوبا بإرسال قوات عسكرية -أغلبية مقاتليها من السود- بطرد الجنوب إفريقيين من أنغولا وناميبيا، فكسروا خرافة الرجل الأبيض الخارق؛ مما أثر على جنوب إفريقيا المنقسمة بين البيض والسود. يعرف الجنوب أفريقيون ذلك. حين خرج مانديلا من السجن، كان أول تعليق له عبارة عن شكر للكوبيين في إلهامهم شعب جنوب إفريقيا والمساعدة التي قدمتها؛ لأنها أدت دورًا مهمًا في القضاء على نظام الفصل العنصري. لا يمكنك قول ذلك في أمريكا أو في إنجلترا؛ لأنّ لدينا شيئاً من التعصب الديني الذي يخبرنا أن من غير المسموح القول بذلك. كان ذلك عاملًا مهمًا، وبالتأكيد نفتقده هنا. يجب علينا التفكير في نماذج أخرى؛ لكن أيضًا من المهم اختراق القيود الأيديولوجية في الغرب، التي تمنع الاعتراف بما حدث بالفعل هناك. إن ذلك مهم جدًا.

بابي: كانت هناك بداية لمثل هذا النموذج في فلسطين، لكنه لم ينضج بالطريقة نفسها. في الأيام الأولى لما يدعى الربيع العربي، أتذكر أن شيئًا من الربكة أصابت إسرائيل حين رأوا مجاميع من الشباب المصريين الذين يؤمنون بكل ما تؤمن به إسرائيل، أو ما تدعي أنها تؤمن به — سواء كانت الديمقراطية أم الليبرالية أم أيًّا يكن — وفي

الوقت نفسه كانوا واضحين من موقفهم تجاه القضية الفلسطينية؛ بما في ذلك اليافطات التي كانوا يحملونها. سبب هذا الخليط من الشبان العرب العازمين الذين يحملون قضية فلسطين ويطالبون بالديمقراطية التي تخيف إسرائيل، والتي تفضل بطبيعة الحال أن يحمل القضية الفلسطينية ويدافع عنها من لا يؤمنون بالديمقراطية.

تشومسكي: تشبه خرافة إسرائيل ذلك المنزل في منتصف الغابة، لكن تكتشف بعد ذلك أن الغابة كانت تراقب المنزل!

بابي: أنا مؤرخ، لست منبهرًا بما حدث في السنوات الماضية، وأعتقد أن علينا أن نكون حذرين جدًا حين نقول إننا نعلم أن الأمر سينتهي بالربيع العربي، لكنه يمتلك المؤهلات لذلك؛ كونه حالة أتت من خارج الصندوق ولم تكن على الطاولة من قبل. تمنعنا العوامل غير المعروفة من التنبؤ بالمستقبل بدقة. إن الأنظمة العربية مألوفة لدينا، والمعارضة الإسلامية كذلك، والغرب أيضًا. لكن من الممكن أن تختل الموازنة بينهم في حال صعود قوى جديدة.

تشومسكي: يبدو أن بعض الأمور أصبحت معلقة، لكن في المراحل الأولى للربيع العربي، كان هناك تضامن بين الأمريكان والأوربيين مع مجاميع الحراك في مصر. لقد بدأ الربيع العربي أثناء انتفاضة ويسكونسن. كانت هناك رسائل دعم من قادة العمال في مصر لناشطي ويسكونسن، وذهب أفراد من حراك «احتلوا» إلى مصر.

جانب آخر من الربيع العربي، الذي لا يمكن نقاشه داخل الولايات المتحدة لأسباب أيديولوجية، هو دور العمال. كانت حركة العمال مؤثرة جدًا. واحد من إنجازاتها الباقية حتى الآن القفزةُ التي حدثت في فرص العمال لتنظيم أنفسهم، والتي كانت تُقمع من قبل النظام السابق.

مجددًا، من غير المفترض منك أن تتحدث بمثل هذه الموضوعات هنا، لكن من المهم أن تفعل ذلك.

فرانك بارات: ما رأيك فيما فعلته جمعية الدراسات الأمريكية في تمرير اقتراح يتضمن مقاطعة أكاديمية لإسرائيل؟ وإلى أي حد يعدّ هذا الأمر مهمًا؟

تشومسكي: حسنًا، كان ذلك ما يدور في ذهني حين ذكرت أحداث مخيم جنين. هناك تشابه بين الحدثين إلى حدٍّ ما. لم يكن الأمر منظمًا: كان مضمونًا أن يخلق ردة فعل عنيفة إلى الحد الذي تخرج الأمور عن السيطرة. لم يتم التفكير في العواقب بشكلٍ جيد. كانت نتيجة الأمر أن القضية تحولت من التركيز على جرائم الاحتلال الإسرائيلي والدعم الأمريكي لها، إلى قضية حرية التعبير في الأوساط الأكاديمية. يشبه إلى حدٍّ كبير ما حدث عام 2002. التحول من التركيز على الجرائم في جنين ودور الولايات المتحدة في ذلك إلى نقاش حول معاداة الصهيونية في هارفرد. وبشكلٍ متوقع، كانت المحصلة النهائية لفعل جمعية الدراسات الأمريكية أن انتهت إلى نقاش حول حرية التعبير في الأوساط الأكاديمية. إن ذلك يؤذي الفلسطينيين. علينا التفكير مليًا في تلك الأفعال قبل أن نقدم عليها. علينا أن نفكر قبل أن نتخذ أي قرار يتعلق بالقضية الفلسطينية، وأن نتساءل إذا ما كان ذلك سيفيد القضية، وسيكون أمرًا مقبولًا لدى الفلسطينيين. علينا أن نفهم درجة التأثير لمثل تلك الأفعال. قد تكون مؤذية جدًا، وتجعل كل من يتابع القضية يطرح العديد من التساؤلات حول القرار. يبدأ القرار بعبارة «حيث إن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل كانت برعاية أمريكية، فإنّ علينا أن نقاطع جامعة تل أبيب». لا يجب أن تتبع الجملة الأولى بذلك،

لكن بشيء مثل «حيث إن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل تأتي برعاية أمريكية، فإنّ علينا أن نقاطع جامعة هارفرد». لا أعدّ هذا المقترح جيدًا، لكنه منطقي على الأقل. أعتقد أن أكثر من مئة رئيس جامعة قام بإدانة القرار، وبدأ النقاش يتحول إلى نقاش حول الحرية الأكاديمية. ما الذي استفاده الفلسطينيون من ذلك؟ لقد شتت ذلك التركيزَ على القضية الفلسطينية، وبطبيعة الحال لم يضر إسرائيل على الإطلاق. على نقيض ذلك تأتي مقاطعة منتجات وادي الأردن. إنها حملة مؤثرة. أولًا إن لها تأثيرًا واضحًا. وثانيًا بإمكان الناس فهم أسبابها ودوافعها. حتى إنها تعدّ مدخلًا جيدًا للكشف عن العديد من القضايا الأخرى في القضية؛ مثل جرائم إسرائيل في وادي الأردن، كيف لا تتم محاسبتهم عليها؟ الجواب بكل بساطة هو: بسبب الدعم الأمريكي. تؤذي مثل هذه الحملات الحكومة الإسرائيلية بشدة، وتساهم بشكلٍ كبير في خلق رأي عام معادٍ لسياساتها، ونشاطها داخل الولايات المتحدة من شأنه أن يغير من سياساتها. كان تأثير قرار الجمعية الأمريكية عكس ذلك تمامًا.

إيلان بابيه: لا أتفق تمامًا مع تشومسكي؛ أقضي الآن سنة التفرغ الأكاديمي في إسرائيل، وبإمكاني رؤية تأثير مثل هذه القرارات والاقتراحات على أرض الواقع. أعتقد أن لها بعض التأثيرات الإيجابية داخل إسرائيل. على سبيل المثال: إنها تقوم بإخراج الأكاديميين الإسرائيليين من منطقة الراحة الخاصة بهم. إنهم قلقون. ربما لن يقرؤوا الإعلان بتحذلق؛ لكنهم يعرفون أن ما يواجهونه يشبه تأثير الدومينو، بينما المجتمعات الأكاديمية في الولايات المتحدة ستبحث عن طرق أخرى أكثر فعالية لإيصال رسائلهم في عدم رضاهم عن موقف الأكاديميين الإسرائيليين تجاه السياسات الإسرائيلية.

هناك بعض المخاطرة في هذا الأمر حيال ردة فعل الجانب الإسرائيلي؛ كون النخب السياسية والثقافية في إسرائيل لديها قناعات ومواقف راسخة تجاه القضية، مما يجعل المطالبة بتغيير موقفهم أمرًا أكثر صعوبة. أما بالنسبة إلى الليبرالية الصهيونية داخل أوساط هذه النخب، فإني أعتقد أن حملات مثل هذه تسبب لهم الكثير من الحرج، بشكل إيجابي بطبيعة الحال. إنها تجبرهم على تبني مواقف أكثر وضوحًا تجاه القمع والاحتلال، وتذكرهم - بشكلٍ جبري- بأن نظرتهم لإسرائيل على أنها مجتمع ديمقراطي قد أصبحت تحت الاختبار حتى من قبل الناس الذين يحترمونهم، ومن قبل المؤسسات والجمعيات التي تود أن تكون جزءًا منها. بهذه الطريقة ستصلهم الرسالة بأن عليهم أن يستيقظوا.

ثانيًا، هناك ردة فعل عنيفة تجاه رؤساء الجامعات الأمريكية وما إلى ذلك، وأعتقد أن ذلك يرتبط بقضية الدفع باتجاه مزيد من الديمقراطية في الأوساط الأكاديمية. في وجه مشابه، يمكنك القول إن أي تحرك من المجتمعات المدنية ضد إسرائيل لن يلاقي أي دعم من الحكومة الأمريكية، أو ربما يقومون بمحاربته والوقوف بوجهه. أعرف أن هذا الجانب من النظام ليس ديمقراطيًا، وليس عليه أن يكون كذلك. إنه نظام لإنتاج المعارف، لكنه أيضًا منظومة إنسانية تحتوي على نوعين من الأعضاء: الذين يديرون ويسيطرون على النظام، والذين يشاركون فيه. المشاركون هم من لديهم نظرة وآراء حول إسرائيل؛ لديهم طرق أخرى في التعبير عنها، وهم من يستغلون الأوساط الأكاديمية لهذا الغرض. لا أعدّه أمرًا سيئًا؛ أن مواقفهم من القضية لا تعكسها مواقف رؤساء الجامعات، وهو أحد النقاشات الصعبة التي نواجهها في الأوساط الأكاديمية الحديثة.

تشومسكي: ذكرت مئة رئيس جامعة، لكن الحقيقة أننا نتحدث عن المجتمع الأكاديمي برمته. على سبيل المثال، حين تقرأ «سجلات التعليم العالي» (Chronicles of Higher Education) ستجد أن هناك مقالات تنتقد قرار الجمعية الأمريكية من قبل ناشطين ومؤيدين للعنف. أشخاص مثل ليندا غوردون وآخرون هم اليوم في طليعة الناشطين في جميع هذه القضايا. هم أولئك الناس الذين ينتقدون القرار. أعتقد أنه كان بالإمكان التوصل إلى قرار أكثر منطقية؛ لو أنه نص على مقاطعة جامعة بار إيلان لأن لديها حرمًا جامعيا في الضفة الغربية. سيكون ذلك مفهومًا ومبررًا؛ كون ذلك موجهًا بشكلٍ مباشر للاحتلال والمؤسسات التعليمية فيه، كما أنه ينبه بشكلٍ صريح إلى ما يرتكبه الاحتلال من انتهاكات. لماذا تم إنشاء حرم أرييل الجامعي في الضفة الغربية؟ إنه يقوم بتقسيم الضفة إلى قسمين، وربما إلى خمسة في الوقت الحالي. من المهم الإشارة إلى كل ذلك. حين تقول إنّ علينا أن نوجه تحركاتنا إلى المؤسسات الإسرائيلية وليس الأمريكية، التي لديها سجل أسوأ بهذا الشأن. ما أقصده هنا أن الأمر ليس متعلقًا بموقف رؤساء الجامعات فحسب، كما أن القرار لن يؤثر على عمال البناء. لقد وصل صداه إلى الأوساط الأكاديمية فقط، وحين فعل ذلك حوّل النقاش من نقاش حول الجرائم الإسرائيلية والدعم الأمريكي لها، إلى نقاش عام حول حرية التعبير في الأوساط الأكاديمية. يشبه ذلك ما حدث في حادثة جنين. أعتقد أن علينا التفكير في مثل هذه الأمور بحذرٍ شديد. إن المؤسسات الأمريكية تستحق اللوم بدرجة أكبر من المؤسسات الإسرائيلية. إن من شأن التركيز على حالة جامعة بار إيلان وحالات أخرى مشابهة -التي ترتبط بالاحتلال بشكلٍ مباشر- أن يكون أكثر فعالية وتأثيرًا.

إيلان بابيه: تقوم الجامعة العبرية بتوسعة أراضيها في العيسوية.

تشومسكي: إذًا تجب الإشارة إلى ذلك، سيكون الأمر مفهومًا.

إيلان بابيه: أتفق مع نعوم، سيكون أمرًا جيدًا لو أن هناك دراسة مركزة حول ذلك. ليس لدينا دراسة واضحة تخبر الناس العاديين في الولايات المتحدة عن الأسباب التي يجب على أساسها استهداف الوسط الأكاديمي في إسرائيل. يجب أن يكون هناك استعراض للأدلة التي تثبت تواطؤهم: مستوى التعاون بينهم وبين الاحتلال.

بالرغم من أن حركة المقاطعة كانت مبادرة من المجتمع المدني في فلسطين، إلا أنها نشأت بالتوازي مع مبادرات أخرى شبيهة في الغرب بوساطة ناشطين فلسطينيين. كانوا يبحثون عن طريقة يرسلون بها رسالة لإسرائيل، بأن عليها أن تتوقف عن بطشها. لو كنت أكاديميًا أو ناشطًا في إحدى النقابات، فستذهب إلى زملائك وتخبرهم أن علينا أن نفعل شيئًا، بصفتنا أكاديميين أو صحفيين أو فنانين. كذلك يجب عليك أن تعرف ما تستهدفه ولماذا تستهدفه. على عكس نعوم، لا أرى في ذلك أي ضرر، لكنني أتفق في أننا بحاجة إلى مواقف أكثر صلابةً وشفافية: عليك أن تشرح للناس وتبرر لهم أفعالك، ولا تطلق التصريحات العمومية التي تقول إن الجميع (كل من هو إسرائيلي) مجرمون، وهم من ثَمَ هدف. أعتقد أن هناك مساحة للنقد البنّاء بدلًا من قتل نبض الشارع.

أعتبر هذا النبض ناجحًا جدًا. حين تتابع أثره على أرض الواقع، بإمكانك مشاهدة الخوف من أن تكون الخطوة القادمة - كما اقترحها جبريل رجب- هي طرد إسرائيل من اتحاد كرة القدم العالمي والأوروبي. يعرف الرياضيون الإسرائيليون أن السبب الوحيد الذي يمكن أن يحدث

ذلك من أجله هي الطريقة التي تتعامل معها دولتهم مع الفلسطينيين، واللاعبين الفلسطينيين على وجه التحديد. لا تسمع أي اتهام بمعاداة الصهيونية حين تطرح هذا الأمر.

تشومسكي: سيكون ذلك مشابهًا لحالة جنوب إفريقيا. تختار الأفعال التي لا تعجبك على جانب الدولة والواضحة للجمهور المستهدف؛ لكن ما قامت به جمعية الدراسات الأمريكية عكس ذلك.

فرانك بارات: أتفق في أننا بحاجة إلى مزيد من الدراسات المتمعنة حول المؤسسات الإسرائيلية ودورها في الجرائم التي يرتكبها الاحتلال...

تشومسكي: بعضها واضح جدًا، لا يحتاج إلى دراسة؛ مثل حرم جامعة أرييل في الضفة الغربية.

إيلان بابيه: الأمور العامة أصعب على الفهم في بعض الأحيان.

تشومسكي: ربما ستتطلب دراسة حالة الجامعة العبرية مجهودًا أكبر.

فرانك بارات: مما فهمت، ومما قرأته أيضًا، أعتقد أن أغلبيتهم متواطئون مع جرائم الاحتلال. حتى وإن اتفقت في أن الأمر يتطلب المزيد من الدراسة والتفحص، أعتقد أن الجدل حول النظام التعليمي سيكون قائمًا أثناء وبعد صدور بيان أو قرار مثل قرار الجمعية الأمريكية. حتى وإن تحول النقاش إلى نقاش حول الحرية الأكاديمية، سيتساءل الناس عن السبب الذي يدفع مؤسسة لها احترامها -مثل الجمعية الأمريكية- إلى المطالبة بمقاطعة إسرائيل. ربما لم يكن ليطرح هذا السؤال من الناس لولا هذا القرار.

إيلان بابيه: أعتقد أن ما يحاول تشومسكي قوله -إن كان فهمي صائبًا- أن الأمر عكس ذلك. لم ننتصر بعد في النقاش الذي يدعو للاعتراف بإسرائيل، بوصفها كيانًا سياسيًّا، ونظامًا مستشكلًا. ربما انتصرنا في النقاش حول عدم أحقية إسرائيل في احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لكن الأمر مختلف هنا. لو أن حركة مقاطعة الاحتلال ركزت على المطالبة بخروج القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة، فستكون ردة الفعل أقل حدة. كما تعرف، أنا أؤيد ذلك، وأعتقد أن هناك الكثير من المشاكل في الدولة الإسرائيلية بشكلها الحالي؛ ليس فقط لما تفعله في الضفة الغربية، بل حتى لما تفعله في حيفا، والنقب، وعكا. لا يبدو هذا الأمر واضحًا للكثير من الناس في الغرب. أعتقد أن الناس غير واعين لحقيقة أنهم بمواجهة ظلم أكبر ويتعدى ظلم السياسات الإسرائيلية في قطاع غزة. حركة مقاطعة الاحتلال هي نبض الشارع؛ لكنها ليست استراتيجية. أعتقد أن هذا النبض يجب أن يكون مصحوبًا بتحليل دقيق ودراسات وتبريرات واضحة.

تشومسكي: لا بد من إشراك الولايات المتحدة.

إيلان بابيه: نعم، أتفق.

تشومسكي: أتحدث عن الدعم المهم الذي تقدمه الولايات المتحدة، والذي يشبه تمامًا حالة جنوب إفريقيا؛ حين حافظت الولايات المتحدة على نظام الفصل العنصري حتى النهاية من خلال دعمها له.

فرانك بارات: كيف لنا أن ندفع الولايات المتحدة إلى مقدمة المواجهة؟ يبدو لي أن الناس يعرفون بالفعل تواطؤها في الجرائم الإسرائيلية. كيف لنا أن نبدأ بمقاطعة أمريكا؟

تشومسكي: خذ على سبيل المثال المفاوضات التي تجري الآن. على حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني أن تركز على ذلك. أقصد تحديدًا المفاوضات التي تقوم تحت رعاية الولايات المتحدة؛ في حين أنها طرف في النزاع الفلسطيني/الإسرائيلي. يشبه ذلك لو أن إيران قدمت دعوة للوساطة في الخلاف السني/الشيعي في العراق. سيضحك الناس لو حدث ذلك. يجب أن يرى الناس أن المفاوضات التي تقودها الولايات المتحدة ليست سوى نكتة. لا يبدو أنهم يعون ذلك الآن. لا يتوقف الأمر عند الثلاثة مليارات من الدعم العسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة لهم، بل حتى استخدامها حق النقض، والدعم الأيديولوجي. كل ذلك مهم. إن ما يخيفهم هو الدور الذي أدته كوبا في جنوب إفريقيا، ويتسترون عليه. حتى يومنا هذا، تجد العديد من المقالات والأكاديميين الذين يحاولون التستر على دور كوبا وتجاهله. هذه هي الأمور التي يجب أن نركز عليها.

الفصل الرابع

المستقبل[1]

فرانك بارات: هل من الممكن حدوث ربيع إسرائيلي؟

تشومسكي: في السنوات العشر الأخيرة تحديدا، حدث تغيير كبير في العقلية والسياسة الإسرائيلية ناحية اليمين، القومية، ناحية التطرف؛ مثلما حدث في الأيام الأخيرة لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. «العالم يكرهنا لأنهم جميعًا معادون للسامية؛ لذلك سنفعل ما نريد». لا يتحملون مسؤولية أي خطأ، كل ما يحدث لهم بسبب الآخرين الكثير من الوحشية. لا أستطيع تصديق ذلك في بعض الأحيان. في بعض المشاهد الوحشية لإطلاق الرصاص في قطاع غزة، بإمكانك مشاهدة الإسرائيليين -وهم جالسون على الكراسي الخشبية على الضفاف- يصفقون ويهللون كلما سقطت قنبلة. لا يمكن وصف ذلك حتى بالوحشية؛ يفوق الأمر ذلك. لسوء الحظ يشكل هؤلاء عددًا كبيرًا من الإسرائيليين. هناك ردود أفعال مضادة؛ لكنها محدودة -يا للأسف- على حد علمي. حين كانت هناك مظاهرات الروتشايلد،

---

1 تم تسجيل هذه المحادثة بين نعوم تشومسكي وإيلان بابيه وفرانك بارات، وتم تلخيصها وتحريرها في 17 يناير 2014.

سي إيان إس. لوستيك، مقال «وهم الدولتين»، صفحة آراء، نيويورك تايمز، 14 سبتمبر 2013.

في مدينة الخيام، تشعر بأن هناك ما يشبه الاحتلال؛ باستثناء أنك حين تشاهد الأمر عن قرب ستجد أن زاويته ضيقة: «بالنسبة إليّ أريد تحسين الأمور، أريد أن أكون قادرًا على استئجار شقة». في الحقيقة، كان هناك قرار من المنظمين بعدم الإشارة إلى الفلسطينيين، ومن ثمّ أصبحت المطالبة «ما الذي سأحصل عليه من أجل تحسين حياتي؟» إنها حقيقة، أن المجتمع الإسرائيلي يتحول من مجتمع اشتراكي ديمقراطي -كما هو في الدول الإسكندنافية- إلى مجتمع نيوليبرالي -كما هو في الولايات المتحدة- لا عدالة في النظام، متمحور حول الثروة والامتيازات الطبقية. هناك محاولات جادة للتأثير على الشبان في الغرب والأوساط الثقافية الشبابية في تل أبيب. في تل أبيب يوجد هناك العديد من الحانات الخاصة بالمثليين، بإمكانك اعتبارها مركزًا للمثليين في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أعتقد أن المجتمع هناك يتحول إلى هيئة بشعة وانتحارية أيضًا. إنهم قلقون جدًا بشأن نزع الشرعية، وهم محقون في ذلك؛ إنهم ينزعون الشرعية عن النظام بأنفسهم. أعتقد أنه خيار كنت قد ذكرته فيما سبق، أصبح الأمر -في نزع الشرعية- حتميًا منذ عام 1971، حين فضلوا التوسع الاستيطاني على الأمن، ومن ثمّ تبعه الكثير من الأمور بشكل تلقائي لا يمكن تفاديه. هناك تغييرات بسيطة، لا أعرف مدى تأثيرها وأهميتها؛ من ناحية قمع الشعب الفلسطيني. على سبيل المثال: أكثر القوانين عنصرية هي القوانين المتعلقة بالأراضي. نحو 92٪ من الأراضي كانت تحت إمرة الكيرين كاييميت، الصندوق القومي اليهودي، المنظمة التي لديها تعاقدات مع الدولة الإسرائيلية التي تتطلب منهم العمل بناءً على مصلحة «العرق، والدين، والمنشأ اليهودي» (بالحرف الواحد). وقد

عنى ذلك في منظومة الترتيبات الإدارية والبنى البيروقراطية أن يتحكم الإسرائيليون في أكثر من90 ٪ من الأرض، التي أرادوا لها أن تكون خالية من العرب. هناك شرخ في البنية. قبل عشرة أعوام، أعتقد أن السنة كانت 2000، قامت المحكمة العليا بإبطال قرار متعلق بمستوطنة من حيث المبدأ. لقد حكمت بأنه لا يمكن منع العرب من العيش هناك، وأعتقد أنه بعد مرور 5 أو 6 سنوات تم السماح لزوجين عربيين بالعيش هناك؛ لكن يا إيلان، أنت تعرف أكثر مني بهذا الشأن، لكنني لا أعتقد أن لذلك أي تأثير يذكر، والآن تتم محاربة ذلك في البرلمان. إنها مثال على السياسات الجامدة، وأعدّ الكثير من الأشياء التي تحدث الآن صادمة بالنسبة إليّ. علمت حديثًا من روشاما مارتون، امرأة رائعة تترأس الأطباء الإسرائيليين في منظمة حقوق الإنسان، وربما تعرفون ذلك، أنه في أقسام الولادة في المستشفيات الإسرائيلية، يتم عزل الحوامل من الفلسطينيات عن الإسرائيليات، وتحدث أشياء مثل هذا طوال الوقت.

لا أعتقد أن هذه صورة جميلة؛ لا يمكنك عزل إسرائيل عن إسرائيل العظمى بمخططاتها التي تنفذها في الضفة الغربية. نسي الناس ما حدث في الجولان، الذي تم احتلاله في خرق واضح لقرارات مجلس الأمن. ينسى العالم الوحشية التي تحدث في سورية، وقطاع غزة الذي يعدّ سجنًا كبيرًا، ويزيد الأمر سوءًا بسبب إغلاق القنوات والممرات من قبل النظام العسكري الحاكم في مصر ويهدد بمعاقبة غزة. إن الصورة بمجملها بشعة، وتعجز الكلمات عن التعبير عنها.

إيلان بابيه: نعم، أتفق تمامًا. أعتقد أن ما تطرحه أمر مهم لكل من يشاهد الأحداث عن بعد ويعدّ نفسه ناشطًا؛ ممن يهتم بتحليل الواقع وسبل التغيير والخطط التي عليه اتباعها في المستقبل. حين تصل إلى

استنتاج -أعتقد أنه كان في صلب عمل المقاومة ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا- أن التغيير من الداخل ليس وشيكًا وغير متوقع الحدوث، سيصبح الضغط من الخارج الأمل الأكبر من أجل التغيير وهزيمة النظام العسكري، الذي كان خيارًا في أيام حركات التحرير؛ لكنه ليس خيارًا متاحًا اليوم.

في هذا السياق، قد يكون مهمًا أن نذكر قضيتين مرتبطتين، أو يمكننا أن نطلق عليهما حادثتي اختفاء؛ الأولى: هي اختفاء الليبرالية الصهيونية بوصفها عنصرًا أساسيًّا في السياسة الإسرائيلية. يبدو أنه ليس هناك مساحة للتعبير لمن يمتلك وجهة نظر كونية؛ سواء كانت ليبرالية أم اشتراكية، حول الحقيقة العنصرية للصهيونية.

المسألة الثانية: هي اختفاء الخط الأخضر بعد مرور 45 سنة من الاحتلال، وباختفائه اختفت قدرتنا على التمييز بين ما هو «هنا» وما هو «هناك». أحد الدلائل على ذلك ما حدث في الفترة الأخيرة في عزل المنطقة C من قبل النظام الإسرائيلي، واقتراح وزير الخارجية آفيغدور ليبرمان بعزل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل داخل منطقة الوادي في الضفة الغربية. صارت السياسات الإسرائيلية العنصرية والعرقية أكثر وضوحًا في ذلك من خلال حملات التهجير، وبينت أن تلك السياسات ليست موجهة ضد مجموعة واحدة من الفلسطينيين أو منطقة واحدة من فلسطين، بل ضد الجميع.

يمكننا من هذين الحدثين استنتاج صعوبة حدوث أيّ تغيير من الداخل. هناك بعض الحركات التي تحاول التغيير من الداخل، وهناك جيل جديد يحاول، بطرقٍ جديدةٍ مثل حراك أناركيين ضد الجدار وحركة بروفايل جديد، الحركة المناهضة للعسكرة في إسرائيل؛ لكن

أعدادهم قليلة جدًا ولا يزدادون بمعدلات تدعو للتفاؤل بأن تتحول هذه الحركات إلى حركات ضخمة ومؤثرة.

من المفيد أيضًا أن نذكر في هذا السياق مظاهرات العدالة الاجتماعية سنة 2011 في إسرائيل. تظهر لنا تلك المظاهرات التغيرات التي حدثت على الطبقة المتوسطة في إسرائيل، لكنها لا تتقاطع بشكل واضح مع الحراك الفلسطيني. أحدُ أسباب نجاح الحراك حتى عام 2011 بدرجة أكبر من بقية الدول الغربية؛ حتى بعد الأزمة المالية في عام 2008، الطريقةُ التي تعمل بها الحسابات المكشوفة في النظام المصرفي في إسرائيل. بغض النظر عن دخلك الشهري، لديك رخصة بصرف الأموال من البنك. يعني ذلك أن بإمكان أيّ شخص من الطبقة المتوسطة أن يعيش فوق المستوى المعيشي الذي يوفره له دخله الفعلي. انتهى هذا المهرجان وانكشفت الحقيقة المؤلمة: متوسط دخل الطبقة المتوسطة لا يكفي لعيش حياة كريمة، وتحديدًا السكن. ذلك كان السبب الأساسي خلف مظاهرات عام 2011. توقفت البنوك عن فعل ذلك، والسماح بالحسابات المكشوفة، واضطر الإسرائيليون إلى مواجهة الواقع وعيش حياة تتناسب مع دخولهم، لم يمتلكوا حينها القدرة على شراء السلع الغالية في الأسواق، أو السكن مرتفع السعر، وذلك كان المحفز الأساسي للمظاهرات.

ذلك يعني -حسب اصطلاحات الاقتصاد الكلي- أن الطبقة المتوسطة تتجه إلى الأسفل؛ في حين أنّ الأغنياء يزدادون غنى. سيكون لذلك تأثير على القضية التي نناقشها على المدى البعيد. إن مصير المجتمعات التي تفتقد بنية اقتصادية اجتماعية متضامنة ونزيهة

هو السقوط، ولن ينفعها حين ذلك التلقين الأيديولوجي الذي تزرعه الحكومة بداخله.

تشومسكي: بالمقارنة مع جنوب إفريقيا، هناك العديد من الفروقات. كان السود في جنوب أفريقيا هم الفئة المضطهدة، يشكلون 85٪ من السكان. كانوا يشكلون الطبقة العاملة كلها، وكان النظام يعتمد عليهم. كذلك كانت القوات الكوبية العظيمة التي تدفع جنوب إفريقيا بعيدًا عن جاراتها التي حاولت الحكومة الاندماج معها. بعيدًا عن ذلك، كان هناك حراك داخلي مسلح من السود؛ خاصةً في الثمانينيات بعد أحداث 1987 في مدينة سويتو. لا يوجد أمر مماثل لهذين الشيئين في إسرائيل.

إيلان بابيه: بالفعل، لا يوجد.

فرانك بارات: لننتقل للحديث عن المجتمع الفلسطيني والسياسة الفلسطينية. نشر حيدر عيد، البروفيسور في غزة، مقالًا ذكر فيه أن «السبيل الوحيد للمضي إلى الأمام هو عدم المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني، لا يوجد مجال لإحداث أي تغيير جذري في النظام الحالي. يجب على الفلسطينيين إعادة بناء النظام من الأسفل، وخلق بديل سياسي صحي».

هل تتفق مع هذه الفكرة؟ في الانسحاب من المشاركة في النظام السياسي القائم، وهل يجدر بنا أن نطبق هذه الفكرة في أوروبا والغرب أيضًا؟ حكوماتنا الديمقراطية، الجمهورية، اليسار، اليمين، جميعهم لا يمثلوننا بشكل حقيقي، هل يجدر بنا الانسحاب من المشاركة، ومن ثم محاولة المضي عن طريق بناء نظام أفضل من القائم؟

تشومسكي: سيبدو ذلك مفهومًا حين تقوله لشخص يعيش في قطاع غزة، مثل صرخة يائسة للتغيير. مثلما قلت، كنت هناك في الفترة الأخيرة، كانت الأوضاع المعيشية قاسية. لكن ماذا يعني ذلك؟ حين نقترح عليهم الانسحاب، الانسحاب من ماذا تحديدًا؟

لا أعتقد أن لذلك أيّ معنى؛ حتى في الغرب. إنها حقيقة، الحكومات لا تمثلنا هنا أيضًا، لكن نستطيع تقديم الكثير حيال ذلك - نحن لا نعيش تحت سلطة أنظمة فاشية. هناك العديد من الفرص التي يمكننا استغلالها. سلطة الدولة موجودة، لكن هامش القمع المتاح لها ليس كبيرًا. لديها بنية هشة، ويمكن التأثير عليها وتغييرها. لكن أن «تعزل نفسك عنها».. لا أعرف ماذا نعني بذلك، هل يعني أن علينا الذهاب إلى مونتانا، وشراء قطعة أرض، وزراعة الطعام الخاص بنا؟ هناك العديد من التفسيرات لذلك المفهوم الذي يمكن أن يكون أكثر وضوحًا؛ مثل توطين الزراعة، وتطوير خطوط الإنتاج، والزراعة الحضرية، ويمكننا عمل الكثير من الأشياء التي من شأنها تحرير الناس من القوى الاجتماعية/ الاقتصادية السائدة؛ لكن هناك أيضًا العديد من الفرص المتاحة داخل النظام الحالي -داخل المؤسسات- لإحداث تغييرات فعلية، وهي ليست متاحة في قطاع غزة. لا أعتقد أن المقارنة هنا في محلها.

إيلان بابيه: من المهم في هذا السياق أن نركز على مشاعر الناس على أرض الواقع، وعلى رغبتنا في الاعتماد بشكل أقل على البنية السياسية الحالية التي خذلت الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم.

إذا أردنا أن نتصدّى لذلك، فبإمكاننا القول إننا نبحث عن طريقة جديدة للتفكير في الكيفية التي يجب أن تكون عليها علاقة اليهود والعرب في منطقة نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. لكن ذلك لا

يعني أن علينا أن نفعل ذلك بمحاربة البنية الحالية، ولكن بالحوار معها سيكون إشراك أكبر عدد ممكن من الناس بالإطار الفكري الجديد المقترح ذا منفعة على القضية؛ سواء كانوا من فتح أم حماس، أم الأحزاب السياسية الإسرائيلية — ستكون هذه انطلاقة جيدة للتوافق على تحليل الواقع المعاصر. إن كانت هذه البنى غير مرتبطة بالواقع الجديد، فستتلاشى وحدها بالتأكيد، لن يكون علينا أن نطالب بتفكيكها.

سأعطيك بعض الأمثلة: بإمكان الإسرائيليين إنكار حقيقة أنهم عاشوا في ظلّ وجود الضفة الغربية أكثر من فترة عيشهم دونها، ومن ثمّ إن هذه ستكون مستعمرة حسب مفهوم الاستعمار (إسرائيل والضفة الغربية - وكذلك قطاع غزة) وعليهم من ثمّ إيجاد حلّ لا يقتصر على الضفة الغربية فقط. بإمكان الفلسطينيين كذلك إنكار حقيقة أن هناك جيلًا ثالثًا من المستوطنين الصهاينة على أرض الواقع؛ لكن عليهم من ثمّ أن يعترفوا بأنهم فوتوا فرصة تاريخية في طرد المستعمر في بداياته.

تنتظرنا أيضًا مهمتان أساسيتان: يريد الإسرائيليون إبقاء الوضع الحالي كما هو، بينما يرغب الفلسطينيون في تغييره. لدى الإسرائيليين الكثير ليخسروه؛ مثل امتيازاتهم وسلطتهم، بخلاف الفلسطينيين الذين لديهم الكثير ليكسبوه. لذلك علينا أن نضغط على الطرف الإسرائيلي من أجل السلام أو المصالحة.

ربما هناك طريقة أخرى للمضي قدمًا، وقد نوّه تشومسكي إليها، وهي إقناع الإسرائيليين بأن الطريق الذي يمشون عليه سيؤدي بهم إلى الهلاك. إضافةً إلى ذلك، أن يتحملوا مسؤوليتهم في السياسة التي تتخذها دولتهم. إنهم يبنون جدرانًا، ويسلحون أنفسهم كأنهم يقدمون على الموت، وما زال انعدام الأمن يزداد شيئًا فشيئًا. على المرء هنا أن يبحث عن

طريقة يحافظ بها على النموذج الذي يحلم به، مستقبل خالٍ من شكل الدولة الحالي وذي بنية جديدة تنهي معاناة الناس على أرض الواقع.

تشومسكي: أشك في أن الإسرائيليين يجهلون ذلك. أعني هشاشة موقفهم ومستقبلهم. أحد المؤشرات هو أن العديد من الإسرائيليين يحاولون الحصول على جوازات سفر إلى دول أخرى.

إيلان بابيه: حتمًا.

تشومسكي: لا أعرف عدد هؤلاء الناس؛ لكنه يبدو كبيرًا.

إيلان بابيه: صحيح، إنه عددٌ كبير.

تشومسكي: سيأتون إلى نيويورك في أسوأ الأحوال..

إيلان بابيه: باستثناء اليهود العرب.. ليس لهؤلاء مكان يذهبون إليه!

تشومسكي: قرأت في مكانٍ ما أن الجالية اليهودية تزداد في برلين أكثر من أيّ مكانٍ آخر في العالم..

إيلان بابيه: ذلك صحيح، إنها مفارقة.

تشومسكي: أعتقد أن علينا أن نسأل أنفسنا عن خطط إسرائيل وما يمكنها تنفيذه من تلك الخطط بدعم أمريكي، وأن نسأل أنفسنا: كيف علينا أن نتعاطى مع المستقبل القريب. ما قلته عن المنطقة C ووادي عربة في محله. يبدو أنهم يخططون فعلًا لدولة إسرائيل الكبرى، التي تحتوي على ضفاف الجولان بطبيعة الحال، وتعزل غزة عن الضفة الغربية، الأمر الذي يعد خرقًا لاتفاقية أوسلو وكل شيء آخر؛ لكنهم لا يأبهون بالقانون. فيما يتعلق بالضفة الغربية، إنهم يخططون للاستيلاء على كل ما بداخل «الجدار الفاصل»، جدار الحصار. تكبر القدس العظمى التاريخية بنحو خمس مرات، ومن ثمّ يتم طرد الفلسطينيين

منها، لا توجد هناك أي مؤسسة فلسطينية قائمة. ثم هناك تلك الممرات، من شرق القدس الكبرى حتى مستوطنة معاليه أدوميم، التي تم بناؤها في التسعينيات بوصفها وسيلة لتقسيم الضفة الغربية. إن أراضي معاليه أدوميم لا تقف عند كونها مستوطنة، بل تمتد حتى أريحا، وبذلك تقسم الضفة الغربية. لكنهم لم ينجحوا حتى الآن في شغر منطقة واحدة فقط، ويطلق عليها E1.

حتى الآن، تم تجاهل ذلك من قبل كل الرؤساء الأمريكيين في فترة ما قبل أوباما. حتى أوباما، لم يقل شيئًا باستثناء أن هذه السياسات الإسرائيلية في تطويق القدس الكبرى لا تساعد على إيجاد حل للأزمة. هذه الممرات باتجاه الشمال، وفي أريحا التي تحدثنا عنها، وفي أدوميم التي تعزل وتقسم بقية المناطق. يبدو أنهم كانوا ينوون استيطان المنطقة C لكنهم ينكرون ذلك، لكن هناك الكثير من الأجزاء التي سيطروا عليها لاحقًا. أصبح وادي الأردن -الذي تدعي إسرائيل أنها تحتله لدواعٍ أمنية فقط- غير متاح لدخول الفلسطينيين منذ أن صارت إسرائيل تستخدم مبرر «الأمن» لبناء العديد من المستوطنات. بالنظر إلى الخطط التي تنفذها إسرائيل، ستجد أنها تنوي بشكلٍ قطعي الاستيلاء على وادي الأردن. يعني ذلك أن القدس الكبرى ستحوي عددًا أقل من الفلسطينيين. لن تكون هناك مشكلة ديموغرافية؛ أي وجود الكثير من غير اليهود في الدولة اليهودية، وهو مبدأ فظيع... لكنهم لن يحصلوا على ذلك بالفعل، وفي حال تم دمجهم بإسرائيل -ومؤكد لديّ أنهم يخططون لذلك- فإنهم من ثمّ يخفضون من نسبة الفلسطينيين. سيقومون بعقد بعض الاتفاقات عن مبادلة الأراضي، ولدي شك في أن الأمر سيكون كما أخبرتنا عنه في شمال الجليل، الذي

يسكنه الكثير من العرب. لا يريد السكان ذلك؛ ليس لأنهم يحبون إسرائيل، لكنهم لا يريدون أن ينتقلوا من العيش في دولة غنية في العالم الأول، إلى دولة وصفها أحدهم في الفترة الأخيرة في صحيفة هاآرتز بأنها «كيس ملاكمة»، وهو ما تبدو عليه فلسطين هذه الأيام. سيرغمهم المجتمع العنصري على الخروج حتى إن لم يرغبوا في ذلك. سيتم تقديم هذا الأمر للغرب على أنه كرم كبير من إسرائيل في السماح للفلسطينيين بالحصول على جزء من أراضيها، الجزء الذي لا تريده إسرائيل لأنه ممتلئ بالعرب، وربما -كما تعلم- يعطونهم جزءًا من أراضي النقب بوصفها بادرة سلام. هذه هي الصورة الحقيقية على أرض الواقع، وهي ما علينا مواجهته.

فرانك بارات: للاستزادة حول هذا الموضوع والواقع الجديد، بروفيسور بابي، يتشكل الواقع الجديد من نظام واحد، نظام سياسي واحد يحكم الفلسطينيين والإسرائيليين تحت مظلة واحدة، واقع الدولة المشتركة. أنت كذلك تحثنا على المقاومة والمطالبة بتغيير طبيعة النظام، القوانين الداخلية، القواعد، إلى آخره.. بروفيسور تشومسكي، أنت مدافع وقد قمت بالكتابة عن هذا الموضوع؛ حل الدولة الواحدة، دولة مشتركة وثنائية الهوية، هل علينا أن نمر بحل الدولتين قبل الوصول إلى حل الدولة الواحدة؟

تشومسكي: صحيح، ذلك بسبب الطريقة التي أنظر بها إلى الأمر. لا تريد إسرائيل أو الولايات المتحدة حل الدولة الواحدة، ولن يقبلوا بذلك الحل أبدًا. لديهم بديل آخر من منظورهم، وهو أن يسيطروا على ما وصفناه سابقًا القدس الكبرى، التي لن يكون فيها الكثير من الفلسطينيين — في الحقيقة، أقل حتى من نسبتهم في إسرائيل في يومنا

هذا. سيكون تركز الفلسطينيين في الخارج؛ على أي تركز للسكان أن يكون خارج القدس الكبرى. أعتقد أن الخطة هي جعل الفلسطينيين يتعفنون في الداخل، أو ربما الهرب إلى مكان آخر. سيكون هناك نظام استعماري جديد؛ حيث تكون فيه النخبة مركز هذا النظام. لو ذهبت اليوم إلى رام الله، فستجد منازل جميلة، ومسارح، وحانات يمكن للغربيين الذهاب إليها ليروا جمال فلسطين، وهو ما يمكن أن تجده في كل دول العالم الثالث؛ حتى في أفقر الدول في أفريقيا الوسطى؛ بإمكانك أن تجد مثل هذه المناطق التي تبدو مثل باريس أو لندن. في الحقيقة، لو أننا عدنا إلى التسعينيات، فسنجد أن المصنعين الإسرائيليين طالبوا بشكل علني بأن تتحول من البرنامج الاستعماري -كما أطلقوا عليه- إلى برنامج استعماري جديد؛ ما يعني أن تقوم الحكومة بإنشاء نظام جديد يتعفن أغلبية السكان فيه من الفقر، في حين ينعم فيه الأغنياء والنخب الفلسطينية بشيء من المساحة. إن كان ذلك صحيحًا، فذلك يعني أن هناك خيارين: الأول أن تكون هناك دولة يكون الفلسطينيون هم القلة فيها؛ ربما سيغادرون إلى مكان آخر. أما الخيار الثاني فهو حل الدولتين. حل الدولتين سيئ؛ لكنه على الأقل يحظى بدعم دولي واسع تم حجبه ومعارضته من قبل الولايات المتحدة لأكثر من خمسة وثلاثين سنة؛ لكنه يحظى الآن بهذا الدعم. لا أشعر بأن علينا التعامل مع المستوطنات على أنها أمر حتمي لا رجعة فيه.

كنت سأكون أكثر اهتمامًا برأي إيلان لو لم يكن لدي الإحساس بأنه كان في مقدور إسرائيل عمل أي شيء تريده في غزة. لم يكن عليهم إخراج الناس من غزة؛ هي مجرد لعبة لعبتها إسرائيل لتبهر الغرب. كان في مقدورهم القول إنه في الأول من أغسطس «ستقوم قوات الدفاع

الإسرائيلية (IDF) بمغادرة غزة، وبإمكانكم تسلق حافلات النقل التي وفرناها لكم، والانتقال من العيش في العشوائيات إلى عشوائيات ذات جودة أفضل في الضفة الغربية». يمكنهم عمل الشيء نفسه لاحقًا في الضفة الغربية. مثل القول إن الـIDF ستنسحب من الضفة، وإنه باستطاعتكم الخروج منها أيضًا، وإن هناك أماكن أفضل للعيش من هذه العشوائيات؛ مثل تل أبيب والقدس. لديهم تلك الطرق السريعة التي تمكنهم من المغادرة دون أن يشاهدهم أي عربي وهكذا. لا أرى سببًا لمنع أي مجموعة من الأشخاص من عمل ما يرغبون في عمله؛ حتى إن أرادوا أن يتشبثوا بصخرة فإن لهم الحق في ذلك. بإمكانهم أن يكونوا في دولة فلسطينية كذلك. إنها احتمالية قابلة للتصديق، لا أقول إنها احتمالية كبيرة - بل صغيرة بالفعل- لكنها في الحقيقة الخيار الواقعي الوحيد لمواجهة المخطط الأكبر لإسرائيل.

الآن، لو وصلنا إلى اتفاقية لإقامة دولتين، بغض النظر عن مدى سوء هذا الحل، فإنني أتوقع أن الحدود ستتلاشى شيئًا فشيئًا؛ لأنك لو كنت تعرف تخطيط الدولة هناك، فسترى استحالة ترسيم الحدود بين الدولتين. في الحقيقة، ستجد أن في أوقات التهدئة في الماضي كان هناك تساهل مع الحدود، وحينها ازداد التبادل الثقافي والتجاري والعديد من الأشياء الأخرى بين الطرفين. لا نعرف أين يؤدي بنا ذلك؛ لكنه قد يؤدي بنا إلى اندماج بين الطرفين، ربما إلى اندماج طويل الأمد كما تحدثنا عنه، أو شيء يشبه المجتمع الممتزج بمظلة فيدرالية واحدة. كما قلت سابقًا، ليس علينا أن نعبد هذه الحدود الإمبريالية، ولا أعتقد أنه يجب المحافظة عليها حتى؛ لكنني لا أرى بالفعل أي بديل مناسب سوى هذين البديلين.

إن الحديث عن حل الدولتين مثير للاهتمام، لكنه لا يجب أن يكون الخيار الأساسي؛ لأنه ليس واحدًا من الخيارات. أعتقد أن هذين هما الخياران الوحيدان، وأعدّه تضليلًا من قبل جميع الأطراف؛ سواء كان هذا الطرف من القيادة الفلسطينية أم الاستخبارات الإسرائيلية أم المعلقين الدوليين، أن يتم الترويج لفكرة ألّا نملك سوى هذين الخيارين: دولة واحدة أو دولتان، هذان ليسا خيارين. الخياران هما: دولة إسرائيل الكبرى، أو دولتان؛ حيث لا يوجد في إسرائيل الكبرى أي فلسطيني، أو عدد محدود منهم.

إيلان بابيه: أرى الأمر بشكلٍ مختلف، أعتقد أن موازين القوى على أرض الواقع، إضافةً إلى طبيعة العلاقة بين إسرائيل وأمريكا والمجتمع الدولي، ستضمن أن البديل لحل الدولتين سيكون قريبًا من رغبة ومفهوم إسرائيل لحل الدولتين.

هذه النسخة من الحل تعني أننا نبني إسرائيل الكبرى على أرض الواقع. في حالة حل الدولتين المنفصلتين، لن تكون النتيجة النهائية نموذجين مختلفين جدًا؛ سيوجد اختلاف بسيط في الشرعية الدولية، حيث سيتمتع الفلسطينيون ببعض الاستقلالية الرمزية وسيتمكنون من عرض بعض الشعارات، لكن العلاقة الأساسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين لن تتغير.

أنا لا أرى منطقًا عقلانيًا في دعم أي شيء يعزز خيار «إنشاء إسرائيل الكبرى»، فحلّ الدولتين في عام 2014 لا يمكن أن يسلك سوى طريق واحد، هو تشريع الدولتين من قبل المجتمع الدولي؛ حيث يبحث المجتمع الدولي عن شخص مثل أبو مازن ليقبل بالفكرة الإسرائيلية

لحل الدولتين التي يدعيها، وإذا تمكن من ذلك، فإن ذلك سيؤدي إلى تشريع «إسرائيل الكبرى» من خلال الشرعية الدولية.

وفي مواجهة دولة كبرى كإسرائيل، يجب أن يتم إجراء حملة لتغيير النظام استنادًا إلى المساواة في حقوق الإنسان والحقوق المدنية، ونأمل أن تساهم التطورات الإقليمية والدولية في نمو هذه الحملة ونجاحها، وما يفعله المجتمع الدولي في الوقت الحالي يذكرنا مرةً أخرى بالنكتة اليهودية الشهيرة عن شخص فقد مفتاحه في مكان ما، لكنه يبحث عنه بالقرب من مصدر الضوء الذي يقع في مكان آخر تماما.

نعوم تشومسكي: لدينا توقعات مختلفة بشأن ما سيحدث، لكني لا أعتقد أن أي شخص يستطيع أن يتوقعها بشكل صحيح، ولكن أرى أنه يجب أن نتفق على الآتي: إن الخطاب التقليدي المتعلق بخيار الدولتين أو الدولة الواحدة مضلل للغاية. هذا ليس خيارًا حقيقيًا. ودعني أذكرك بأن الخطاب التقليدي يُكرر من جميع الأطراف؛ سواء كانوا قادةً إسرائيليين أم قادةً فلسطينيين، ولقد أدهشني ما كتبه إيان لوستيك - على الرغم من أنه أمر بديهي ومعروف- بأن خيار الدولة الواحدة مطروح شكليًا فقط، وما تبقى هما احتمالان: إما الخيار الأول لـ «إسرائيل الكبرى» أو نسخة أخرى منها مقسمة إلى دولتين بشكل شكلي فقط أو شيء مشابه للتوافق الدولي. السؤال هو: ما هي احتمالات تحقيق التوافق الدولي أو شيء مشابه له، وليس فقط النسخة الإسرائيلية منه؟

بخصوص ذلك، لا أتوقع أننا نستطيع الإجابة عن هذا السؤال، وأعتقد أنك قد تكون على حق؛ حيث إن تلك المرحلة تُعد من الماضي، ولكن من المحتمل أيضًا أن يبقى هذا خيارًا ممكنًا؛ مثلما تم اقتراحه في جنيف، الذي لم يكن اقتراحًا رائعًا، لكنه -على الأقل- لا

يدعم الدولة الإسرائيلية. وفي حال تحقق ذلك، لن يتم إنشاء ما يسمى إسرائيل الكبرى. على سبيل المثال: إن وادي الأردن لن يكون مشمولًا، والأمر نفسه ينطبق على معظم منطقة «ج»، وسيشمل تقسيمًا متقلصًا للقدس مع وجود مؤسسات فلسطينية هناك، ولن تتم مبادلة الأراضي مع وادي عربة - بل ربما مع أراضٍ زراعية قرب غزة مما قد يعطي غزة بعض الفرص- هذه ليست اختلافات كبيرة، لكن يجب أن تُذكر، ولا أعلم مدى واقعية ذلك... رأيي الشخصي أنه إذا تغيرت سياسة الولايات المتحدة، فلن يكون ذلك ممكنًا.

مرةً أخرى، أعتقد أنه لا يمكننا استخدام جنوب إفريقيا بوصفها مثالًا مشابهًا بشكل كبير؛ حيث توجد هنا العديد من الاختلافات؛ فنحن نشهد نشاطًا سياسيًا مهمًا لدى الأشخاص السود داخل جنوب إفريقيا، بينما لا يوجد شيء مشابه في إسرائيل، كما تمت هزيمة جنوب إفريقيا عسكريًا على يد كوبا، وهذا ليس موجودًا هنا أيضًا. ولكن هناك أمور مشابهة مثل سياسة الولايات المتحدة واحتمالية موقف أوروبا في هذا الصدد؛ فعلى الرغم من أن أوروبا تبدي ترددًا إلى حدٍّ ما، ولا ترغب في التدخل في أولويات الزعماء، إلا أن بعض الشعوب المضطهدة تحررت وتسعى إلى مزيد من الاستقلالية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ما تزال قوية بشكل كبير، إلا أن القوة تنتشر في جميع أنحاء العالم، وهذا قد يكون أمرًا مهمًا. هذه الدول قد لا تكون قوية بشكل كبير، ولكن ما يزال هناك أمل في العالم العربي، وأعتقد أن الربيع العربي لم ينته بعد، وهناك تطورات أخرى تنتظرنا، وعلى الأقل قد تؤدي هذه التطورات إلى تحقيق خيار سيئ لكنه الأفضل، وهو وجود الدولتين. وأعتقد أن هذه مسألة لا يمكننا التنبؤ بها.

إيلان بابيه: يوجد أيضًا خيارات أخرى يمكننا اتخاذها، وهناك طريقتان للنظر إلى الاختلاف بين دولة واحدة ودولتين: الطريقة الأولى هي أن نعدّ هذا جدالًا حول الحل الأمثل في المستقبل، أما الطريقة الثانية فهي وصف الواقع الحالي. على سبيل المثال: إذا كان الفلسطينيون داخل إسرائيل يدعمون حلًا يتمثل في إقامة دولتين، فهذا يعني أنهم ما يزالون يقبلون الاعتقاد الذي تبناه ياسر عرفات خلال فترة اتفاقيات أوسلو، والذي يفترض أنهم ليسوا جزءًا من الحل أو المعادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يعني ذلك أنهم يفضلون المشاركة في النظام الإسرائيلي الحالي وعدم اتباع أجندة الجماعات الفلسطينية الأخرى، ولكن إذا تبنوا موقف حيدر عيد، فهذا يعني أنه حتى لو لم تكن لديهم القوة السياسية لتغيير الواقع على الأرض الآن، فما يزال لديهم الحق - كما ورد في قول إدوارد سعيد في عام 1982- في «سرد» نسختهم الخاصة من الماضي والمستقبل.

ولكن بطبيعة الحال يجب أن أعترف بأن الحصول على صورة واضحة لمواقف الفلسطينيين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في فلسطين التاريخية، حول هذا السؤال، ليس أمرًا سهلًا؛ فالفلسطينيون الذين يعيشون في إسرائيل قد يرغبون في أن تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية، لكن الإعلان عن ذلك سيكون عملًا انتحاريًا بالنسبة إليهم. وفي الوقت نفسه، هم يدركون تمامًا قيود ممثليهم في الكنيست الإسرائيلي في تلبية احتياجاتهم.

على الرغم من هذه المشاكل، يبدؤون في التكيف مع الواقع الجديد، وتتصاعد الروابط الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الفلسطينيين الذين يعيشون على جانبي الخط الأخضر، وحتى مع

المجتمعات المنفية في الخارج. ومن خلال ذلك، يظهر أنهم، على نطاق صغير ومن دون إعلان رسمي، يشتركون في رؤية واحدة للدولة. هذه الروابط تشير إلى توجه نحو تحقيق الوحدة وتعزيز الانتماء الوطني بين الفلسطينيين.

من زاوية مختلفة، يحدث تطور مماثل على الجانب اليهودي؛ حيث يتمثل وجود المستوطنين القدامى في الضفة الغربية في مدة مماثلة لوجود معظم اليهود داخل إسرائيل. قد يكون للمستوطنين القدامى اعتقاداتهم الخاصة بأنهم مخلصون لأرضهم التاريخية، ويرغبون في مواصلة انتزاع الأراضي من الفلسطينيين، أو قد يكونون مستوطنين في أي مكان يجب عليهم أن يتوافقوا مع السكان المحليين. وما يهم ليس عدد الإسرائيليين الذين يدعمون حل الدولتين - فكثير منهم يفعل- بل الأهم هو كيفية نظرهم إلى القدس الكبرى وقرية الخليل ومستوطنة أريئيل ووادي الأردن؛ حيث تعدّ الأغلبية العظمى أن هذه المناطق جزء لا يتجزأ من دولة يهودية ضمن إطار حل الدولتين. وفي هذا السياق، لا يتبقى شيء للدولة الأخرى، وما يقصدونه هو دعم النموذج الأحادي للدولة التي تستمر فيها الصهيونية بوصفها مذهبًا عنصريًّا، أو قد يقبلون، في نهاية المطاف، أساسًا ديمقراطيًا مختلفًا لهذه الدولة.

من وجهة نظري، إن دعم حل الدولة الواحدة يمثل جهودًا لتعزيز الفكرة بأن الأرض هي واحدة والشعب هو واحد، ويجب ألا نستسلم للنسخة الصهيونية لحل الدولتين، التي تقتصر على تفصيل فلسطين اليهودية بوجود عدد قليل من الفلسطينيين فقط في 80% من فلسطين؛ إلا أنني ما زلت أؤمن بأن الدافع الأساسي وراء دعم الإسرائيليين لحل الدولتين ليس المصالحة مع الفلسطينيين، وإنما هو رغبة في السيطرة

على أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع وجود أقل عدد ممكن من الفلسطينيين فيها.

نعوم تشومسكي: إنه سيناريو ورؤية مختلفة، دعني أُعِد التأكيد على التمييز بين ما يمكن تحقيقه من الداخل وما يمكن تحقيقه من الخارج. من وجهة نظري، التركيز يجب أن يكون على الجهود التي يمكن بذلها من الخارج؛ ليس لدي سيطرة على قرارات الفلسطينيين، لكنك تتساءل بحق عما يمكن تحقيقه من الداخل، أعتقد أن هذين الجانبين متكاملان ولا ينبغي أن يتعارضا. من وجهة نظري الخارجية، أعتقد أن المهمة هنا وفي أوروبا هي تشويه شرعية الاحتلال، وهذا ممكن، وتشويه شرعية إسرائيل فيما يتعلق بمشاركتها في الاحتلال. يجب علينا أن نسعى -قدر المستطاع- لإقناع الولايات المتحدة بتغيير موقفها الرافض لحلول التسوية الدبلوماسية التي اعتمدتها منذ خمسة وثلاثين عامًا، وأن نراجع البدائل الممكنة لهذا الوضع المتطور لإسرائيل الكبرى التي نشهدها.

إيلان بابيه: أيضًا يجب أن نسلط الضوء على انتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين داخل إسرائيل، التي تشوه شرعيتها.

نعوم تشومسكي: نعم، بطبيعة الحال يجب أن نعارض القمع الداخلي في أي بلد، ولكن يجب أن نفصل بين هذه القضايا إلى حدّ ما. عندما يتحدث الناس عن الفصل العنصري، فإن ذلك يكون مضلِّلًا إلى حدٍّ ما. في داخل إسرائيل، نعم، هناك قمع؛ لكنه ليس فصلًا عنصريًا. بالمقابل، في الأراضي المحتلة، الأمر يكون أسوأ بكثير من الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؛ فالواقع في الأراضي المحتلة لا يمكن مقارنته بالواقع في جنوب إفريقيا.

إيلان بابيه: ولكن بالفعل هناك تمييز. حتى الإسرائيليون أنفسهم لن يستطيعوا الحفاظ على التمييز فترة طويلة. يمكننا مشاهدة القوات نفسها التي استخدمت لتفريق التظاهرات في الضفة الغربية تُستخدم الآن لتفريق التظاهرات في النقب. ونرى أيضًا أن القوانين والتشريعات نفسها التي تم تطبيقها في الضفة الغربية وقطاع غزة تنتشر الآن في إسرائيل بسبب تغير طبيعة العلاقة.

نعوم تشومسكي: هذا صحيح، ولكن في حال تأسيس إسرائيل الكبرى، لن يكونوا مهتمين بما يجري خارج حدودها. قد يرسلون، في بعض الأحيان، جيش الدفاع الإسرائيلي لتدمير نابلس، لكن ذلك لا يرتبط بالمسألة. إنها مسألتكم، أنتم من يتألم هناك، وسنركز على الأحداث التي تجري في الداخل مع عدد قليل من الفلسطينيين، أعتقد أن روح النشاط تحاول كشف هذا وفضحه، وليس قمعه، ومع ذلك يتم قمعه من خلال مناقشة الحل؛ الواحدة أم الدولتين. لذا لا تقمعوه، بل اكشفوه وقاوموه.

إيلان بابيه: أوافقك في هذا الموضوع.

فرانك بارات: بعدما تخلصت جنوب إفريقيا من نظام الفصل العنصري المؤسساتي أو القانوني في التسعينيات، يثير الواقع الحالي للمجتمع الجنوب إفريقي بعض التساؤلات الملحة، التي أشار إليها بروفيسور تشومسكي في تعليقه السابق. يلاحظ وجود بعض الأشخاص ذوي البشرة السوداء في مراكز السلطة واستمرارية النظام القائم نفسه. بهذا الصدد، يُطرح سؤال حيوي: كيف يمكننا ضمان عدم تكرار تجربة جنوب إفريقيا في حال تحقيق فكرة الدولتين أو الدولة الواحدة في فلسطين؟

نعوم تشومسكي: من وجهة نظري، من الواضح أن إسرائيل لا تهتم بشكل جوهري باستيعاب السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا هو الاختلاف الرئيس بين إسرائيل وجنوب إفريقيا. في الحقيقة، كانت جنوب إفريقيا مضطرة إلى دمج السكان الأصليين؛ إذ كانوا الأغلبية العظمى والقوة العاملة الأساسية. ولذلك، لم يكن في وسعهم قول: «سندعكم تتدهورون في مكانٍ ما، ثم تختفون». ومع ذلك، يمكن لإسرائيل أن تنتهج هذا الأسلوب، وهو خيار متاح لها في إطار فكرة «إسرائيل الكبرى». يوجد أشخاص حتى في الطيف اليميني يرون أنه يجب أخذ الأراضي الفلسطينية كافة، لكنهم سيقومون بما كنا نصفه، وهو إقامة «إسرائيل الكبرى» التي لن تحتوي على عدد كبير من الفلسطينيين؛ مع قمعهم داخل الأراضي. لذلك، إن سيناريو جنوب إفريقيا لا يطرح نفسه هنا. ما حدث في جنوب إفريقيا كان نوعًا من الاعتراف، نحو عام 1990، من قِبَل رأس المال الدولي ورجال الأعمال جنوب الإفريقيين المرموقين والولايات المتحدة، بأن الوضع لا يمكن أن يستمر بالشكل نفسه؛ بسبب عوامل غير موجودة في الواقع الإسرائيلي كما ذكرنا. ومن ثمّ، تم التوصل إلى اتفاقية تمت المصادقة عليها من قِبَل نيلسون مانديلا عندما زعيمًا حرًا، تتعهد بإنهاء الفصل العنصري الرسمي والحفاظ على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي، الذي لم يتغير بشكل جذري بالنسبة إلى معظم الأفارقة. قد يكون الأمر أسوأ بالنسبة إليهم، لكنه لن يحدث في إسرائيل / فلسطين؛ لأن إسرائيل ليست مهتمة باستيعاب السكان في الأراضي المحتلة.

إيلان بابيه: أعتقد -بطريقة غير تقليدية، وربما أتجاوز الحدود قليلًا هنا- أنه يمكن اعتبارها نقطة إيجابية، وسأشرح ما أقصده. يبدو واضحًا تمامًا أن نموذج جنوب إفريقيا بعد نهاية فترة الفصل العنصري لن ينجح في إسرائيل. بمعنى آخر، لا يمكن إقناع الإسرائيليين بالتخلي عن الأيديولوجية العنصرية التي يعتنقونها مقابل الحفاظ على امتيازاتهم الاقتصادية؛ هذا لن يكون ناجحًا. بشكل غريب للغاية، نظام الفصل العنصري في إسرائيل -إن استطعنا تسميته بذلك- أو الأيديولوجية العنصرية، يعدّ نظامًا دينيًا وعقائديًا متشددًا بشكل كبير بالمقارنة مع نظام العرق الأبيض السائد في جنوب إفريقيا. على الرغم من وجود كنائس ومبررات دينية خاصة به؛ إلا أن الأساس يكمن في الحفاظ على الامتيازات وضمانها داخل النظام بعد انتهاء فترة الفصل العنصري. هذا النظام قد يحقق رضا العديد من الأفراد ضمن السكان البيض في جنوب إفريقيا، لكنه لن يكون ناجحًا في إسرائيل؛ حيث لن يستطيعوا إقناع قطاع التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل بأنه يمكنهم الاحتفاظ بثرواتهم كما هي الآن، ولكن في نظام أكثر ديمقراطية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الرأي يعد جزءًا من الصورة المشرقة؛ إلا إذا كان لديك تشاؤم تام بشأن قدرة الأجيال الشابة على السعي نحو عالم أفضل. فبالتأكيد، سيكون لهذا الموقف تأثير مرموق في القرن الحادي والعشرين؛ حيث ستكون هذه المسألة مرفوضة وغير مقبولة؛ فعندما يكون لديك مجتمع يعتنق فقط الأيديولوجية العنصرية الأساسية، من السهل أن تشاهد هذا الانفصال وتتعرف على وضعه. وبالنظر إلى ذلك، أعتقد أن هذه التباينات أمر ضروري لفهم الموقف.

نعوم تشومسكي: لا أعرف ما إن كان ما سأقوله مختلفًا عما قلته أنت. يجب أن أشير إلى الفارق الحاسم بين إسرائيل وجنوب إفريقيا؛ فالفارق يكمن في أن إسرائيل تتبنى سياسة الفصل والتمييز، بينما لم تكن جنوب إفريقيا تتبع النهج نفسه. في حين كانت جنوب إفريقيا مضطرة إلى دمج سكانها السود، تسعى إسرائيل إلى التخلص من الفلسطينيين. يتم ذلك عن طريق رسم حدود حول هذا الكيان الواسع النطاق -إسرائيل الكبرى- وطرد الفلسطينيين الموجودين فيه. بشكل تدريجي ودون ضجة، يتم بناء هذا الكيان الوحشي -إسرائيل الكبرى- الذي سيكون فيه الفلسطينيون أقلية قليلة. هذا السيناريو يبعث على الشك في إمكانية تحقيق تسوية شبيهة بتلك التي شهدناها في جنوب إفريقيا.

إيلان بابيه: لا، لن ينجح في إسرائيل.

مكتبة
t.me/soramnqraa

الفصل الخامس

داخل إسرائيل[1]

فرانك بارات: إيلان، أنت مؤرخ ونشرت العديد من الكتب، من بينها التي لاقت أصداء كبيرة، ومنها ما هو مثير للجدل من زاوية بعض الناس؛ مثل «التطهير العرقي لفلسطين في 2006». في 2007، انتقلت للعيش في إنجلترا؛ حيث تقوم بتدريس التاريخ في جامعة إكستر. أنت تصنف من بعضهم على أنك من «المؤرخين الجدد» الذين يقدمون تحليلًا جديدًا وسردًا مختلفًا لتاريخ الصهيونية وتاريخ نشأة إسرائيل، وأخذت كذلك موقعًا متطرفًا ضد دولة إسرائيل. متى وكيف قررت أن تقف على الجانب الفلسطيني؟ وما العواقب التي واجهتها جراء هذا القرار؟

إيلان بابيه: إنها لرحلة طويلة، أن يغير المرء موقفه تجاه قضايا حساسة؛ لا يحدث الأمر بين ليلة وضحاها، ولا يحدث بسبب حدث واحد. حاولت في أحد الكتب، واسمه «خارج الإطار»، أن أتكلم عن رحلة الخروج عن الصهيونية، إلى أخذ موقف حساس ضد الصهيونية. لو كان عليّ أن أختار حدثًا واحدًا كان له الدور الأكبر في تغيير وجهة نظري، لكان هو الهجوم الإسرائيلي على لبنان في عام 1982. بالنسبة

1 تمّ تسجيل هذه المحادثة بين إيلان بابيه، وفرانك بارات، وفلورينت بارات (أخ فرانك) في 20 أكتوبر، 2013، وتم تنقيحها وتعديلها.

إلى الذين نشؤوا في إسرائيل، كانت هذه الحرب الأولى التي لم يكن عليها إجماع من الشعب؛ كانت الحرب الأولى التي حدثت بالاختيار: لم تتعرض إسرائيل للهجوم، هي من قامت بالهجوم، ثم حدثت الانتفاضة الأولى. لقد فتح هذا الحدث أعين الكثير من الناس، وخاصة الذين كانت لديهم شكوك حول موقفهم من الصهيونية، أو حول النسخة التي تعلمناها في المدارس عنها.

إنها رحلة طويلة، وفور أن تبدأ بها سيكون عليك مواجهة الجميع، بمن فيهم عائلتك ومحيطك؛ ليس موقعًا يودّ أيّ أحد أن يكون فيه. يعرف الناس الذين على مقربة من المشهد الإسرائيلي أن المجتمع عاطفي وحساس جدًّا حين تتخذ موقفًا ضده، ستشعر بذلك في جميع جوانب حياتك. أعتقد أن ذلك أحد الأسباب التي تؤخر العديد من الناس الذين لديهم موقفي نفسه للوصول إلى نقطة لا رجوع فيها: سيكون عليك أن تصمد مهما كانت العواقب.

فرانك بارات: إن ما تقوله عن إسرائيل مثير للاهتمام بشكل كبير. تجيد الدول ذات النزعة الوطنية العالية توظيف البروباغاندا. أعرف شخصًا، تعرفه أنت أيضًا، «نوريت بيليد-إلهان»، قامت بكتابة كتاب حول الشكل الذي يتم تقديم العرب فيه في الكتب المدرسية الإسرائيلية، يكشف ذلك عن حجم عملية غسل الدماغ والبروبوغاندا التي تمارسها الدولة الإسرائيلية على المواطنين منذ صغرهم. هل يمكنك أن تخبرنا عن هذا المجتمع؛ كونك عشت فيه ولديك تجربة فيه...؟

إيلان بابيه: بالتأكيد. إنه مجتمع ملقّن، أكثر حتى من المجتمعات الغربية وغير الغربية حتى. ليس لأن هذا التلقين يأتي بالإكراه، بل يتم منذ ولادتك حتى اللحظة التي تموت فيها. لا يتوقع من هم في السلطة

أن تخرج من هذا الإناء الذي يسبح المجتمع فيه. ما قالته نوريت بيليد-إلهان في كتابها هو أنه يمكنك المقارنة بين أن تكون مناهضًا للصهيونية وبين أن تكون إنسانًا مؤمنًا ثم تتحول إلى الإلحاد؛ لكنها تعتقد -إلى حدٍّ ما- أن الإله قد يكون موجودًا، وقد يعاقبه على إلحاده يومًا ما. على المرء أن يفكر في الطريقة التي نشأ بها، وفي تربيته على الإيمان بأن هناك أشياء لا يجب عليه أن يطرح التساؤلات حولها، وإن فعل ذلك فإن عليه أن يتحقق من الشوائب من الأفكار العالقة به إن أراد المضي قدمًا، وإلا فستراوده الشكوك طوال الوقت. إنه لأمرٌ صعب، لكنني أعتقد أن هناك اختلافًا بين جيلي والجيل الحالي، فجيل أبنائي وأبناء نوريت يعرفون أكثر مما كنا نعرفه بسبب الإنترنت. أعتقد أن التلقين أصبح أمرًا أكثر صعوبة، ولا يمكن الاعتماد عليه بشكلٍ كامل؛ على الرغم من أنهم يقومون به بشكلٍ جيد حتى الآن. هناك القليل من الشباب الإسرائيليين المناهضين للصهيونية. أتمنى أن يكون العالم الآن أكثر انفتاحًا بعد الأحداث الكبيرة في العالم العربي. كنا نعتقد أنهم مجتمعات مغلقة لا تعرف ما يحدث خارجها؛ لكن تبين العكس؛ لذلك أتمنى أن يتغير كل هذا، فبالنسبة إلينا، كنا نعيش داخل فقاعة؛ لم نكن نعلم أن هناك شكلًا آخر للعيش خارجها؛ كان الأمر صعبًا جدًّا.

فرانك بارات: أتوقع أنه بالنسبة إلى الأجيال السابقة؛ جيلك أنت ونوريت، هناك العديد من التناقضات المعرفية، وخاصة حين يؤمن أحدهم بشيءٍ ما طوال فترة حياته حتى إن كانت كل الحقائق المتاحة أمامه تشير إلى عكس ذلك، لنقل لفترة تقارب ثلاثين أو أربعين عامًا. أرى ذلك طوال الوقت، في جميع الفعاليات ترى الوجوه نفسها في الحضور تقريبًا، يدفعني ذلك للتفكير دائمًا في أنهم يعرفون كل ما

أعرفه حول فلسطين وكل الحقائق أيضًا. كيف يستمرون بعد كل هذا في الدفاع عن إسرائيل؟ أعتقد أن ذلك بسبب الرحلة العاطفية والاجتماعية التي تتطلب من الإنسان أن يقطعها للوصول إلى الحقيقة؛ من الصعب عليهم أن يقروا بأنهم كانوا مخطئين طوال حياتهم، وأن حياتهم كانت -بشكلٍ ما- قائمة على أوهام.

إيلان بابيه: نعم، وأعتقد أن علينا أن نذكر أنه في كل وضع استعماري حيث يوجد نضال مناهض له، سيكون هناك عنف حتمًا. حين تترعرع في بيئة تكون فيها السياسات والقرارات الحكومية التي تدفع الطرف الآخر لاتخاذ ردود أفعال عنيفة، فإنك من ثمّ تعتقد أن منظورك للقضية هو الصائب لأنك تشاهد بعينك الهجمات الانتحارية التي ينفذها الطرف الآخر، وكذلك العنف والصواريخ التي يطلقها تجاهك من قطاع غزة. علينا كذلك أن نفهم أن الحاجة إلى التفكير خارج الفقاعة أمر تمت معاينته ومراجعته من خلال سياق العنف المستمر من الطرف الآخر. من الصعب على الإسرائيليين الفصل بين التجربة والعنف الذي يشاهدونه، وبين الأسباب التي أدت إلى هذا العنف. أحد أكثر الأشياء صعوبة هو عندما تحاول أن تشرح للإسرائيليين سبب حدوث هذه الأحداث -أي ردود الأفعال- وتأثيراتها. إنهم ينظرون إلى هذا العنف بتجرد، بوصفه شيئًا يظهر من العدم، ومن ثمّ إن الخيار الوحيد الذي أمامهم هو البقاء على مواقفهم من القضية.

فرانك بارات: هذه المشكلة بسبب المعرفة والنظام التعليمي. أعتقد أن جزءًا من المشكلة هو أن وسائل الإعلام المهيمنة والنظام التعليمي -في إسرائيل بشكل أكبر- لا تقوم بعملها كما يجب. حين تسمع الناس هنا يقولون: «ماذا تريد أن تفعل إسرائيل؟ حماس تصوّب نحو مئة

وخمسين صاروخًا نحوها كل يوم، وبطبيعة الحال عليها أن تأخذ موقفًا من ذلك». أفكر حينها في أن نقرأ التاريخ على المدى القصير فحسب، ليس حتى على مدى ستة شهور بل ربما أسبوع واحد فقط، لن تتوقف دائرة العنف هذه لأننا لا نقوم بعمل اللازم من أجل ذلك، وخاصة من الناحية التعليمية.

إيلان بابيه: صحيح، أعتقد أن أحد التحديات الرئيسة التي نواجهها خلقُ مساحة للإسرائيليين والمجتمع الغربي يمكنهم من خلالها فهم ما يجري وكيف بدأ. حتى الصهاينة المستوطنون الأوائل، حين جاؤوا إلى فلسطين، الأرض التي كانوا يعتقدون أنها خالية، أو أنها حقا لهم، ووجدوا أنها مليئة بالعرب، قاموا باعتبار هؤلاء العرب غرباء ومغتصبين لأراضيهم. هذه هي البنية التحتية التي قامت على أساسها إسرائيل بتلقين مواطنيها، وعلى أساسها كذلك تم خلق هذا المنظور والرؤية لدى شعبها. إنها عملية تجريد للشعب الفلسطيني من إنسانيته، التي بدأت من نهاية القرن التاسع عشر. كيف تشرح الحقائق لأولئك الناس، الذين هم في الحقيقة جزء من عملية التغريب (alienation) هذه؟ إنها واحدة من أصعب المهمات؛ أن تنقل الحقيقة إلى من هم جزء من هذا المخطط، وخاصة اليهود المنخرطين في المجتمع الإسرائيلي.

فرانك بارات: أود منك التحدث عما نعدّها تاريخيًا الانتفاضة الأولى، في أواخر الثلاثينيات، والتمرد على الإمبريالية البريطانية.

إيلان بابيه: أعتقد أنّ من المهم العودة إلى ما قبل عام 1936، من أجل أن نفهم الصورة كاملة. عليك العودة إلى أواخر القرن التاسع عشر؛ حين ظهرت الحركة الصهيونية. كان لديها هدفان ساميان: الأول إيجاد مكان آمن لليهود؛ ممن كانوا يفتقدون هذا الإحساس بالأمان

مع تنامي موجة المعاداة للسامية آنذاك، والثاني رغبة بعض اليهود في إعادة تعريف أنفسهم من خلال هوية وطنية واحدة؛ لا الدين فحسب. بدأت المشكلة حين اختاروا فلسطين بوصفها مستعمرة مناسبة للوصول إلى هذين الهدفين. كان من الواضح لهم أن هناك أناسًا يعيشون في هذه الأراضي، وأن عليهم طرد ومحاربة السكان الأصليين من أجل الوصول إلى هدفهم. لم يستوعب المجتمع الفلسطيني ذلك الأمر في بداياته؛ أخذ ذلك الكثير من الوقت ليفهموا هذا المخطط. حتى بعد إعلان بلفور، لم يستوعب الفلسطينيون الأمر فور صدوره، ولم يتمردوا بشكلٍ كبير على السياسات البريطانية والمخطط الصهيوني. بحلول عام 1936، صار بإمكانك مشاهدة نتائج هذا المخطط على أرض الواقع: طُرد الفلسطينيون من أراضيهم بعد أن اشترتها الحركة الصهيونية، وتم طرد الفلسطينيين من وظائفهم بسبب مخطط الحركة الصهيونية في الاستحواذ على سوق العمل. كان من الواضح أن فلسطين هي الحل لمشكلة اليهود الأوروبيين. دفعت كل هذه العوامل الفلسطينيين للتصريح أخيرًا: «علينا أن نفعل شيئًا حيال ذلك»، وحاولوا الاعتراض، وكان اليهود بحاجة إلى جبروت الإمبراطورية البريطانية لقمع هذا التمرد. استغرق الأمر ثلاث سنوات؛ استنفدوا كل ما يملكونه من وسائل لقمع الفلسطينيين، وكان الأمر بسوء الوسائل نفسها التي استخدمتها إسرائيل لاحقًا لقمع الفلسطينيين عامي 1987 و2000.

فرانك بارات: كان تمرد عام 1936 كبيرًا؛ كان ثورة الفلّاحين والعمال، هم من قاموا برفع السلاح. أيضًا، من خلال قراءة كتابك، استوعبت أن قمع هذا التمرد بكل وسائل العنف المتاحة ساعد الهاجاناه (Haganah) في 1947/1948. كان الفلسطينيون ضعفاء ذلك

الحين؛ لأن جميع قادتهم، ممن كان يفترض بهم أن يقودوا عمليات المقاومة، قد قُتلوا أو تمّ نفيهم إلى الخارج عام 1936.

إيلان بابيه: حتمًا. عاشت النخبة الفلسطينية في مدن فلسطين؛ لكن ضحايا الصهيونية الرئيسين حتى عام 1936 كانوا يعيشون في القرى. لذلك السبب بدأ التمرد هناك، وانضم إليهم لاحقًا بعض هذه النخب. مثلما قلت، ذكرت في أحد كتبي أن البريطانيين قتلوا وسجنوا أغلبية السياسيين الفلسطينيين، وحتى العسكريين، أو ممن يحتمل توليهم مهامّ عسكرية. لقد خلقوا مجتمعًا فلسطينيا غير قادر على الدفاع عن نفسه في عام 1947، حينها فقط اتخذت الصهيونية موقفها الأول بإعلان وتنفيذ سياساتها، فور انتهاء الوصاية البريطانية. كان لذلك أثر كبير على الفلسطينيين؛ مما جعلهم غير قادرين على المقاومة والدفاع عن أنفسهم في السنة التالية، 1948، ومواجهة حملة التطهير العرقي لفلسطين.

فرانك بارات: أعمالك بصفتك مؤرخًا ساهمت في كشف وتجريد بعض الخرافات عن إسرائيل. أحد هذه الأوهام هي أن التوراة وهب اليهود إسرائيل. هل يمكنك أن تخبرنا قليلًا عن ثيودور هيرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية، وكونه غير متدين على الإطلاق، ولم يتكلم اليديشية حتى...؟

إيلان بابيه: ذلك صحيح. هناك عامل في نشأة الصهيونية يغفل عنه الكثير من المؤرخين، إذا قمت بعلمنة الديانة اليهودية، فلن يكون بإمكانك لاحقًا استخدام الكتاب المقدس بوصفه مبررًا لاحتلال فلسطين، أحب أن أسميه «حراكًا من غير المؤمنين بالإله؛ لكن الإله وعدهم بأرض فلسطين»، أعتبر هذه واحدة من المشاكل الداخلية الكبيرة في إسرائيل اليوم. علينا كذلك أن نفهم أنه حتى قبل أن يأتي هيرتزل، كان هناك أناس يرون أنفسهم على أنهم صهاينة، لكنهم كذلك

يعلمون بوجود الفلسطينيين في فلسطين. كانوا يبحثون عن روابط مشتركة بينهم وبين فلسطين، أو حلول لانعدام الأمن في المجتمع اليهودي الأوروبي؛ مثل أحاد هعام (Ahad Ha'am، اسمه الحقيقي «آشير غينزبيرغ»)، ربما تكون فلسطين مجرد مركز روحي لليهود، وإن كان اليهود يشعرون بانعدام الأمن في أوروبا، فإن عليهم الاستقرار في مكانٍ ما خارج أوروبا، أو الاستقرار داخل أحد المجتمعات الأوروبية الآمنة. كانت هناك مجموعة مهمة من الناس منعتهم من ذلك، وهي مجموعة الصهاينة المسيحيين التي كانت موجودة في تلك الأثناء، والتي كانت ترى أن عودة اليهود إلى فلسطين مخطط إلهيّ. كانوا يريدون عودة اليهود إلى فلسطين حتى يتسنى لهم المشاركة في الظهور الثاني للمسيح؛ كانوا أيضًا معادين للسامية. كانت المعادلة بالنسبة إليهم «ضرب عصفورين بحجر»؛ لأنه في الوقت ذاته صار بإمكانهم التخلص من اليهود في أوروبا. أعتقد كذلك أن من المهم العودة إلى حقبة الإمبريالية البريطانية، والصهيونية المسيحية، والقومية اليهودية، ومحاولة فهمها وفهم الأدوار التي أدتها كلٌّ منها من أجل خلق قوة غير قابلة للقهر، لم تترك أي فرصة للفلسطينيين حين بدأت الأحداث بالتصاعد نهاية القرن التاسع عشر.

فرانك بارات: مثلما قلت، نستطيع إضافة معاداة السامية إلى المعادلة. حين تقرأ كلام اللورد بلفور وبقية السياسيين آنذاك، ستجد أنهم كانوا يريدون لليهود أن يستقروا في فلسطين فقط لأنهم لم يكونوا يريدونهم في إنجلترا أو أي مكان آخر.

قراءة التاريخ مهمة. تحدثنا عدة ساعات حول المعرفة وكيفية تناقلها. هل يمكن إخبارنا عن التاريخ والمعرفة؟ هل يمكنهما أن يساهما في تنوير الناس؛ خاصة إذا تم إيصالهما بطريقة سليمة...؟

إيلان بابيه: أعتقد أننا أشرنا إلى ذلك الأمر. إن لم تكن لديك المعرفة الكافية بالتاريخ، والفهم من الزاوية الصحيحة ومعرفة الحقائق، فستتقبل الأوهام الخاطئة التي يطرحها الإسرائيليون والغرب عن الفلسطينيين. سأعطيك مثالاً عما يطلقون عليه الإرهاب الفلسطيني من المنظور الإسرائيلي والغربي، وكيف يُخلق من العدم: «لا نعرف لماذا يستخدم هؤلاء الناس العنف؛ ربما لأنهم مسلمون، ربما تدفعهم ثقافتهم السياسية إلى ذلك». حين يكون لديك الفهم الكافي للتاريخ، سيكون بإمكانك القول: «انتظر لحظة، أعرف من أين يأتي هذا العنف، أعرف مصدره تمامًا. إن استيطان منزلي وطردي منه يعدّ عنفًا؛ ربما أصابوا في استخدام المقاومة بالعنف، أو أخطؤوا، لكن المؤكّد أن ذلك بدأ حين اجتاحوا منزلي، المكان الذي أعيش فيه. كل ذلك كان من أجل التخلص مني... هل كان لدي خيار آخر من أجل المقاومة؟!». أعتقد أن البُعد التاريخي مهم من أجل فهم سبب استمرار الصراع. السبب الثاني هو أننا لن ننجح في إقناع الناس وتغيير رأيهم تجاه القضية ما لم نقنعهم بعملية التلاعب التي تمارس على المعرفة التي يتلقونها. إنه لأمرٌ مهم أن تفهم كيف يتم تمرير وتداول بعض العبارات والاصطلاحات مثل «عملية السلام»، وادعاءات أخرى مثل «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، و«بدائية الفلسطينيين»، وغيرها من العبارات... عليك أن تفهم كيف يتم توظيف اللغة والتلاعب المعرفي الذي يتم من خلالها، والذي يفرض وجهة نظر واحدة وإقصاء جميع وجهات النظر الأخرى.

إنها قضية ذات وجهين. عليك أن تفهم التاريخ، لكن في الأثناء نفسها، عليك أن تفهم الطريقة التي تتناقل وتسرد بها هذه الروايات وكيف يتم التلاعب بها وتوظيفها. من المهم أن تفهم كيف تقف في وجه ذلك وتتصدى له. إن الروايات الإسرائيلية ما زالت ناجحة في تصوير وجهة نظرها، وكيف أن أرض فلسطين حتى إن كان هناك أناس يعيشون عليها، فإنهم لا يملكون أي حق في هذه الأرض لأنهم لا يملكون الرابطة نفسها التي يمتلكها اليهود معها. لقد فقد الفلسطينيون الشرعية لأنهم لم يكونوا موجودين حقًا على هذه الأرض بالنسبة إلى اليهود؛ كانوا ينظرون إليهم بوصفهم مجموعة من البدو الذين لا يهتمون لأرضهم؛ لذلك فقدوا الشرعية. بعد ذلك فقدوا الشرعية للمرة الثانية، لأنهم استخدموا العنف في الدفاع عن أنفسهم، أو لمجرد كونهم مسلمين؛ خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. هناك قائمة طويلة من المبررات والحجج المجهزة لتقنعك بأن عليك أن تتقبل ما يقدمه الإسرائيليون مهما كان؛ لأن الطرف الآخر لا يملك أي شرعية لتقديم أي شيء— كل شيء يعتمد على لطف الإسرائيليين حين يتعلق الأمر بتقديم التنازلات. حين تنظر بتمعن إلى لغة الخطاب المستخدمة منذ اتفاق أوسلو، ربما حتى قبل -لكنها تصاعدت بعد أوسلو بشكلٍ واضح- ستجد أنها كلها متعلقة بتنازلات إسرائيل. «تنازلات».. «ستقدم إسرائيل تنازلًا..» وبعد ذلك سيكون هناك سلام. إن كانت هذه هي نقطة انطلاقة المحادثات، فلن تكون هناك مصالحة. «لقد احتللت منزلك؛ لكنني سأكون طيبًا معك وسأسمح لك بأن تعود وتأخذ بعضًا من أغراضك إلى منزلك الجديد». لا يمكن أن نسمي هذا تفاوضًا من شأنه إنهاء النزاع. في الحقيقة، قد يكون هذا الحوار أكثر إذلالًا من احتلال المنزل في المقام الأول.

فرانك بارات: هل تعتقد أن المؤرخين يفتقدون الموضوعية أحيانًا؟ على سبيل المثال، تتفق أنت وبيني موريس على جميع الحقائق المتعلقة بأحداث عامي 1947 - 1948؛ لكنكما تصلان إلى استنتاجات ونتائج مختلفة. كيف يجب أن نتعامل مع ذلك؟

إيلان بابيه: أولًا، يجب أن نعرف أن هناك قاعدة أساسية للوقائع لا يمكن العبث بها أو تحريفها. إنه لأمرٌ جيد أن بيني موريس قاد الحملة ضد من يزعم أن الفلسطينيين تركوا أراضيهم في عام 1948 طوعًا. كانت معركة من أجل الحقيقة: أغادر الفلسطينيون أراضيهم طوعا، أم أنهم طردوا منها؟ حين يستمر هذا النقاش، تشعر بأن القضية غير مهمة. قبل أن يظهر المؤرخون الإسرائيليون، كنا نعرف جميعًا أن الفلسطينيين طُردوا من أراضيهم، لكننا لم نعد نرغب في أن نصدقهم اليوم بعد ظهور هؤلاء المؤرخين. خمسة ملايين لاجئ فلسطيني يصرون على القول: «تم طردنا»، وكنا نرد بـ «لا، أنتم فلسطينيون. لا نصدق ذلك عندما تقولونه». لكن حينما جاء المؤرخون الإسرائيليون، وأكدوا أنهم على حق، وقدموا وثائق تؤكد ما كان الفلسطينيون يقولونه، تغيرت الموازين فجأة، وأصبحوا يرون الحقيقة. لكن هذه مجرد البداية، ما يهم هو ما سنتعلمه من تلك التجارب. ما الدروس التي سنستفيدها؟ هذا هو الجدل الأخلاقي والفكري.

الادعاء الواهي بأن المؤرخين يجب أن يقتصر عليهم التعامل مع ما حدث فقط دون إبداء أي رأي حول تداعيات الأحداث يشكل نهجًا غير صحيح، وهو ما يمكن مشاهدته في أعمال موريس نفسه. في كتابه الأول، يعرب عن ندمه البسيط تجاه ما جرى في عام 1948، وفي كتابه الأخير، يأسف لعدم إتمام الإسرائيليين عملية التطهير العرقي. إنه لم

يغير حقيقة واحدة في الكتابين؛ فهما يحتويان على الحقائق نفسها، لكن الكتب تختلف بشكل كبير في أسلوب الكتابة: الكتاب الأول يرفض فكرة التطهير العرقي، بينما الكتاب الآخر يؤيده - لا يبرره فقط في الماضي، بل يؤيده بوصفه خطة للمستقبل.

فلورينت بارات: حان وقت استراحة موسيقية. إيلان، لقد اخترت أغنيتين تود الاستماع إليهما. هل يمكنك أن تقدم لنا الأغنية الأولى وتخبرنا عن الأسباب التي دفعتك لاختيارها؟

إيلان بابيه: تعود الأغنية الأولى إلى الفنان كات ستيفنز، بعنوان «قطار السلام». لقد أحببت أغاني كات ستيفنز دائمًا. أنا من جيل السبعينيات ويعدُّ واحدًا من أبطالي الموسيقيين. أعجبني أيضًا اختياره الجريء بتحويل دينه إلى الإسلام، وعدم خوفه من كل ما يُقال عنه. أجد في هذا الفنان صدقًا ونزاهة.

هذه الأغنية، بالنسبة إلي، تحمل الكثير من المعنى، ورغم عدم تأكدي مما يقصده الفنان بالضبط، إلا أن ذلك لا يهم! فهي تجسد ما كنت أتوق إليه دائمًا، أن يأتي قطار السلام إلى إسرائيل وفلسطين. يجب أن تدرك من هو السائق ومن هم الركاب. في إحدى مقالاتي (لا أستطيع تذكر أي مقالة بالضبط)، أشرت إلى الاختلاف بين قطار السلام الذي يأخذنا جميعًا إلى وجهة أفضل، وهو عملية السلام التي لم نحظ بها قط، لكنها ما زالت معلقة، وقطار السلام الذي يدهس الجميع على طول الطريق نحو ما يُسمى السلام، والذي أعتقد أنه يمثل العملية الحالية للسلام. لذلك هذا المقطع الموسيقي يُمثِّل رمزًا قويًا جدًا بالنسبة إلي.

فرانك بارات: انتقلتَ إلى مدينة إكستر في المملكة المتحدة في عام 2007، لكنك ما تزال تعود إلى إسرائيل بشكل متكرر. كيف تطورت الأوضاع في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة؟

إيلان بابيه: مهمة تغيير المجتمع اليهودي من الداخل ليست بالأمر السهل، يبدو أن هذا المجتمع يزداد تمسكًا بمواقفه الحالية. كلما تأملت في الأمر، زاد يأسي من نجاحنا في تحقيق التغيير من الداخل. ومن جهة أخرى، يوجد عدد متزايد من الشباب الذين يبدو أنهم يفهمون الواقع بطريقة مختلفة، عددهم قليل، لكنني لا أتذكر أنه مر جيل شاب مماثل في إسرائيل في السابق.

إذًا، على الرغم من أن المستقبل القريب لا يظهر فرصا للتغيير من الداخل، هناك علامات تشير إلى أنه بفضل الضغط الخارجي، هناك مجموعة من الأشخاص الذين قد يكون بإمكانهم في المستقبل خلق مجتمع مختلف. إذا قمنا بمقارنة إسرائيل اليوم مع إسرائيل التي غادرتها، أو حتى إسرائيل التي نشأت فيها، فإن الاتجاه يتجه نحو التشدد القومي والتمييز العرقي والتصلب؛ مما يجعلنا نشعر جميعًا بأن السلام والمصالحة بعيدان جدًا إذا اعتمدنا فقط على أملنا في تغيير المجتمع اليهودي من الداخل.

فرانك بارات: أينبغي لنا أن نضع كل طاقتنا في ممارسة الضغط من الخارج، أم ينبغي لنا أن نحاول التحدث مع الإسرائيليين لمساعدتهم في تغيير آرائهم؟

إيلان بابيه: السبب وراء مناقشتنا جميعًا لهذا الموضوع يكمن في أن آلية التدمير على الأرض لا تتوقف ليوم واحد، لذلك، ليست لدينا الرفاهية للانتظار بعد الآن؛ الزمن ليس في مصلحتنا، ونحن ندرك أنه

أثناء انتظارنا، تحدث أحداث فظيعة، وندرك أيضًا أن هناك ترابطًا بين تلك الأحداث المروعة وبين إدراك الإسرائيليين أن هناك ثمنًا مرتبطًا بما يقومون به.

إذا لم يُدفَع الثمن عن تلك الأفعال، فسيُعزِّزون استراتيجية التطهير العرقي؛ لذا، إنها مشكلة معقدة. نحتاج بشدة إلى إيجاد نظام يمنع ما يجري الآن على الأرض ويمنع أيضًا ما هو على وشك الحدوث، نحتاج إلى نموذج قوي للضغط من الخارج. وبالنسبة إلى الأفراد القادمين من خارج المنطقة؛ من المجتمع المدني الدولي، أعتقد أن حركة مقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات هي أقوى الأدوات المتاحة؛ لكن لا يمكن أن يكون هذا هو النموذج الوحيد أو العامل الوحيد. هناك عاملان آخران يجب أن يكونا جزءًا من العملية الناجحة؛ الأول: هو من جانب الفلسطينيين، يجب حل مسألة التمثيل بشكل جيد. والثاني: يتطلب الأمر أن يكون لديك نظام تعليمي داخل إسرائيل يهتم بتثقيف اليهود الإسرائيليين حول واقع مختلف، والفوائد التي سيحملها لهم. إذا تمكنت هذه العوامل من التعاون بشكل جيد، وتبنّينا نهجًا شاملًا لقضية المصالحة؛ فربما يمكن أن تتغير الأمور.

فلورينت بارات: بصفتك معلماً، ألن تكون أكثر فعالية إذا عملتَ معلمًا داخل إسرائيل بدلًا من العمل في الخارج؟ هل يمكن أن تكون المعلم الذي أنت عليه في المملكة المتحدة في إسرائيل؟

إيلان بابيه: أعتقد أنني لا أرغب في أن أكون معلمًا في الجامعة على أي حال. الجامعات ليست المكان الأمثل لتعليم الناس عن واقع الحياة أو لتغيير وجهات نظرهم، بل أصبحت الجامعات مجرد منصات لبناء الحياة المهنية، ولم تعد تهتم بالمعرفة والتعليم الحقيقي. أنا أعلّم أيضًا

في إسرائيل بطريقتي الخاصة، من خلال كتاباتي والمشاركات القليلة في النقاشات العامة التي يُسمح لي بالمشاركة فيها، وأود الاستمرار في هذا المجال. أشعر بأن ما أقوم به في بريطانيا يعمل على الضغط من الخارج أقل من التأثير من خلال التعليم؛ فلا يمكن الاستمرار في حملة مقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات من دون شرح للناس لماذا يجب فعل ذلك، وتزويدهم بالأدوات والخلفية اللازمة لفهم هذه الحركة وإضفاء شرعيتها.

كنا وسنظل دائمًا معلمين ونشطاء في كل الأوقات. من المهم أن نحاول الدمج والعثور على الوقت للتوازن بين الأفعال التي نقوم بها وعملية التثقيف، كما يجب ألا نكون مستعجلين جدا إذا لم يستوعب الناس مواقفنا على الفور، يستوجب علينا أن نظل صابرين ونشرح مواقفنا مرارًا وتكرارًا حتى يفهم الناس رؤيتنا.

فرانك بارات: أنا مهتم جدًا بمسألة التضامن. بخصوص المعنى الحقيقي للتضامن، ماذا يعني التضامن بالنسبة إلى غير الفلسطينيين؟ مع من نتضامن؟ وماذا لو قرّر من يمثّل الفلسطينيين أنهم يرغبون في دولة على 11 بالمئة من فلسطين التاريخية، وأنهم يرغبون في دولة نيوليبرالية رأسمالية؟ كيف يُفترض بي أن أكون في تضامن مع ذلك؟

إيلان بابيه: أولًا وقبل كل شيء، التضامن هو مع ضحايا سياسة وفكر محدد حتى لو لم يكونوا مُمثلين. إنك في تضامن مع معاناتهم، وتدعم محاولتهم للخروج من هذه المعاناة. الآن، تطرح سؤالًا مثيرًا للاهتمام. أعتقد أن جزءًا من التضامن يشبه الصداقة الحسنة. بوصفك صديقًا جيدًا، يمكنك أن تخبر صديقك أنك تفهم ما يقوم به؛ لكنك تعتقد أنه مخطئ. بالنسبة إلى أولئك الذين يتضامنون مع الشعب الفلسطيني، نجد أنفسنا في مناظرات مع أصدقاء جيدين ما زالوا يدعمون عملية

السلام وحل الدولتين، ونختلف معهم في ذلك. جزء من دورنا هو أن نخبرهم أننا نعتقد أنهم مخطئون. الافتراض في سؤالك ليس واقعيًا. لن يوافق أيّ فلسطيني على هذا الأمر، ومع ذلك -إذا حدث ذلك- فقد نضطر حينها إلى إعادة التفكير في مفهوم التضامن بشكل شامل. تلك المناظرات الجارية عضوية وتنبثق من الواقع؛ إننا لا نبتكرها. إذا كان لديك موقف يتعلق بنظام الدولة الواحدة أو الدولتين، أو بأي وسيلة ينبغي للفلسطينيين اتخاذها، فإن ذلك يجعلك على اتصال بالقضايا التي يواجهها الفلسطينيون بأنفسهم، ومن ثمّ أنت لست غريبًا عنها. سيكون إنهاء موقفك في المناظرات الجارية الحالية -التي تُعد مهمة جدًا- خيانة لروح التضامن. أدرك تمامًا أنه في بعض الأحيان يوجد موقف قومي يُفتى به؛ يقول: لأنك لست فلسطينيًا، لا يمكنك أن تعلق تعليقًا، ولا يحق لك أن تتوجه برأي. بالنسبة إلي، تتكون الحركات من الناس، والناس مختلفون بطبيعتهم، وليس للجميع أن يلتزموا بالقواعد نفسها. أعتقد أن التضامن يتمثل أيضًا في التوافق حول ما هو صواب وما هو خاطئ للقيام به. وما هي حدود المشاركة للأفراد الخارجيين؟ لا توجد إجابة جامدة وثابتة لهذا السؤال. عادة ما يُقال هذا النوع من الأقوال؛ مثل: «لا يمكنك أن تطالب بدولة واحدة إذا لم تكن فلسطينيًا أو إسرائيليًا» بهدف إسكات المناقشة. لا ينبغي أن نهدر وقتنا الثمين في الجدال حول هذه المسألة، وأعتقد أنه في هذه اللحظة، يدرك كل من يشارك ماذا يعني التضامن وما هي الحقوق التي تُمنح لك للقيام بها.

فرانك بارات: دعونا نتحدث عن «الحل». هل هناك حقًا مناقشة جارية حاليًا حول هذا الموضوع؟ يبدو أن الحل الثنائي، من وجهة نظر المؤسسات والحكومات، ما يزال هو الحل الوحيد المطروح على

الطاولة، عندما تشير إلى الدولة الواحدة، يسمونك -بعضهم- طوباوياً لا ينتمي إلى الواقع، أو يقولون إنك تعارض حق تقرير المصير اليهودي؛ حتى زعماء السياسة الفلسطينيون. على الرغم مما يجري على أرض الواقع، ما يزالون يدعمون حل ثنائية الدولة. والحقيقة أن الحل الأكثر عقلانية وإنسانية، وهو الدولة الواحدة، لم يتم بحثه والتفكير فيه بما يكفي من حيث الجوانب التطبيقية وكيفية التوصل إليه.

إيلان بابيه: أعتقد أن هناك أمرين يحدثان حاليًا: الأول يتعلق بتمثيل الفلسطينيين؛ حيث أصبح الأشخاص الذين يدعون تمثيل الفلسطينيين في الضفة الغربية يُعدّون ممثلين للشعب الفلسطيني بأكمله، بالنسبة إلى سكان الضفة الغربية، يُدركون لماذا حلّ الدولتين يبدو جذابًا. فقد يعني نهاية التحكم العسكري في حياتهم، وهذا أمر يمكن فهمه. لكن هذا يتجاهل الفلسطينيين الآخرين؛ مثل اللاجئين، والسكان في قطاع غزة، والمقيمين داخل إسرائيل. هذا أحد التحديات، وهناك فئات من الفلسطينيين، في رأيي، يعتقدون -بشكل خاطئ- أن هذا هو أسرع طريقة لإنهاء الاحتلال، ولكن أنا لا أوافق على ذلك. أنت على حق عندما تقول إن اتفاق أوسلو ضمن استمرار الاحتلال، ولم يحقق نهايته. السبب الثاني أن الحل الثنائي فيه منطقية. إنه فكرة غربية جدًا، اختراع مستعمر، تم تطبيقه في الهند وأفريقيا. هذا التقسيم، بينما يعدّ العالم غير الغربي عالمًا أكثر شمولية. أصبحت هذه الفكرة تقريبًا دينًا حين لا يمكنك الاستفسار عنها بعد الآن. يمكنك العمل على كيفية الوصول إليها. وفي رأيي، يجعل هذا النهج الذكي أناسًا يتبعونه بوصفه دينًا منطقيًا، فإذا شككت في عقلية ذلك، فستتعرض للانتقاد. بينما الكثير من الناس في الغرب يتشبثون بها. لن يغير أي شيء على أرض

الواقع آراءهم، وبطبيعة الحال أنت على حق؛ بعد خمس دقائق فقط على الأرض ستدرك أن الدولة الواحدة موجودة بالفعل، إنها نظام غير ديمقراطي، نظام فصل عنصري. لذا علينا فقط التفكير في كيفية تغيير هذا النظام، ولا حاجة إلى التفكير في حل الدولتين، وعلينا التفكير في كيفية تغيير العلاقات بين المجتمعات، وكيفية التأثير على البنية السلطوية الحالية.

فرانك بارات: صحيح، لذلك -كما تقول- لماذا يُصر الأشخاص ذوو الذكاء والعقلانية على أن حل الدولتين هو الخطوة الضرورية الأولى نحو تحسين الوضع؟ حضرت العديد من المحاضرات حول هذا الموضوع؛ لكن ما يزال لدي تساؤلات. كيف يمكن أن يتم تطبيق هذا الحل عمليًا؟

إيلان بابيه: هذا يعود مجددًا إلى النظرة الغربية المنطقية تجاه الواقع؛ تقول إنه يمكنني دعم ما يمكنني تحقيقه، وليس ما أرغب فيه. في الوقت الحالي، يبدو أن هناك تحالفًا واسعًا لمصلحة حلّ الدولتين، ولذلك نتجه نحوه. ونحن لا نقوم بتقييم الأبعاد الأخلاقية لهذا الحل؛ حتى لو كان من الممكن أن يؤدي إلى تغيير الواقع فيما بعد. هذه الفكرة، إنها نهج معقول إلى حد ما، إلا أنها مجنونة تمامًا لأنها ليست ذات صلة بالصراع. إنها متعلقة بكيفية رغبة إسرائيل في أن يقبل العالم هذه الفكرة التي ابتُكرت في عام 1967، وتشير إلى أنها بحاجة إلى معظم الأراضي التي احتلتها آنذاك، لكنها على استعداد لمنح بعض الحكم الذاتي للفلسطينيين في تلك المناطق. هذا هو النقاش داخل إسرائيل. وليس أبدًا عن المبادئ. إسرائيل بحاجة دائمًا إلى الدعم الدولي. إنها تحتاج إلى أن تتم المصادقة على سياساتها من قبل المجتمع الدولي.

كما أنها تحتاج إلى ممثل فلسطيني، في عام 1993، فوجئوا عندما وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على قبول منطقة حكم ذاتي صغيرة في جزء صغير من الضفة الغربية، وتركت الباقي لإسرائيل. هذا هو حل الدولتين الذي يُحاول الجميع إقناعنا بأنه السبيل الوحيد للمضيّ قدمًا. والمشكلة هي أنه لا يمكن لأيّ فلسطيني أن يقبل بهذا الحل، وهذا هو سبب استمرار الصراع. مكتبة سُر مَن قرأ

فرانك بارات: مضت عشر سنوات منذ وفاة إدوارد سعيد، أحد أبرز الفلسطينيين، هو ومحمود درويش، اللذين كان المجتمع الفلسطيني يرى فيهما أنموذجًا. أعرف أن لديك علاقة شخصية جيدة به، هل يمكنك أن تختم بالحديث عن إدوارد سعيد، والدور الذي أداه في النضال في حياته؟

إيلان بابيه: أفتقده بشدة. لا أعتقد أن الفلسطينيين وحدهم من يرى فيه مثالًا ومصدر إلهام للقضية. هو أحد أهمّ المفكرين في النصف الثاني من القرن الماضي. كنا جميعًا نرى فيه مصدر إلهام. في القضايا المتعلقة بالمعرفة، والأخلاق، والنشاط، كنا نتطلع إليه؛ ليس فقط فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. نفتقد أسلوبه المتكامل في معالجة القضايا، ونظرته إلى الأمور من منظور شامل. حين تفقد شخصًا مثله، يظهر لك من يرى أن عملية تقسيم فلسطين من قبل الحكومة الإسرائيلية واقع يجب التعامل معه. علينا أن نقاوم الانقسام الفكري والثقافي والجغرافي الذي تفرضه إسرائيل علينا -يهودًا وفلسطينيين- من أجل العودة بخطة أكثر حيوية تسمح للجيل الثالث من المستوطنين اليهود والسكان الأصليين من الفلسطينيين بالتعايش في المستقبل.

فرانك بارات: السؤال الأخير لإيلان: هل تُحضّر لكتابٍ ما في الوقت الحالي؟

إيلان بابيه: عدة كتب في الحقيقة. أحدها سيُنشر في الشتاء القادم اسمه «فكرة إسرائيل»، يتحدث عن إنتاج المعرفة في إسرائيل. وفي عام 2015، سينشر كذلك كتابي حول تاريخ إسرائيل واحتلال الضفة الغربية: فلسطين: السجن الكبير.

الفصل السادس

داخل الولايات المتحدة الأمريكية[1]

فرانك بارات: ما هو تعريف «المفاوضات» حسب الخطاب الإسرائيلي-الأمريكي؟ ولماذا تتجاوب السلطة الفلسطينية معهم؟

تشومسكي: من منظور الولايات المتحدة، تعدّ المفاوضات مجرد وسيلة يمكن من خلالها دعم استمرار إسرائيل في تمرير سياساتها، وأخذ كلّ ما تريده من الضفة الغربية، أو فرض الحصار على قطاع غزة وعزل الاثنين بعضهما عن بعض. تأتي بطبيعة الحال من ضمن تلك السياسات عملية احتلال الجولان، التي أعطتها «المفاوضات» في السنوات العشرين التي تلت اتفاق أوسلو الغطاء السياسي المناسب لذلك.

فرانك بارات: لماذا تتجاوب وتتفاعل السلطة الفلسطينية مع تلك المفاوضات، المرة تلو المرة؛ على الرغم من علمها بماهية هذه المفاوضات...؟

تشومسكي: أعتقد أن اليأس يدفعهم إلى ذلك. بإمكانك أن تتساءل عما إذا كانت المشاركة في المفاوضات قرارًا صائبًا أو لا؛ لكن عليك أن تقر كذلك أنّهم لا يملكون العديد من البدائل.

---

1 تم تسجيل هذه المحادثة بين نعوم تشومسكي وفرانك بارات بتاريخ 6 سبتمبر 2013، وتم تنقيحها وتحريرها بعد ذلك. نشرت لأول مرة في مجلة «وقف إطلاق النار» (Ceasefire Magazine) بتاريخ 7 سبتمبر 2013.

فرانك بارات: إذاً، برأيك إن الدخول في هذه المفاوضات والقبول بالعمل -وفق إطارها- هو من أجل البقاء فقط بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية؟

تشومسكي: لو قاموا برفض المشاركة في هذه المفاوضات، فستتهاوى قاعدة الدعم المقدّم لهم. هم يعيشون على المساعدات؛ كون إسرائيل حرصت على ألا يكون لهم اقتصاد حقيقي منتج. تشبه الدولة الفلسطينية ما يطلق عليه في اللغة اليديشية (Shnorrer Society) المجتمع العالة: تقترض وتعيش على الأموال التي تحصل عليها.

ليس واضحًا إذا ما كان لديهم خيار أفضل من ذلك؛ لكنهم لو قرروا عدم الانصياع للمطالبات الأمريكية لهم بالدخول في المفاوضات، ربما لأن شروطها مجحفة بحقهم، فسيتلاشى الدعم الذي يحصلون عليه سريعًا. لديهم الآن شيء من الدعم -الدعم الخارجي تحديدًا- الذي يسمح للنخبة الفلسطينية بالعيش حياة كريمة نسبيًا، تصل إلى الرفاهية والبذخ في بعض الأحيان؛ في الحين الذي ينهار فيه المجتمع الفلسطيني أمامهم.

فرانك بارات: على ذلك، هل يمكننا اعتبار غياب دور السلطة الفلسطينية أمرًا سيئًا؟

تشومسكي: يعتمد ذلك على البدائل المتاحة. لو تم السماح لمروان البرغوثي بالدخول في المجتمع والتفاعل معه، كما حدث مع نيلسون مانديلا، فسيكون لذلك تأثير يشبه عملية الإنعاش للمجتمع الفلسطيني؛ ما قد يدفعهم إلى رفع سقف مطالباتهم، لكن علينا كذلك أن نتذكر أن الفلسطينيين لا يملكون العديد من الخيارات.

لنعد بالذاكرة إلى بداية فترة اتفاقية أوسلو، قبل عشرين سنة. كانت هناك محادثات قائمة: محادثات مدريد، وكان يمثل الجانب الفلسطيني حيدر عبد الشافي؛ القومي الوطني الذي يكنّ له المجتمع الفلسطيني الكثير من الاحترام. كان عبد الشافي يرفض الموافقة على الشروط الأمريكية-الإسرائيلية، التي نصت على إمكانية استمرار التوسع الاستيطاني الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وبذلك توقفت المفاوضات.

في تلك الأثناء، قام عرفات والفلسطينيون في الخارج بالوصول إلى السلطة بالتحايل عبر بوابة اتفاقية أوسلو. كان عبد الشافي معارضًا لذلك؛ حتى إنه لم يحضر مراسم الاحتفال المسرحي والخالي من القيمة الذي قام عرفات فيه بمصافحة رابين تحت رعاية بيل كلينتون. لم يحضر الاحتفال لأنه كان يعرف أنها خيانة لأنه صاحب مبدأ، لم يتمكن من تحقيق أي نتيجة. لن نتمكن نحن أيضًا من تحقيق أي نتيجة ما لم يكن هناك دعم كبير من الاتحاد الأوروبي، ودول الخليج العربي، والولايات المتحدة دون أدنى شك.

فرانك بارات: برأيك، بالنظر إلى ما يحدث في سورية، هل تشكل تلك الأحداث تهديدًا للوضع القائم؟ وهل يمكن لتلك الأحداث أن تؤثر على المناطق المحيطة بها؟

تشومسكي: أعتبر ما يحدث في سورية انتحارًا. الأمر أشبه بقصة رعب تزداد سوءًا يومًا بعد يوم، ولا يوجد أيّ بصيص أمل حين ننظر إلى الأمام. ما قد يحدث -إن استمرت الأحداث الحالية- هو أن تنقسم سورية إلى ثلاثة أقاليم: إقليم الكرد -الذي يتكون في الوقت الحالي-

والذي قد ينفصل عن الدولة السورية للانضمام مع إقليم كردستان في العراق، وقد يكون ذلك بالاتفاق مع تركيا.

أما بالنسبة إلى بقية الدولة، فستنقسم بين المناطق التي يسيطر عليها نظام الأسد الوحشي، ومناطق أخرى تسيطر عليها الميليشيات؛ التي تتراوح من ميليشيات دينية متطرفة إلى أخرى مدنية وديمقراطية. في هذه الأثناء، تراقب إسرائيل هذه الأحداث وتشعر بالسعادة حيالها.

تناسب هذه الأحداث الولايات المتحدة؛ لأنهم لا يريدون الاستقرار في المنطقة. لو أرادت الولايات المتحدة وإسرائيل دعم الثوار - وهو أمر لا يريدونه بالتأكيد- فإن بإمكانهم ذلك، من دون أيّ تدخل عسكري حتى. على سبيل المثال، لو قامت إسرائيل بحشد قواتها على ضفاف الجولان -الضفاف السورية التي صار العالم اليوم يتقبل فكرة احتلال إسرائيل لها- فستجبر قوات الأسد على التوجه نحو الجنوب، وهو ما سيخفف الضغط على الثوار بطبيعة الحال، لكن لا يبدو أن ذلك سيحدث، إنهم لا يقدمون حتى أيّ نوع من الدعم الإنساني للاجئين ولا أي شكل آخر من المساعدات.

كل المؤشرات تدل على أن الولايات المتحدة وإسرائيل سعداء بما يحدث في سورية اليوم؛ كون إسرائيل تنعم في الوقت الحالي بما يطلق عليه «فيلا وسط الغابة». المكان الآمن الوحيد في المنطقة. قرأت مقالة مثيرة للاهتمام على صحيفة هاآرتس للكاتب ألوف بين (Aluf Benn)، الذي تحدث عن ذهاب الإسرائيليين إلى الشواطئ والاستمتاع، والمباركة بعضهم لبعض كونهم يمتلكون «فيلا وسط الغابة»، في الوقت الذي تتقاتل فيه الوحوش خارج هذه الفيلا. وبطبيعة الحال، إن إسرائيل لا تقوم بعمل أيّ شيء سوى الدفاع عن نفسها في

الوقت الحالي، يعجبهم الوضع القائم، ولن يقوموا بعمل شيء تجاهه، والولايات المتحدة أيضًا تشترك معها في ذلك.

فرانك بارات: ماذا عن الحديث عن نوايا أمريكا في الهجوم على نظام الأسد؟ هل تعتقد أن ذلك سيحدث؟

تشومسكي: قصف؟

فرانك بارات: نعم.

تشومسكي: حسنًا، أعتقد أن هناك نقاشًا مثيرا للاهتمام يحدث في الولايات المتحدة اليوم. يعارض السياسيون من أقصى اليمين، اليمين المتطرف، فكرة القصف، ولكن لأسباب أخرى لا تعجبني. يعارضون القصف لأنهم يرون أنه «إهدار للموارد وأن حل الأزمة ليس من مسؤولياتهم»، كما لو أنهم يقولون: «من سيدافع عنا في حال تعرضنا للهجوم؛ كوننا نكرس مجهودنا في الخارج...؟»، ذلك بالنسبة إلى اليمين المتطرف. أما بالنسبة إلى اليمين المعتدل؛ مثل الكاتب ديفيد بروكس (David Brooks) في صحيفة نيويورك تايمز، فإنّه يقدّم أفكارًا لها أبعاد فكرية؛ إنّهم يرون أنّ انسحاب أمريكا من المنطقة لن يكون له تأثير يساهم في «تعديل الأوضاع». حسب بروكس، إن وجود الولايات المتحدة في المنطقة له دور في خلق الموازنات المطلوبة وتحسين الأوضاع، كما يحدث في العراق على سبيل المثال. في حال سحبنا قواتنا من المنطقة، لن تكون لنا القدرة على خلق مثل هذه الموازنات وتحسين الأوضاع.

هذه هي النظرة السائدة في أوساط اليمين الفكرية، وتصل حتى إلى الديمقراطيين الليبراليين، وهكذا. هناك الكثير من الأحاديث حول دور الولايات المتحدة في المنطقة، وإذا ما كان عليها «ممارسة دورها

في حماية المنطقة». انظر إلى السجلات الأمريكية حول موضوع «المسؤولية عن الحماية» (Responsibility to protect, R2P). مجرد إمكانية النطق بهذه الكلمات يخبرنا شيئًا خارقًا للعادة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك عن الفكر الغربي بشكل عام.

وبالتأكيد، يأتي كل ذلك النقاش بعيدًا عن حقيقة انتهاك الولايات المتحدة للقوانين الدولية. صرح أوباما في الفترة الأخيرة أنه لم يقم باختلاق «الخط الأحمر»؛ لكن العالم هو من فعل ذلك من خلال مؤتمراته في الحرب على الأسلحة الكيماوية. في الحقيقة، هناك اتفاقية عالمية تتعلّق بهذا الموضوع لم تصادق إسرائيل عليها وتجاهلتها الولايات المتحدة تمامًا؛ حين قامت بدعم استخدام صدام حسين الأسلحة الكيماوية بشكلٍ وحشي. اليوم، يستخدمون هذه الواقعة من أجل إدانة نظام صدام حسين، متجاهلين حقيقة أن العملية كانت مدعومة من قبل حكومة رونالد ريغان. وبطبيعة الحال، لم تستطع المؤسسات والاتفاقيات الدولية منع حدوث ذلك.

لا يوجد شيء اسمه «مسؤولية الدفاع»، إنها مجرد كذبة تتداول في الأوساط الفكرية الغربية. هناك قرار، قراران في الحقيقة، تم تمريرهما في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ لا يتحدث أيٌّ منهما عن «مسؤولية الدفاع»، ولا يشيران إلى إمكانية التدخل إلّا في ظروف استثنائية منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. هناك نسخة أخرى يتبناها الغرب وحلفاؤه حيال هذا الموضوع: «إمكانية التدخل العسكري من قبل المنظمات الإقليمية في مناطق سيطرتهم دون الرجوع إلى مجلس الأمن».

عندما نترجم هذه العبارة إلى لغة الواقع نجد أنها تعني إمكانية تدخل الولايات المتحدة وقوات الناتو واستخدام العنف دون الرجوع إلى مجلس الأمن وأخذ موافقته. هذا ما يعنيه الغرب حين يتحدث عن «مسؤولية الأمن». وقد كان ذلك سيكون هزليًا لو لم يكن كارثيًا.

القسم الثاني

انعكاسات

الفصل السابع

حصار غزة، جرائم إسرائيل، ومسؤوليتنا تجاه ذلك[1]

نعوم تشومسكي

في الساعة الثالثة صباحاً بتوقيت غزة، 9 يوليو 2014، في خضم التدريبات الإسرائيلية الوحشية الأخيرة، تلقيت اتصالاً هاتفيًّا من صحفي فلسطيني شاب في غزة. في الخلفية، كنت أسمع طفله الرضيع ينوح وسط أصوات الانفجارات والطائرات النفاثة، مستهدفةً أي مدني يتحرّك، كما أنها كانت تضرب البيوت أيضًا. لقد رأى الصحفي صديقه في سيارة عليها كلمة «صحافة» بشكل واضح، رآه ينفجر بعيدًا. وسمع صرخات في الجوار إثر الانفجار؛ لكنه لم يستطع الخروج وإلّا كان هدفًا محتملًا للعدو. هذا حي هادئ، لا توجد فيه أهداف عسكرية باستثناء الفلسطينيين الذين يُعدّون أهدافًا للمعدات العسكرية الإسرائيلية المزودة من الولايات المتحدة عالية التقنية. قال الصحفي إن 70٪ من سيارات الإسعاف قد دُمّرت، وعليه قُتل أكثر من سبعين شخصًا، وما بين الثلاث مئة أو نحو ذلك كانوا جرحى؛ ثلثهم من النساء والأطفال، وقلة من نشطاء حماس، وآخرون من مواقع إطلاق الصواريخ قد أصيبوا، فقط العدد المعتاد من الضحايا.

---

1 نُشرت هذه المقالة في مجلة Z، 12 يوليو 2014.

من المهم فهم شكل الحياة في غزة عندما تكون تصرفات إسرائيل «مقيّدة» بين أزمات مصنّعة مثل هذه. هناك تصوير جيد في تقرير إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA) من قبل مادس جيلبرت Mads Gilbert الطبيب النرويجي الخبير والشجاع الذي عمل على نطاق واسع في غزة؛ بما في ذلك عمله خلال عملية «الرصاص المصبوب» الشريرة والقاتلة. إن الوضع كارثي من جميع النواحي، لكن بالنسبة إلى الأطفال فقط، يفيد جيلبرت: «الأطفال الفلسطينيون في غزة يعانون للغاية؛ فقد تأثرت نسبة كبيرة منهم بنظام سوء التغذية الناجم عن الحصار الذي تفرضه إسرائيل. يبلغ معدّل انتشار فقر الدم عند الأطفال دون السنتين في غزة نسبة 72.8٪، بينما تم رصد انتشار الهزال بنسبة 34.3٪، والتقزّم بنسبة 31.4٪، ونقص الوزن بنسبة 31.45٪». ويزداد الوضع سوءًا مع تقدمك في قراءة التقرير.

حينما تتصرف إسرائيل «بشكل جيد»، يُقتل طفلان فلسطينيان على الأقل كل أسبوع، وهي عادة تعود إلى أكثر من 14 عامًا. إن السبب الكامن وراء هذا التصرف هو الاحتلال الإجرامي ومحاولات تقليص الحياة الفلسطينية الباقية في غزة؛ بينما الفلسطينيون مقيدون في كانتونات غير قابلة للحياة في الضفة الغربية، وتتولى إسرائيل ما تريد؛ ذلك كله بانتهاك متزايد للقانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن الصريحة، دون الحاجة إلى ذكر دناءة أخلاقهم. وسيستمر ذلك باستمرار دعم واشنطن وتسامح أوروبا- ومعه يستمر عارنا.

الفصل الثامن

تاريخ مختصر

حول تصاعد الإبادات الجماعية في الأراضي المحتلة[1]

إيلان بابيه

في مقال سبتمبر 2006 للانتفاضة الإلكترونية، عُرّفت السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة بأنها إبادة جماعية.

يشير الهجوم الإسرائيلي الحالي على غزة إلى أن هذه السياسة مستمرة بلا انقطاع. هذه العبارة مهمة لأنها تعبر عن العمل الهمجي الإسرائيلي -آنذاك والآن- ضمن سياق تاريخي أوسع.

يشعر الناس في غزة وفي أماكن أخرى في فلسطين بخيبة أمل بسبب عدم وجود أيّ رد فعل دولي على المذابح والدمار الذي خلفه الهجوم الإسرائيلي حتى الآن في قطاع غزة. يبدو أن عدم القدرة، أو عدم الرغبة في التصرف هو أولًا وقبل كل شيء قبول بالرواية الإسرائيلية والجدال للأزمة في غزة. قامت إسرائيل بتطوير واضح للأحداث حول المذبحة

---

1 مأخوذ عن مقال: «إسرائيل وجريمة الإبادة الجماعية المتصاعدة في قطاع غزة» منشور في موقع الانتفاضة الإلكتروني بتاريخ 13 يوليو،2014، وكذلك مقال: «مجزرة غزة 2014 من منظور تاريخي»، مركز تبادل المعلومات، 23 أغسطس 2014.

الحالية في غزة: إنّها مأساة ناجمة عن هجوم صاروخي من حماس على الدولة اليهودية، ومن ثمّ كان على إسرائيل أن تدافع عن دولتها.

في حين أنّ وسائل الإعلام الغربية السائدة والأوساط الأكاديمية والسياسيين قد تكون لديهم تحفظات على القوة التي تستخدمها إسرائيل بشكل متناسب؛ إلا أنهم يقبلون جوهر هذه الحجة. إن هذه الرواية مرفوضة تمامًا في عالم النشاط السيبراني والإعلام البديل؛ حيث يظهر شجب ووصم الأفعال الإسرائيلية بكونها جريمة حرب واسعة الانتشار ولا خلاف عليها.

إن الاختلاف الرئيس بين التحليلين (من الأعلى ومن الأسفل) هو رغبة النشطاء في دراسة أعمق للسياق الأيديولوجي والتاريخي للعمل الإسرائيلي الحالي في غزة. إن التقييم التاريخي ووضع سياق الهجوم الإسرائيلي الحالي على غزة والهجوم السابق له منذ عام 2006 يفضح بوضوح سياسة الإبادة الجماعية الإسرائيلية هناك. سياسة تدريجية للقتل الجماعي الذي لم يكن نتاج نية قاسية؛ بل هو نتيجة حتمية للاستراتيجية الإسرائيلية الشاملة تجاه فلسطين بشكل عام والمناطق التي احتلتها عام 1967 على وجه الخصوص.

لا بد من الإصرار على هذا السياق؛ ذلك أن البروباغاندا الإسرائيلية تحاول مرارًا وتكرارًا رواية سياساتها على أنها خارج السياق، وتحويل الحجة التي وُجدت لكل موجة دمار سابقة إلى المبرر الرئيس لموجة أخرى من المذابح العشوائية في ميادين القتال في فلسطين.

إن الاستراتيجية الصهيونية المتمثلة في اعتبار سياساتها الوحشية أنها رد مخصص على الفعل الفلسطيني، قديمة قدم الوجود الصهيوني في فلسطين نفسها. وقد تم استخدامها مرارًا وتكرارًا بوصفها مبررًا

لتنفيذ الرؤية الصهيونية لمستقبل فلسطين التي تضم عددًا قليلًا جدًّا -إن وجد- من الفلسطينيين الأصليين.

لقد تغيرت وسائل تحقيق هذا الهدف على مر السنين؛ إلا أن الصيغة ظلت كما هي: أيًّا كانت الرؤية الصهيونية لدولة يهودية؛ فإنها تتحقق فقط بعدم وجود عدد كبير من الفلسطينيين فيها. وفي الوقت الحاضر، الرؤية هي أن تمتد إسرائيل على كامل فلسطين التاريخية؛ حيث ما يزال يعيش ملايين من الفلسطينيين.

إن موجة الإبادة الجماعية الحالية تشابه الموجات السابقة؛ لها خلفية أكثر إلحاحًا. وُلدت من محاولة لإفساد القرار الفلسطيني بتشكيل حكومة منسجمة حتى الولايات المتحدة لا تستطيع الاعتراض عليها.

أدى انهيار مبادرة «السلام» اليائسة، التي أطلقها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، إلى إضفاء الشرعية على النداء الفلسطيني للمنظمات الدولية لوقف الاحتلال. في الوقت نفسه، حظي الفلسطينيون بمباركة دولية واسعة النطاق للمحاولة الحذرة التي مثلتها حكومة الوحدة الوطنية لوضع استراتيجية مرة أخرى لسياسة منسقة بين مختلف المجموعات والأجندات الفلسطينية.

منذ يونيو 1967، بحثت إسرائيل عن طريقة للمحافظة على الأراضي التي احتلتها دون التعرض لدمج سكان تلك الأراضي الفلسطينيين الأصليين مع مواطنيها الذين يحملون حقوقًا. طوال ذلك الوقت، شاركت إسرائيل في تمثيلية «عملية السلام» للتستر أو لكسب الوقت لطرح سياساتها الاستعمارية المتحيزة على تلك الأراضي.

في العقود الماضية، ميّزت إسرائيل بين المناطق التي ترغب في السيطرة عليها بشكل مباشر، والأراضي التي ستديرها بشكل غير مباشر. وذلك بهدف تقليص عدد السكان إلى الحد الأدنى من خلال، من بين عدة وسائل، التطهير العرقي، والتضييق الاقتصادي والجغرافي. في الواقع، إن تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق «يهودية» و«فلسطينية» حقيقة يمكن لمعظم الإسرائيليين التعايش معها بشرط أن يرضى الفلسطينيون سكان البانتوستانات عن حبسهم داخل هذه السجون الضخمة. إن الموقع الجيوسياسي للضفة الغربية يخلق انطباعًا في إسرائيل - على الأقل- أن من الممكن تحقيق ذلك التقسيم دون توقع قيام انتفاضة ثالثة أو استنكار دولي واسع.

في المقابل لم يرضخ قطاع غزة لهذه الاستراتيجية بسهولة بسبب موقعها الجيوسياسي الفريد. منذ عام 1994 إلى أن تولّى أرييل شارون السلطة بصفته رئيسًا للوزراء في أوائل الألفينيات، كانت الاستراتيجية المتبعة هي تحويل غزة إلى حي يهودي (الغيتو)؛ على أمل أن يتم سقوط سكانها - بمعدل 1.8 مليون بدءًا من اليوم- في غياهب النسيان الأبدي.

إلا أن الغيتو (الحي اليهودي) يعدّ متمردًا وغير قادر على العيش في ظل ظروف التضييق والعزلة والمجاعة والانهيار الاقتصادي؛ حيث بدا أن من المستحيل ضم الغيتو إلى مصر، سواء في عام 1948 أم في عام 2014. في عام 1948 توغّلت إسرائيل في غزة (قبل أن تصبح قطاعًا) وقامت بطرد مئات الآلاف من اللاجئين من منطقتي النقب الشمالي والساحل الجنوبي؛ إذ كانت إسرائيل تأمل خروجهم من فلسطين.

بعد عام 1967 بفترة، أرادت إسرائيل أن تحافظ على الضفة الغربية بوصفها بلدة توفر العمالة غير الماهرة من دون أي حقوق إنسانية أو مدنية. ولكن عندما قاوم الشعب المحتل استمرار القمع في الانتفاضتين، تم تقسيم الضفة الغربية إلى البانتوستانات محاطة بالمستعمرات اليهودية، إلّا أن التقسيم لم ينجح في قطاع غزة. لم يستطع الإسرائيليون أن يفعلوا بالقطاع ما فعلوه بالضفة الغربية.

لذلك لجؤوا إلى استخدام أفظع الأسلحة وأشدها فتكًا لتدمير الضفة الغربية، ما أدى إلى نتيجة حتمية سببها هذه الأفعال المتراكمة، وهي نتيجة دموية.

في 15 مايو، قتلت القوات الإسرائيلية اثنين من الشباب الفلسطيني من قرية بيتونيا في الضفة الغربية، وصوروا عملية قتلهما برصاصة قناص بدم بارد. تم إضافة اسمي القتيلين - نديم نوارا ومحمد أبو الطاهر - إلى قائمة طويلة من عمليات قتل مماثلة في الشهور والسنوات الأخيرة.

ربما كان قتل ثلاثة من المراهقين الإسرائيليين؛ اثنان منهم من القُصَر، في يونيو في الضفة الغربية، انتقامًا لمقتل الأطفال الفلسطينيين. ولكن على الرغم من كل أعمال النهب التي ارتكبها الاحتلال القمعي، أتاح الحجة أولًا وقبل كل شيء لتدمير الوحدة الهشة في الضفة الغربية، وهي الوحدة التي تلت قرار السلطة الفلسطينية بالتخلي عن «عملية السلام» ومناشدة المنظمات الدولية للتحرك بالحكم على إسرائيل وفق معيار حقوق الإنسان والحقوق المدنية. إن هذه التطورات أثارت القلق في إسرائيل.

خلق الاحتلال كذلك حجةً لتحقيق الحلم القديم المتمثل في محو حماس من غزة؛ حتى يمكنهم إلغاء الغيتو مرة أخرى.

منذ عام 1994، وحتى قبل ظهور قوة حماس في قطاع غزة، أوضح موقع قطاع غزة الجيوسياسي الخاص جدًّا أن أي عمل عقابي جماعي -كالذي يحدث الآن- لا يمكن أن يكون إلا عملية قتل وتدمير جماعية، وبعبارة أخرى: إبادة جماعية مستمرة.

معرفة أمر مثل هذا لم يمنع الجنرالات الذين أصدروا أوامر بقصف الناس جوًّا وبحرًا وأرضًا. إن عملية تقليص أعداد الفلسطينيين في جميع أنحاء فلسطين التاريخية ما تزال هي الرؤية الصهيونية. وفي غزة، يتم تنفيذها بأبشع الأشكال اللاإنسانية.

كما في الماضي، يتم تحديد توقيت الإبادة الجماعية من خلال عدة اعتبارات إضافية. ما تزال الاضطرابات الاجتماعية الداخلية لعام 2011 مشتعلة، ولفترة من الوقت كانت هناك مطالبة شعبية بخفض النفقات العسكرية وتحويل هذه الأموال من ميزانية «الدفاع» المتضخمة إلى الخدمات الاجتماعية. وقد وصف الجيش هذا الاحتمال بأنه أشبه بالانتحار. ولا يوجد شيء يماثل العملية العسكرية لكبت أي صوت يطالب الحكومة بخفض نفقاتها العسكرية.

تظهر السمات البارزة للمراحل السابقة في هذه الإبادة الجماعية المتزايدة في هذه الموجة أيضًا. ونستطيع أن نشهد الدعم اليهودي الإسرائيلي الداعم لمذبحة المدنيين في قطاع غزة مع انعدام صوت المعارضة. تظاهر عدد قليل من المعارضين لهذه المذبحة في تل أبيب، لكنهم تعرضوا للضرب على يد مثيري الشغب من اليهود، وذلك حدث على مرأى من الشرطة الذين لم يحركوا ساكنًا.

كما هو معتاد، يصبح الوسط الأكاديمي جزءًا من الآلية، كما هو الحال في الجامعة الخاصة المرموقة والمركز متعدد التخصصات: هرتسليا، وهو مركز يملك «مقرًا مدنيًّا» يتطوع فيه الطلاب ليكونوا بمنزلة أبواق في البروباغاندا في الخارج. كذلك عرضت جامعات مختلفة على الدولة هيئاتها الطلابية للمساعدة والنضال من أجل دعم إسرائيل إلكترونيًا وفي وسائل الإعلام البديلة.

بالإضافة إلى الإعلام الإسرائيلي الذي اتبع خطة الحكومة، فلم يظهر أي صور للكارثة الإنسانية التي أحدثتها إسرائيل في غزة. وأخبرت شعبها بأن «العالم يفهمنا ويقف وراءنا». وهذا التصريح صحيح إلى حدّ ما حيث تواصلت النخب السياسية في الغرب لتوفير الحصانة القديمة للدولة اليهودية. والمثال على ذلك المناشدة التي وجهتها الحكومات الغربية إلى المدعي العام في محكمة العدل الدولية في لاهاي بعدم النظر في الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في غزة. وقد اتبعت وسائل إعلام أخرى ما قام به الإعلام الإسرائيلي مبررين تصرفات إسرائيل؛ بما في ذلك وسائل الإعلام الفرنسية، وخصوصًا قناة فرنسا 24، وقنوات الـ BBC، التي تواصل بشكلٍ مخجل ترديد البروباغندا الإسرائيلية. وهذا ليس أمرًا مفاجئًا؛ لأن الجماعات المؤيدة لإسرائيل تواصل بلا كلل أو ملل نشر قضية إسرائيل في فرنسا وباقي أوروبا كما تفعل كذلك في الولايات المتحدة.

تعتمد هذه التغطية الإعلامية المشوهة أيضًا على شعور رائج بين الصحفيين الغربيين؛ بأن ما يحدث في غزة بدأ يتضاءل أثره مقارنة بالفظائع التي تقع في العراق وسورية. مثل هذه المقارنات غالبًا ما تتم دون العودة إلى التاريخ من منظور واسع؛ حيث إن إطالة النظر في تاريخ

الفلسطينيين من شأنه أن يشكل وسيلة أفضل لفهم وتقييم معاناتهم مقارنةً بالمذابح التي تُرتكب في أماكن أخرى.

ليست الرؤية التاريخية الواسعة فقط هي التي ستجعلنا نفهم المذبحة في غزة بشكل أفضل، بل أيضًا مطلوب منا عمل مقاربة جدلية «ديالكتيكية» توضح العلاقة بين حصانة إسرائيل والتطورات المروعة التي تحدث في أماكن أخرى؛ حيث إن التجرد من الإنسانية واضح في العراق وسورية، بل هو مرعب. كذلك هو الحال في غزة. إلا أن الفرق بين هذه الحالات والوحشية الإسرائيلية هو أن الأولى تتم إدانتها باعتبارها همجية وغير إنسانية في جميع أنحاء العالم، بينما في تلك التي ترتكبها إسرائيل ما تزال مرخصة، بل يوافق عليها رئيس الولايات المتحدة، وزعماء الاتحاد الأوروبي، وأصدقاء آخرون لإسرائيل في العالم.

سواء كانت العملية حرق شاب فلسطيني من القدس حيًا، أم إطلاق النار على اثنين آخرين من أجل المتعة في بيتونيا، أو ذبح عائلات كاملة في غزة؛ هي كلها أفعال لن تتم إلا إذا جُرّدت الضحية من إنسانيتها. إن الفرصة الوحيدة لنجاح النضال ضد الصهيونية في فلسطين هي الفرصة التي تقوم على أجندة حقوق الإنسان والحقوق المدنية، لا تفرق بين انتهاك وآخر، وكذلك لا تفرق بين الضحية والجاني.

كل من يرتكب الجرائم الفظيعة في العالم العربي ضد الأقليات المضطهدة والمجتمعات العاجزة، بالإضافة إلى الإسرائيليين الذين يرتكبون هذه الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، يجب أن يُحكم عليهم جميعًا بالمعايير الأخلاقية نفسها. إنهم جميعًا مجرمو حرب، على الرغم من أنهم في فلسطين قضوا فترة أطول من أي أحد آخر. في الحقيقة لا يهم ما هي الهوية الدينية لهؤلاء الأشخاص الذين يرتكبون أبشع

الجرائم، وسواء أطلقوا على أنفسهم جهاديين، أم يهودًا، أم صهاينة، يجب معاملتهم بالطريقة نفسها.

إن العالم الذي يتوقف عن استخدام المعايير المزدوجة في التعامل مع إسرائيل، سيكون عالمًا أكثر فاعلية في رده على جرائم الحرب في كل مكان آخر في العالم.

إن وقف الإبادة الجماعية المستمرة في غزة واستعادة جميع الحقوق الإنسانية والمدنية الأساسية للفلسطينيين أينما كانوا - بما في ذلك حق العودة- هي الطريقة الوحيدة التي تمنح القضية آفاقا جديدة للتدخل الدولي الحقيقي في الشرق الأوسط كله.

الفصل التاسع

كابوس في غزة

مكتبة
t.me/soramnqraa

نعوم تشومسكي

إن هدف إسرائيل من كل الجرائم التي قامت بها في الهجوم الأخير على غزة بسيط: «الهدوء من أجل الهدوء»، وهذا بالنسبة إلى إسرائيل العودة إلى الوضع الطبيعي.

أما بالنسبة إلى الضفة الغربية، فالطبيعي أن إسرائيل تواصل بناء المستوطنات غير القانونية حتى تتمكن من دمج الضفة الغربية مع إسرائيل أيًّا كان الثمن، وفي الوقت نفسه يُحال الفلسطينيون إلى العيش في كانتونات لا يمكن العيش فيها، وذلك لإخضاعهم للقمع والعنف.

بينما بالنسبة إلى غزة، فالطبيعي هو العيش البائس تحت ظل حصار قاس ومدمر، تقوم إسرائيل بإدارته حيث تسمح للفلسطيني بالبقاء على قيد الحياة فقط لا غير.

وبالنسبة إلى الأربع عشرة سنة الماضية، الطبيعي أن إسرائيل تقتل أكثر من طفلين فلسطينيين في الأسبوع.

اندلعت الاحتجاجات الإسرائيلية الأخيرة في الضفة الغربية المحتلة بعد مقتل ثلاثة فتيان إسرائيليين من إحدى المستوطنات. قبل شهر من هذا الحدث، قُتل اثنان من الفتية الفلسطينيين إثر إطلاق للنار في

الضفة الغربية، وتحديدًا في رام الله؛ مما أثار الانتباه، وهو أمر مفهوم، لأنه اعتيادي.

يذكر المحلل في شؤون الشرق الأوسط معين رباني «أن التجاهل المؤسسي لحياة الفلسطينيين في الغرب يساعد في فهم أو تفسير سبب لجوء الفلسطينيين إلى العنف، كما يفسر الهجوم الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة».

إن مبدأ «الهدوء من أجل الهدوء» يمكّن إسرائيل من التقدم في برنامجها لفصل غزة عن الضفة الغربية؛ ذلك البرنامج الذي تتابعه وتدعمه الولايات المتحدة بقوة، منذ أن قبلت هي وإسرائيل اتفاقيات أوسلو، التي تعلن أن المنطقتين وحدة إقليمية لا تنفصل، وعند النظر إلى الخريطة يتبين لنا الأساس المنطقي لذلك. إن غزة هي المنفذ الوحيد إلى عالم الغرب؛ لذا عند انفصال المنطقتين فإن أي حكم تطلقه إسرائيل على الفلسطينيين في الضفة الغربية سيجعلهم مسجونين بين دولتين معاديتين؛ هما إسرائيل والأردن. ومع استمرار إسرائيل ببرنامجها هذا؛ سيصبح السجن أكثر قسوة مما هو عليه، وسيتم طرد الفلسطينيين من وادي الأردن لبناء مستوطنات إسرائيلية هناك.

وصف الجراح النرويجي البطل ماد جيلبرت الوضع في غزة بالتفصيل؛ إثر عمله في المستشفى الرئيس في غزة خلال فترة ارتكاب إسرائيل أبشع الجرائم، ثم عاد مرة أخرى للمشاركة في الهجوم الحالي. في يونيو 2014، قدّم جيلبرت تقريرًا عن القطاع الصحي في غزة إلى الأونروا UNRWA، وكالة الأمم المتحدة التي ترعى اللاجئين بمحاولات جاهدة وميزانية محدودة، يقول جيلبرت:

«يعاني ما لا يقل عن 57٪ من الأسر في غزة من انعدام الأمن الغذائي، وما يقارب 80٪ يتلقون المساعدات. إن انعدام الأمن الغذائي وزيادة الفقر يعنيان أن معظم السكان لا يمكنهم تغطية احتياجاتهم اليومية من السعرات الحرارية، وأكثر من ذلك، 90٪ من الماء في غزة تعدّ غير صالحة للاستهلاك البشري». وهذا الوضع يزداد سوءًا مع مهاجمة إسرائيل مرة أخرى شبكات المياه والصرف الصحي؛ مما سيترتب عليه معاناة 1.2 شخص من انقطاع أبسط ضروريات الحياة.

في مقابلة لراجي سوراني المحامي لحقوق الإنسان، الذي بقي في غزة خلال سنوات من الرعب والإرهاب الإسرائيلي، قال: «إن أكثر جملة سمعت الناس يبدؤون بها كلامهم عن case-fire قولهم: الكل يقول إنّ من الأفضل لنا أن نموت ولا نعود إلى وضعنا ما قبل الحرب، لا نريد لذلك أن يحدث مجددًا؛ لأنه ليس لنا كرامة أو فخر، فنحن مجرد أهداف سهلة، رخيصة جدًّا، إما أن يتحسن هذا الوضع وإما أن نموت. أنا أتحدث عن حديث المثقفين، الأكاديميين، والناس العاديين، الجميع يقول ذلك».

وقد سُمعت على نطاق واسع مشاعر مماثلة: إنه لمن الأفضل أن تموت بكرامة، بدلًا من أن تُخنق على يد الجلاد ببطء.

بالنسبة إلى غزة، تم شرح خطط القاعدة صراحة من قبل دوف فايسغلاس، المقرب من أرييل شارون الذي تفاوض على انسحاب المستوطنين الإسرائيليين من غزة في عام 2005. كان الانسحاب في الواقع بمنزلة «صدمة وطنية» مدبرة بعناية، تم الاستهزاء بها بشكل صحيح من قبل المعلقين الإسرائيليين المطلعين، ومن بينهم عالم الاجتماع الإسرائيلي البارز، الراحل باروخ كيمرلينغ.

ما حدث في الحقيقة هو أن الصقور الإسرائيليين، بقيادة شارون، أدركوا أن من الأفضل نقل المستوطنين غير الشرعيين من مجتمعاتهم المدعومة في غزة المتهالكة إلى المستوطنات المدعومة في الأراضي المحتلة الأخرى، التي تنوي إسرائيل الاحتفاظ بها. ولكن بدلًا من نقلهم ببساطة -كما هو بسيط بالفعل- كان يجب أن نستخدم طريقة فعالة أكثر حيث نري العالم صورًا لأطفال صغار يرجون الجنود ألا يدمروا منازلهم، وسط بكائهم صارخين «لن يحدث ذلك مرة أخرى» بالمعنى الواضح. وما جعل هذه المهزلة أكثر شفافية هو تشابهها المطابق للمسرحية التي قامت بها إسرائيل عندما اضطرت إلى إخلاء سيناء المصرية في عام 1982م. إلّا أن إسرائيل أدّت الدور بشكل بارع بالنسبة إلى الشريحة المستهدفة في الخارج.

في وصف فايسغلاس حول نقل المستوطنين من غزة إلى الأراضي المحتلة الأخرى قال: «ما أتفق حوله مع الأمريكيين هو أنه لن يتم التعامل مع (الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية) أبدًا، ولن يتم التعامل مع الباقي حتى يتحول الفلسطينيون إلى فنلنديين»؛ لكنْ نوع خاص من الفنلنديين، النوع الذي يقبل أن يُحكم بقوة أجنبية. وتابع فايسغلاس قوله: «الأهمية تكمن في تجميد العملية السياسية؛ فحين تُجمد هذه العملية فإنك تمنع من إقامة دولة فلسطينية، كما تمنع النقاش حول اللاجئين والحدود والقدس. ومن جانب عملي، كل ما ينطوي تحت مسمى دولة فلسطين وما تتضمنه قد تم إلغاؤه من الأجندة الخاصة بنا إلى أجل غير مسمى. وكل ذلك يحدث بإذن من جورج بوش وسلطته، وتصديق مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي».

أضاف فايسغلاس أنه سيبقى سكان غزة «على نظام غذائي، وليس ذلك لجعلهم يموتون من الجوع»؛ مما لن يساعد على تحسين سمعة إسرائيل المتدهورة، فقد تمكن الخبراء الإسرائيليون بامتلاكهم كفاءة فنية أن يحددوا عدد السعرات الحرارية التي يحتاجها سكان غزة يوميًا ليبقوا على قيد الحياة، بينما يحرمونهم من الأدوية، ومعدات البناء، أو غير ذلك من مقومات الحياة الكريمة. كما قامت القوات الإسرائيلية بحصار غزة برًا وبحرًا وجوًا؛ حيث وصف رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون هذا المشهد بأنه أشبه بمعسكر اعتقال. الانسحاب الإسرائيلي جعل إسرائيل تتحكم في غزة، ومن ثمّ سلطة الاحتلال بموجب القانون الدولي.

إن الرواية الرسمية لما بعد تسليم إسرائيل غزة للفلسطينيين بلطف، آملين أن يقوموا ببناء دولة مزدهرة، هي أنه تم الكشف عن طبيعتهم الحقيقية من خلال إخضاع إسرائيل لهجمات صاروخية متواصلة وإجبار السكان المحاصرين ليصبحوا شهداء، تاركين إسرائيل في حالة من الشتات لعدم قدرتهم على توقع السيناريو؛ فالواقع مختلف نوعًا ما.

في يناير 2006 ارتكب الفلسطينيون جريمة كبرى: صوتوا بطريقة غير شرعية في انتخابات حرة تمت مراقبتها بشدة؛ حيث سلموا سيطرة البرلمان لحماس. تردد وسائل الإعلام دائمًا أن حماس باقية لتدمير إسرائيل، ولكن في الواقع، يكشف قادة حماس - تكرارًا وبكل شفافية- أن حماس ستقبل بحل الدولتين بما يتفق مع الاتفاق الدولي، ذلك الحل الذي تمنعه الولايات المتحدة وإسرائيل لما يقارب 40 سنة. في المقابل، إن إسرائيل ملتزمة بتدمير فلسطين، بغض النظر عن بعض الكلمات التي لا معنى لها أحيانًا، وهي قائمة بهذا الالتزام.

صحيح أن إسرائيل قبلت بالطريق الذي سيؤدي إلى حل الدولتين الذي وضعه الرئيس جورج بوش الابن وتبنته اللجنة الرباعية التي ستشرف على الخطة، والتي تتكون من: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وروسيا. ولكن بمجرد قبولهم هذا الطريق، أضاف رئيس الوزراء شارون 14 تحفظًا هي بالفعل خرق للقبول. إن هذه الحقائق معروفة لدى الناشطين، لكنها كُشفت لعامة الناس لأول مرة في كتاب جيمي كارتر «فلسطين: سلام لا فصل عنصري». إنهم يظلون يختبئون في التقارير الإعلامية والتصريحات.

إن البرنامج (غير المنقح) الذي قام الحزب الحاكم في إسرائيل بطرحه عام 1999، وهو حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، «يرفض قطعيًا فكرة إنشاء دولة عربية فلسطينية في غرب نهر الأردن». ولأولئك المهووسين بالوثائق التي لا معنى لها، إن أساس الليكود، حزب حيروت بزعامة مناحيم بيغن، لم يتخلّ عن أساس عقيدته في أن الأراضي الواقعة على جانبي نهر الأردن هي جزء من أرض إسرائيل.

تمت معاقبة الفلسطينيين على إثر ما حدث في يناير 2006 دفعة واحدة. فرضت الولايات المتحدة وإسرائيل، وأوروبا خلفهم حينها، عقوبات قاسية على السكان التائهين، وصعّدت إسرائيل من العقوبة بزيادة أعمال العنف. وبسرعة شديدة قامت الولايات المتحدة وإسرائيل بوضع خطط للانقلاب العسكري للإطاحة بالحكومة المنتخبة، وعندما هاجمت حماس هذه الخطط وأحبطتها، قامت إسرائيل بتشديد الهجمات وتشديد الحصار.

لا حاجة لنا هنا إلى أن نذكر ونراجع ذلك السجل الحزين منذ ذلك الوقت. إن الحصار القاسي والهجمات الوحشية التي تتخللها عمليات «جز العشب»، وهو تعبير إسرائيلي تحفيزي يُرفع أثناء تدريبات دورية في صيد الأسماك في البركة بوصفه جزءًا مما تسميه إسرائيل «حرب الدفاع».

وبمجرد أن يُجز العشب ويعود السكان اليائسون لإعادة البناء بطريقة ما بعد تفشي الدمار والقتل، يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار. إن آخر وقف إطلاق نار تم الإعلان عنه بعد الهجوم الإسرائيلي في أكتوبر 2012، الذي أطلق عليه مسمى عملية عمود السحاب.

على الرغم من أن إسرائيل لم تفك الحصار، حماس التزمت بوقف إطلاق النار، كما أن إسرائيل تنازلت. ثم تغيرت الأمور في أبريل 2012 عندما توصّلت حماس وفتح إلى اتفاق الوحدة ما أدى إلى تشكيل حكومة تكنوقراط لا تنتمي إلى أيٍّ من الطرفين.

وبطبيعة الحال ستكون إسرائيل غاضبة، وخصوصًا عندما انضمت إدارة أوباما إلى الغرب في الإيعاز إليها بالموافقة. إن اتفاق الوحدة لا يُضعف ادعاء إسرائيل أنها لا تستطيع التفاوض مع فلسطين المنقسمة فقط، ولكن أيضًا يهدد الهدف طويل المدى في فصل غزة عن الضفة الغربية ومواصلة سياستها التدميرية في المنطقتين.

أمر كان لا بد أن يحدث في هذه الأثناء؛ في الثاني عشر من يونيو حدث، عندما قُتل الصبية الإسرائيليون في الضفة الغربية. فيما سبق، عرفت حكومة نتنياهو أنهم ماتوا، إلا أنها تظاهرت بعكس ذلك؛ مما أتاح الفرصة لإطلاق مظاهرة في الضفة الغربية مستهدفة حماس.

ادعى رئيس الوزراء نتنياهو أن لديه معرفة مؤكدة بأن حماس مسؤولة، كانت هذه أيضًا كذبة. ذكر شلومي إلدار، إحدى السلطات الإسرائيلية الرائدة في مجال حماس، في وقت واحد تقريبًا، أن القتلة من المحتمل جدًا أن يكونوا من عشيرة منشقة في الخليل، كانت منذ فترة طويلة شوكة في خاصرة حماس.

وأضاف إلدار: «مؤكَّد لديّ أنهم لم يتلقوا الموافقة من قيادة حماس، وقد اعتقدوا بأنه الوقت المناسب للتحرك».

نجحت المظاهرات التي استمرت ثمانية عشر يومًا بعد الاختطاف في إضعاف الحكومة الموحدة الخائفة، وزيادة القمع الإسرائيلي بشكل كبير. ووفقًا لمصادر القوات العسكرية الإسرائيلية؛ اعتقل الجنود الإسرائيليون 419 فلسطينيًا، من بينهم 335 ينتمون إلى حماس، كما قتلوا ستة فلسطينيين، وقاموا بتفتيش آلاف المواقع، وصادروا 350 ألف دولار. نفذت إسرائيل كذلك عشرات الهجمات في غزة، نتج عنها مقتل خمسة من أعضاء حماس في 7 يوليو.

وأخيرًا ردت حماس بإطلاق صواريخها منذ تسعة عشر شهرًا؛ مما أثار إسرائيل لتشنّ عملية «الجرف الصامد» في 8 يوليو.

قُتل نحو 1400 فلسطيني في 31 يوليو؛ معظمهم كانوا من المدنيين، ومنهم مئات من النساء والأطفال، وثلاثة مدنيين إسرائيليين، كما تحوّلت بعد ذلك مناطق كبيرة في غزة إلى أنقاض. كان الأهالي يبحثون عن ذويهم ويتفقدون الجثث والأدوات المنزلية بين أنقاض منازلهم خلال فترات التوقف عن القصف القصيرة. وقد تعرضت أربعة مستشفيات للقصف، وكل ما سبق يشكل جريمة حرب. بالإضافة إلى ما سبق تعرّضت محطة الطاقة الرئيسة للقصف؛ مما أدى إلى نقص

كبير في إمدادات الكهرباء المحدودة أصلًا، والأسوأ من ذلك هو نقص المياه العذبة إلى الحد الأدنى، وهذه جريمة حرب أخرى. في الوقت ذاته تتعرض فرق الإنقاذ وسيارات الإسعاف للقصف المستمر. بينما تتزايد الفظائع في غزة، تدعي إسرائيل أن كل هذا يحدث لتحقيق هدفها وهو تدمير الأنفاق على الحدود.

يمدح المسؤولون الإسرائيليون إنسانية ما يسمّونه «الجيش الأكثر أخلاقية في العالم»، الذي يُبلّغ السكان بأنّ منازلهم سوف تُقصف. وما هي هذه العادة إلا «سادية واستهتار متنكر بهيئة الرحمة»، وعلى حد تعبير الصحفية الإسرائيلية أميرة هاس: «رسالة مسجلة تطالب مئات الآلاف من الأشخاص بمغادرة منازلهم المستهدفة إلى مكان آخر، وهو قصف على قدر من الخطورة على بعد 10 كيلومترات».

لا يوجد مكان آمن في سجن غزة من سادية إسرائيل، التي قد تتجاوز الجرائم المروعة التي حدثت في عملية الرصاص المصبوب 2008 - 2009.

أثار هذا الانكشاف البشع ردّ فعل معتاد من قبل الرئيس الأكثر أخلاقية في العالم باراك أوباما: تعاطف كبير مع الإسرائيليين، واستنكار عنيف من حماس، ودعوات لتعديلات تخص الجانبين.

تأمل إسرائيل أن تكون حرة تمامًا في تحقيق سياساتها الإجرامية في الأراضي المحتلة دون تدخل عندما تنجلي الفقرة الحالية من السادية، وذلك بالدعم من الولايات المتحدة الذي تمتعت به في الماضي: العسكري والاقتصادي والدبلوماسي، وأيضًا الأيديولوجي؛ من خلال تأطير القضايا بما يتوافق مع العقيدة الإسرائيلية. سيعود سكان غزة أحرارًا إلى الحياة الطبيعية في السجون التي تقوم بإدارة إسرائيل؛ بينما

يستطيع الفلسطينيون في الضفة الغربية أن يشاهدوا إسرائيل تفكك ما تبقى لهم من ممتلكات بسلام.

إن احتمال تحقق النتيجة السابقة سيكون واقعًا إذا استمرت الولايات المتحدة في دعمها الكامل والمنفرد للجرائم الإسرائيلية بشدة ورفض الاتفاق الدولي القائم منذ فترة طويلة بما يخص التسوية الدبلوماسية؛ لكن، ليكون المستقبل مختلفًا تمامًا لا بد أن تسحب الولايات المتحدة هذا الدعم.

في هذه الحالة نستطيع أن نمضي قدمًا نحو «الحل الدائم» الذي دعا إليه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، وهو الأمر الذي أثار الذعر في إسرائيل لأنه يمكن تفسير العبارة على أنها دعوة لإنهاء الحصار الإسرائيلي والقصف المستمر. وأكثر الأمور رعبًا أن يتم تفسير العبارة على أنها تدعو إلى تطبيق القانون الدولي في بقية الأراضي المحتلة.

لا يعني ذلك أن الأمن الإسرائيلي سيتعرض للتهديد إذا تم الالتزام بالقانون الدولي، بل يمكن أن يزيد، ولكن كما كان قد أوضح الجنرال الإسرائيلي عازر وايزمان -الذي أصبح رئيسًا لاحقًا- قبل أربعين سنة؛ إن إسرائيل ما كانت «لتوجد وفقًا للحجم والروح والجودة التي هي عليه الآن».

هناك حالات مشابهة في التاريخ الحديث؛ مثل قَسَم الجنرالات الإندونيسيين إنهم لن يتخلوا أبدًا عما سمّاه وزير الخارجيَة الأسترالي غاريث إيفانز «مقاطعة تيمور الشرقية الإندونيسية» بينما كان يقوم بعقد صفقة لسرقة نفط تيمور. ستبقى أهداف إسرائيل واقعية ومحققة طالما احتفظت بدعم الولايات المتحدة؛ فهي احتفظت به طوال العقود من المذابح التي شهدت الإبادة الجماعية، في سبتمبر 1999 وتحت

ضغط محلي ودولي كبير. أخبر الرئيس كلينتون الإسرائيليين بهدوء أن اللعبة انتهت، وانسحبوا فورًا بعدها؛ بينما تحول إيفانز إلى حياة عملية جديدة كرسول «مسؤوليته الحماية»، في نسخة صممت كي تسمح للغرب باللجوء إلى العنف متى شاء.

وفي حالة أخرى ذات صلة في جنوب إفريقيا، قام وزير خارجية جنوب إفريقيا بإبلاغ السفير الأمريكي في عام 1958 بأنه على الرغم من أن دولته أصبحت دولة منبوذة إلا أن ذلك لا يهم طالما أن الدعم الأمريكي لهم مستمر، وقد ثبت أن كلامه دقيق تمامًا. بعد ثلاثين سنة كان ريغان آخر المقاومين الكبار في دعم نظام الفصل العنصري، وفي سنوات قليلة انهار هذا النظام بعد انضمام واشنطن إلى العالم؛ ليس ذلك هو السبب فقط، ولكن أحد العوامل المهمة هو الدور الكوبي المميز في تحرير أفريقيا، وقد تم تجاهله عمومًا ليس فقط في أفريقيا، بل في الغرب كذلك.

قامت إسرائيل باتخاذ قرار مصيري بتفضيل التوسع على الأمن قبل أربعين سنة، كما رفضت معاهدة السلام الكاملة التي عرضتها مصر مقابل الانسحاب من سيناء المصرية المحتلة؛ حيث كانت إسرائيل قد بدأت بتنفيذ مشاريع استيطانية ومتطورة، منذ ذلك الحين وإسرائيل تعمل بموجب الحكم الذي قامت به جنوب إفريقيا في عام 1958.

إن الولايات المتحدة إذا قررت أن تنضم إلى العالم، بالنسبة إلى إسرائيل، فالتأثير سيكون أكبر بكثير؛ ذلك أن العلاقات بين القوة لا تسمح بأن يحدث أي شيء آخر، كما حدث مرارًا وتكرارًا عندما طالبت واشنطن إسرائيل بالتخلي عن أهم أهدافها. بالإضافة إلى ذلك، لا تملك إسرائيل إلا موارد قليلة الآن؛ ذلك بعد أن تبنّت سياسات حوّلتها من

دولة تملك إعجابًا كبيرًا إلى دولة مرعبة ومحتقرة، وهي سياسات تتبعها اليوم بإصرار دون وعي في مسيرتها نحو التدهور الأخلاقي واحتمال الدمار الأبدي.

هل يمكن لسياسة الولايات المتحدة أن تتغيّر؟ إنه ليس مستحيلًا. إن الرأي العام في السنوات الأخيرة تغيّر بشكل كبير -خاصة بين الشباب- تغيرًا لا يمكن تجاهله بالكامل.

كان هناك أساس جيد للمطالب العامة بشأن التزام واشنطن بقوانينها الخاصة وقطع المساعدات الإنسانية عن إسرائيل لعدة سنوات؛ فالقانون الأمريكي ينص على أنه «لا يجوز تقديم أي مساعدة أمنية لأي دولة تشارك حكومتها في انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا». ومن المؤكد أن إسرائيل متورطة بهذه الانتهاكات بشكل ثابت، وظلت كذلك لعدة سنين.

طرح السيناتور باتريك ليهي من ولاية فيرمونت -وهو مؤلف هذا البند من القانون- إمكانية تطبيق القانون على إسرائيل في بعض الحالات؛ من خلال حسن التصرف التعليمي والتنظيمي وبجهد الناشط بالمتابعة؛ من الممكن أن تنجح مثل هذه المبادرات.

يمكن أن يكون لهذا الموضوع الأثر الكبير في حد ذاته، كما أنه يفتح طريق الانطلاق نحو مزيد من الإجراءات التي تجبر واشنطن على أن تصبح جزءًا من «المجتمع الدولي» وتراعي القانون والأعراف الدولية.

لا شيء يضاهي سنوات طويلة من العنف والقمع بالنسبة إلى مأساة الضحايا الفلسطينيين.

الفصل العاشر

الجدار الفاصل: العبثية والخلود[1]

إيلان بابيه

هناك حكمة يهودية تقول: من يفقد مفتاحه فعليه أن يبحث عنه حيث فقده، لا حيث يوجد نور. بأكثر من شكل، تشبه العملية التي يطلق عليها «عملية السلام»، والتي تقوم على أساس حل الدولتين، البحث عن المفتاح الضائع تحت أنوار الشوارع؛ في حين أن المفتاح في مكان آخر بعيد تمامًا.

إن كل الحوارات التي جمعت رؤساء الدول، الوسطاء، الصهاينة الليبراليين، ما يسمونهم الفلسطينيين المعتدلين، وحتى أصدقاء فلسطين في الغرب، كانت تجري تحت أضواء الإنارة في الشوارع بعيدًا عن مفتاح الأزمة، تحت الاعتقاد الخاطئ بأن النزاع هو نزاع عادي بين دولتين متكافئتين إلى حدٍّ ما. من هذا المنظور، يبرز لنا مفهومان خاطئان آخران: إن النزاع في فلسطين بدأ نحو العام 1967؛ حين قامت إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. وثانيًا، إن هاتين المنطقتين لهما اعتبار تاريخي وطبيعة خاصة مختلفة عن بقية مناطق فلسطين. ستظهر لنا الحقيقة حين نبتعد عن أضواء الإنارة، التي لن

---

1 منقول عن مقال «كابوس في غزة» المنشور في الإنترنت، في 1 أغسطس 2014، و«الانتهاك» مركز تبادل المعلومات، 3 أغسطس 2014.

تعجب الصهاينة وجميع من يخشى المواجهة المباشرة مع إسرائيل، تلك الدولة الدينية اليهودية. هناك فقط، في الظلام -بعيدًا عن الأضواء- ستجد فهمًا حقيقيًا للنزاع في فلسطين: صراع بين حركة استعمارية-استيطانية والسكان الأصليين؛ الذين يناضلون منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى هذا اليوم.

من منظور الحركة الاستعمارية-الاستيطانية، إن النزاع لا يتعدى كونه محاولة لانتزاع ما يمكن انتزاعه من أراضي فلسطين، وطرد أكبر عدد من الفلسطينيين في الوقت ذاته. السخرية في الأمر أن محاولة انتزاع الطابع العروبي للدولة ينطلق من محاولة الصهيونية خلق ديمقراطية جديدة في منتصف العالم العربي على الطريقة الأوروبية؛ مع اختلاف «طفيف»: كونها ديمقراطية يهودية.

لذلك إن النزعة الاستعمارية للمستوطن كانت دائمًا ذات أبعاد جغرافية وديموغرافية. كانت الحركة الصهيونية في بداياتها تحت قيادة براغماتية، مثلما كان بن غوريون، الذي فكر في الاستيلاء على أراضي فلسطين تدريجيًا دون أن يغفل عن فكرة مهمة، وهي المحافظة على الأغلبية اليهودية في جميع الأراضي الجديدة. لذلك، حين كان اليهود يشكلون أقل من ثلث السكان في الفترة 1918 - 1948، اقترحت الحركة عزل فلسطين بطريقة تؤمن حصولهم على الأغلبية السكانية حسب جغرافيا الفصل الجديدة؛ على أمل كسب مزيد من المستوطنين من خارج إسرائيل ومن ثمّ إمكانية التوسع في الأراضي الفلسطينية. في الحقيقة، إنه في الثلاثينيات من القرن الماضي، حاول قادة الصهاينة إقناع الحكومة البريطانية بمساعدتهم لتحقيق هدفهم هذا عن طريق

طرد الفلسطينيين من الأراضي التي تخطط إسرائيل ضمها إليها في خططها المستقبلية للتوسع؛ لكن الإمبراطورية البريطانية لم تقتنع بذلك.

كان على الحركة الصهيونية أن تقوم بذلك بنفسها من دون الدعم البريطاني؛ لذلك استمرت في كل من الاستيلاء على المناطق التي تقبع ضمن خططها التوسعية المستقبلية، وطرد الفلسطينيين الذين يعيشون فيها. كان استخدام القوة ضروريًا من أجل تغيير التركيبة الديموغرافية في فلسطين، وخاصةً حين تشكل بوصفك مستوطنًا أقل من ثلث تعداد السكان في المنطقة عام 1948، والذي أبرزه فشل الحركة الصهيونية في شراء عدد كافٍ من الأراضي في فلسطين عام 1948.

كانت النتيجة الحتمية لذلك هي عملية تطهير واسعة النطاق في الأراضي الفلسطينية، بدأت حتى قبل بدء عملية مغادرة البريطانيين لفلسطين، التي بدأت في فبراير 1948 وانتهت في بدايات عام 1949.

خلقت لنا عملية التطهير العرقي قطاع غزة والضفة الغربية، منطقتين منعزلتين جغرافيًا وسياسيًا إلى حدٍّ ما، وكانت نتيجة الاحتلال الصهيوني التدريجي لأراضي فلسطين (ومنطقة ثالثة: منطقة الوادي، التي كانت جزءًا من الضفة الغربية وتم ضمها إلى إسرائيل لاحقًا بالقوة، حين كانت الأردن تحت تهديد الحرب وتجاهلت هذه القطعة من أراضي الضفة الغربية لمصلحة إسرائيل في أبريل 1949 بوصفها أحد بنود الهدنة آنذاك).

تم اقتطاع الضفة الغربية من الأراضي الفلسطينية المخصصة لإقامة دولة عربية حسب قرار الأمم المتحدة 181 المتعلق بتقسيم فلسطين، الذي أخذت الأردن دورًا لا يذكر تجاهه مقابل حصولها على الهدنة مع إسرائيل (تقاتل الجيش الأردني والجيش الإسرائيلي حول القدس،

وانتهى الأمر بتقسيم المدينة بين الطرفين). كذلك تمّ اقتطاع الضفة الغربية من النقب، واستضافة إسرائيل العديد من اللاجئين. قامت القوات الإسرائيلية بعملية واسعة من التطهير العرقي تضمنت طرد جميع سكان القرى جنوب يافا من منازلهم وإرغامهم على الذهاب إلى قطاع غزة. لذلك، إن هذين الكيانين الجيوسياسيين -الضفة وقطاع غزة- ليسا سوى المخلفات التي تركها النظام الصهيوني في محاولاته لتهويد فلسطين، الذي تم بالتوافق المتبادل مع الأردن؛ الذي اشترك من أجل حل المشكلة الديموغرافية التي يعاني منها.

كان ذلك هو وضع التقسيم للأراضي الفلسطينية حتى عام 1967. كان «حاجز السلام» هو النور الذي نبحث تحته عن المفاتيح الضائعة لحل الأزمة، وهو ما تبنته إسرائيل بعد حرب 1967. جاءت تلك السياسة ضمن حزمة من السياسات الأخرى التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية الثالثة عشرة. سببت تلك السياسات حالة واسعة من الاستياء، حتى داخل المجتمع الإسرائيلي والمشرعين؛ بسبب تحالف الحكومة مع الأردن بعد عام 1948. كان هناك تكتل نشط يضغط على رئيس الوزراء آنذاك، بن غوريون، الذي استمر في السلطة حتى 1963، من أجل مراجعة موقف إسرائيل من هذا التحالف، والبحث عن وسيلة تسمح لها باحتلال الضفة الغربية كاملة، أو أجزاءٍ منها على الأقل. كان هؤلاء الناس ذوي نفوذ؛ منهم من كان يحمل رتبة لواء في حرب 1948؛ مثل ييغال ألون وموشيه دايان (Yigal Alon and Moshe Dayan)، وآخرون أصوليون يعتقدون أن الضفة الغربية مركز لإسرائيل التاريخية، ولا يمكن أن تستمر دولة إسرائيل في البقاء من دونها. قام هؤلاء الأشخاص ذوو النفوذ من العسكريين بترويج فكرة أن نهر الأردن

يشكل حاجزًا استراتيجيًا وعائقًا لأي غزو محتمل في المستقبل. يعرف كل من شاهد نهر الأردن -حتى في الأيام المعتدلة- أنه لا يمكنه حتى أن يمنع مجموعة من الحمير من عبوره، فكيف لو كانت دبابات؟

سُنحت لهذا التجمع فرصة تحقيق أحلامه التوسعية وتحولها إلى واقع فور أن غادر بن غوريون السلطة في عام 1963. كان لبن غوريون موقف صارم من احتلال المزيد من أجزاء فلسطين؛ كونه يخشى أن يتسبب ذلك في ازدياد عدد الفلسطينيين داخل إسرائيل. وفور أن غادر بن غوريون السلطة، قامت الحكومة الإسرائيلية باتخاذ إجراءات وخطط من أجل التوسع في الأراضي الفلسطينية. كان بن غوريون يحاول أن يمنع حدوث حرب أخرى نتيجة للسياسة التوسعية، التي كانت أبرز مسببات الحرب في عام 1967. في عام 1960، بدأ جمال عبد الناصر قائد مصر والعالم العربي بتطبيق سياسة «حافة الهاوية» التي ساهمت بكشف مخططاته في حرب 1967. لم يتمكن رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، ولا الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، من منع وقوع الحرب مثلما فعل أسلافهم في عام 1960.

منذ عام 1963، ركزت الخطط الإسرائيلية على الاستعداد والتجهيز لغزو واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. تضمنت هذه الخطط هيكلاً مؤسّسياً لإدارة هاتين المنطقتين تحت الحكم العسكري. بدأت الحكومة بتمرير هذا المخطط في الأيام الأولى من شهر يونيو عام 1967، لكن ذلك لم يكن كافيًا؛ كان عليهم أن يضعوا تصورًا كاملًا، وهو ما لم يحدث إلا بعد بضعة أشهر من اندلاع الحرب وانتهائها.

فور أن انتهت حرب 1967، قامت الحكومة الإسرائيلية الثالثة عشرة بالعديد من الحوارات التي أدت إلى حزمة من القرارات التي، بشكلٍ أو بآخر، حكمت على كل من كان يعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة بالحبس المؤبد في أكبر سجن عرفته البشرية في العصر الحديث. كانت عقوبة جماعية لجميع الفلسطينيين على جريمة لم يرتكبوها، وعلى أفعال لم يقوموا بها أو يقروا بها حتى. اليوم -بعد عقود من الزمن- يعيش الجيل الثالث لأولئك الفلسطينيين في السجن الكبير نفسه الذي عاش فيه أسلافهم.

قامت الحكومة نفسها، التي ارتكبت كل هذه الأفعال الشنيعة، باتخاذ قرار صهيوني بالإجماع: يجب أن تكون الحكومة متضمنة أفراداً من خلفيات أيديولوجية مختلفة. الاشتراكيون من حزب ماباي (Mapam) يدًا بيد مع مناحيم بيغن (Menachem Begin)، التعاون الذي أنشأ حزب العمال الصهيوني. انضم إليهم كذلك أفراد وجماعات سياسية من أيديولوجيات مختلفة تمامًا؛ من الأحزاب الدينية المتشددة إلى الأحزاب العلمانية الليبرالية. لا توجد هنالك حالة مشابهة لهذا الإجماع والاتفاق على حكومة واحدة في تاريخ إسرائيل؛ الأمر الذي مكنها من اتخاذ قرارات سياسية حساسة وجريئة جدًّا.

على نقيض ما يتم تداوله عن تاريخ الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يؤدِّ أحد دورًا مهمًا آنذاك باستثناء حكومة إسرائيل، وصارت تقرر منذ ذلك الحين مصير هاتين المستعمرتين ومصير سكانهما. ما قرره الوزراء الإسرائيليون في النصف الثاني من يونيو لعام 1967 والأشهر التي تبعته، صار منذ ذلك اليوم حتى يومنا هذا حجر الأساس ونواةً للسياسة الإسرائيلية تجاه المستوطنات والمستعمرات المحتلة. لم تنحرف أي

من الحكومات اللاحقة عن هذا المسار، ولم تكن هناك رغبة في الأساس في أن ينحرفوا عنه.

حددت المحادثات والحلول التي طرحت خلال فترة الثلاثة شهور (يونيو حتى أغسطس) من عام 1967 المبادئ الأساسية التي على الحكومات التالية أن تستند عليها وتتبعها بحذر؛ حتى الدينية منها، ولا تحيد عنها حتى في الظروف الصعبة التي تتطلب تدخلات نوعية؛ مثل الانتفاضة الأولى أو الثانية، أو مفاوضات اتفاقية أوسلو وكامب ديفيد في سنة 2000.

أحد التفسيرات التي قد توضح لنا أسباب صمود حزمة القرارات التي اتخذتها الحكومة في عام 1967، هو أن الحكومة كانت تآلفية وممثلة من جميع الفئات في المجتمع. لذلك حصلت على إجماع ليس له مثيل من قبل أو من بعد. يمكن أن نعزو ذلك أيضًا إلى الحالة المزاجية السائدة آنذاك؛ بعد أن هزمت قوات الدفاع الإسرائيلية ستة جيوش عربية هزيمة ساحقة، وبعد هجوم الذي كانت من عواقبه احتلال مناطق شاسعة من الأراضي والدول العربية من قبل إسرائيل. كانت هذه النشوة تسيطر على متخذي القرار وتدفعهم لاتخاذ قرارات جريئة وتاريخية؛ حتى إنه صار من الصعب على خلفائهم عمل أيّ تغيير عليها.

تميل كل هذه التفسيرات العقلانية إلى النظر إلى جميع السياسات الإسرائيلية على أنها نتيجة للظروف الاستثنائية التي حدثت في يونيو 1967؛ لكن ذلك لا يعني أنها لم تكن نتيجة حتمية للأيديولوجية والتاريخ الصهيوني (بغض النظر عن كيف يعرف المرء الأيديولوجية، أو إذا ما كان يشدد على ظلالها وإشاراتها). الظروف في عام 1967 سمحت للسياسيين باستحضار إرثهم الأيديولوجي وعززته في نفوسهم؛

مثلما حدث في عام 1948، حين قامت الحركة الصهيونية بشنّ حملتها في تهويد أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية.

لم يكن التطهير العرقي القرار الأول لإسرائيل؛ على الرغم من طمعها في توسعة الأراضي الإسرائيلية وضم الأراضي المحيطة، التي يؤمن كثير من اليهود بأنها الحدود التاريخية لإسرائيل. اهتم الوزراء بالفكرة لكنهم قرروا استبعادها لاحقًا؛ لأنهم لم يكونوا واثقين بأن الجيش يمتلك الإرادة والحالة الذهنية الملائمة لاستكمال العملية، وكذلك لم يكن مؤكداً لديهم توافر الوسائط الكافية للمضي في المخطط.

القرار الثاني هو استبعاد الضفة الغربية وقطاع غزة من أي تسوية مستقبلية متعلقة بالمستعمرات (المبدأ الذي كان من الناحية النظرية مقبولًا من الحكومة الإسرائيلية في المفاوضات حول الجولان وسيناء). الشعور السائد في ذلك الاجتماع هو أن إسرائيل تمتلك الحصانة الدولية الكافية التي تسمح لها بالتوسع الجغرافي - ليس دعمًا للتوسع، لكنه امتناع المجتمع الدولي عن الاعتراض. كان هناك تحفظ قانوني وحيد: يمكن أن يكون هناك حصار على المنطقتين الفلسطينيتين على أرض الواقع؛ لكن من دون غطاء قانوني.

القرار الثالث هو ألا يتم منح الجنسية للمواطنين الفلسطينيين ممن تمّ احتلال أراضيهم؛ حتى لا يتم تهديد التركيبة الديموغرافية ذات الأغلبية اليهودية. كان هناك إجماع في المجتمع الإسرائيلي ورغبة عارمة بالإبقاء على الضفة الغربية تحت سيطرته، لكنه كان يدرك أمرين آخرين أيضًا: عدم رغبته حقًا في ضم الضفة الغربية لما قد تهدده، وعدم قدرته على طرد جميع السكان هناك. إن الطموحات الإسرائيلية المتعلقة بقطاع غزة متناقضة، لكن الهدف الأساسي هو محوها من

الوجود. كانت هذه رؤية إسرائيل في عام 1967، التي ما تزال ضمن مخططاتها حتى هذا اليوم. إن استبعاد وعزل هذه المناطق ذات الأغلبية السكانية الفلسطينية يعد أمرًا حساسًا لإسرائيل؛ من أجل الحفاظ على الأغلبية اليهودية في جميع المناطق التي تقع تحت سيطرتها.

أصبح جدول أعمال هذه الاجتماعات متاحًا للمؤرخين، وقد كشفت لنا استحالة وعدم إمكانية التوفيق بين أمرين في هذا النقاش: شهية إسرائيل في احتلال المزيد من الأراضي، وترددها في طرد سكان هذه الأراضي أو ضمهم إلى المجتمع الإسرائيلي. تكشف لنا الوثائق أيضًا احتفاءً تاريخيًا عندما وجدت إسرائيل مخرجًا من هذا المأزق؛ الذي كان يبدو طريقًا مسدودًا. كان الوزراء آنذاك، والذين تبعوهم كذلك، مقتنعين بأنهم وجدوا المخرج من أزمتهم المنطقية الظاهرة للعيان وورطتهم النظرية التي تسمح لها بالإبقاء على هذه المناطق من دون ضم سكانها الذين لا تعترف إسرائيل بوجودهم أصلًا، مع الإبقاء على الحصانة الدولية التي تحظى بها وعدم الإضرار بسمعتها كذلك.

عندما تتحول هذه الأهداف الثلاثة إلى سياسات فعلية، سيصدر عنها فقط واقع وحشي وعنيف على الصعيد الميداني. لا يمكن أن تُوجد نسخة غير ضارة أو واضحة لسياسة هدفها إبقاء الناس في حالة عدم مواطنة فترة طويلة من الزمن. اختراع بشري واحد فقط يعمل بهذه الطريقة التي تحرم مؤقتًا أو لفترات طويلة من الزمن الحقوق الأساسية والمدنية للمواطنين: سجن العصر الحديث.

في عام 1967، أثناء محاولة إسرائيل البحث عن الحلول لطموحاتها القومية والاستعمارية المستحيلة، تحول مليون ونصف المليون إنسان إلى سجناء في أكبر سجن في العالم. لم يكن سجنًا لعدة سجناء سجنوا

ظلمًا أو بحق، بل فُرض على المجتمع كله. كان وما زال نظامًا خبيثًا أسس بسبب دوافع وضيعة؛ لكن الأمر لا يقتصر على هذه الدوافع فقط. فتش بعض مهندسيهم حقًا عن أكثر نسخة إنسانية ممكنة لهذا السجن، ربما لأنهم أدركوا أن هذا العقاب الجماعي كان لجريمة لم ترتكب أبدًا. لم يهتم الآخرون بإيجاد نسخة أكثر مرونة أو إنسانية، ولكن وجود المخيمين على أرض الواقع أصبح أمرًا مفروغًا منه؛ لذلك عرضت الحكومة على الناس في الضفة الغربية وقطاع غزة نسختين من هذا السجن الضخم: أحدهما سجن مفتوح، والآخر سجن مشدد الحراسة؛ فإذا لم يقبلوا بالأول، يؤخذون إلى الآخر.

أتاح السجن المفتوح حياة استقلالية إلى حدّ ما تحت سيطرة إسرائيلية مباشرة وغير مباشرة. أما السجن شديد الحراسة، فقد حرم الفلسطينيين من كل أنواع الاستقلالية، وأخضعهم لسياسة قاسية من العقوبات والتقييدات، وفي أسوأ الأحوال عقوبة الإعدام. أما على أرض الواقع، فقد كان السجن المفتوح قاسيًا ووحشيًا كفاية ليشعل فتيل المقاومة من السكان المحاصرين، ونموذج السجن شديد الحراسة كان مفروضًا بوصفه ردًّا انتقاميًّا ضد المقاومة الفلسطينية. عمومًا، جرت محاولات تطبيق النظام الأكثر مرونة مرتين بين عامي 1967 و1987، وبين عامي 1993 و2000، وظهرت الردود الانتقامية في 1987 واستمرت حتى 1993، ومن عام 2000 حتى 2009.

أصبح السجن المفتوح مفهومًا مزيفًا للسلام مثلما روجت إسرائيل والحلفاء الأمريكيون والأوروبيون للدولة اليهودية باعتباره فكرة مبتكرة لكيفية حل الصراع. في النهاية، رُوج لأفضل سجن مفتوح لأول مرة على أنه منطقة مستقلة في اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر عام

1979 التي لم تؤد إلى أي نتيجة، وبعد ذلك إلى دولة فلسطينية مستقلة في اتفاقية أوسلو عام 1993. عندما طبقت اتفاقية أوسلو على أرض الواقع، بقوة المحتل وحده، تشابهت فكرة الدولة مع السجن المفتوح، وأصبحت واضحة مع تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق أ، وب، وج، واستبعاد المستوطنات اليهودية في غزة من أيّ حكم فلسطيني. أعطت خريطة اتفاقية أوسلو الثانية عام 1994 الاستقلال الذاتي فقط لمناطق صغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها تركت السيطرة والسيادة للمناطق المعزولة بيد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. عندما شعر النظام الإسرائيلي لفترة وجيزة بالتدهور الأمني، أُعيد تطبيق نموذج السجن شديد الحراسة في عام 2002، وما يزال موجودًا حتى اليوم بطرق مختلفة، بينما يعاقب سجن غزة المتمرد بصرامة من خلال الحصار والإغلاق المستمر.

إن نجاح تحويل نموذج السجن المفتوح إلى مشروع دبلوماسي و«عملية سلام» لم يكن ليتحقق لو لم يحظَ بدعم فئات واسعة من النخبة السياسية الفلسطينية، واليسار الصهيوني، وحتى بعض المؤيدين الدوليين المعروفين والمحترمين للغاية للقضية الفلسطينية، لكن اللجنة الرباعية في الأساس ابتكار جديد، وهي نوع من المحكمة الدولية المخصصة لفلسطين، والمكونة من الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة، والتي أعطت العملية الشرعية التي تحتاجها ليُنظر إليها على أنها مفهوم قوي للسلام.

في إسرائيل والغرب، كانت لائحة طويلة من الكلمات ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية المتعاونة للغاية ضرورية للحفاظ على الصلاحية الأخلاقية والسياسية لخيار السجن المفتوح بوصفه أفضل

حل «للصراع» وبوصفه رؤية مثالية للحياة الطبيعية والصحية في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة. استخدمت كلمات الحكم الذاتي وتقرير المصير وأخيرًا الاستقلالية لوصف أفضل نسخة من نموذج السجن المفتوح الذي قدمته إسرائيل للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن في الأصل أسيء استعمال معاني هذه الكلمات.

لكن هذه اللائحة الطويلة من الكلمات لم تغير الواقع، ولم يُخرس خطاب السلام والاستقلال المبالغ فيه الأعضاء ذوي الضمير الحي في المجتمعات المعنية، في الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل، وفي العالم الخارجي. في عصر الإنترنت والصحافة المستقلة والمجتمع المدني النشط والمنظمات الحكومية الحيوية، كان من الصعب لعب مسرحية السلام والمصالحة على الصعيد الميداني حيث يُحتجز الناس في أكبر سجن بشري شهده التاريخ الحديث.

في هذه الحالة، وبنيّة مقصودة للتحكم في المنطقة إلى أجل غير مسمى وإنكار كلّ الحقوق الإنسانية لشعبها، اخترعت إسرائيل المعادلة السحرية المتمثلة في تقديم الاحتلال على أنه مؤقّت. ستستقر حالة السكان مع قدوم السلام. يتيح هذا الأسلوب من العمل لإسرائيل الاستمرار في تقديم نفسها بوصفها دولة ديمقراطية، والاستمتاع بالمميزات الكثيرة المرتبطة بهذه الحالة في الساحة الدولية.

في النتيجة، إن «عملية السلام» والحديث عن «دولتين لشعبين» لا يتعارضان مع الاحتلال، ولا حتى مع «الاحتلال المؤقت» لعام 1967. وهذا مجال نظري وسياسي مصمم لتمكين واستمرار الوضع الحالي أطول فترة ممكنة.

ستجد إسرائيل صعوبة في الترويج لهذه الواجهة للعالم لو لم تساعدها الدول الأخرى؛ بعضهم يخدم مصالحه الشخصية وبعضهم الآخر بدافع النوايا الحسنة المضللة. تؤدي قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية أيضًا دورًا أساسيًا في توفير المصداقية لعملية السلام المزيفة. وهي متبوعة بجزء كبير من قيادة السكان العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر. سقط العديد من نشطاء السلام حول العالم في هذا الفخ. وفي الوقت نفسه، تستمر إسرائيل على الصعيد الميداني في تعميق سيطرتها على الأرض والمياه والاقتصاد وجميع جوانب حياة الفلسطينيين. وتخلق إسرائيل موقفًا حيث حتى لو تم إعلان دولة فلسطينية بقيادة محمود عباس، فلن يكون لهذا الإعلان أيّ أهمية عملية.

ليست هناك فرصة للخروج من المأزق في فلسطين من دون تمزيق واجهة عملية السلام المزيفة وحلّ الدولتين. حان وقت البحث عن المفتاح في المكان الذي أضعناه فيه. نحن بحاجة إلى البدء من خلال تحديد المشكلة بدقة: فضح الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية، ونعت إسرائيل بدولة عنصرية قائمة على الفصل العنصري. لا وجود لصهيونية أخرى أو لإسرائيل أخرى. قد يكون الفضح في حد ذاته تأثيرًا عميقًا بسبب أهمية الدعم الدولي في حماية استعلاء إسرائيل ضد جميع القوى المحلية، ولكن أيضًا بسبب صراعات داخلية في المجتمع الإسرائيلي.

يجب أن ينبع أي حل من خلال فهمنا للمشكلة. ينبغي أن يبدأ بنقاش بين كل مواطني الدولة حول كيفية العيش معًا في إطار يتمتع فيه الجميع بالحقوق الكاملة والمساواة والتعاون. أيضًا، يجب أن يشارك المهاجرون الفلسطينيون في هذا النقاش؛ لأنهم يملكون حق العودة إلى فلسطين، وأن يساهموا كليًا في بناء مستقبل دولتهم. من الضروري

تحديد الهدف في إقامة دولة واحدة لكل سكان ومهاجري الدولة؛ لأن هذا يحدد من يجب عليه المشاركة في النقاش حول هذا المستقبل.

بذلت الصهيونية جهدها، وما تزال مستمرة في ذلك، لتفريق الشعب الفلسطيني وتوجيههم نحو طريق مسدود. كانت البداية في إقصاء المهاجرين خارج حدود فلسطين، وعزل السكان الفلسطينيين في أراضي 1948. ونحن نشهد اليوم أيضًا الفصل السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إن فرض خطط جديدة موحدة بين جميع قطاعات الشعب الفلسطيني هو بداية الطريق نحو الحل. يمكن أن توفر لنا التكنولوجيا اليوم منصة مناسبة لإجراء نقاش مفتوح عابر للحدود ونقاط التفتيش، وتشكيل روابط أكبر يمكن من خلالها الوصول إلى طريق مشترك لجميع الأطراف.

ليس سهلًا كل ذلك، هناك العديد من المشاكل في العلاقة بين أقسام المجتمع؛ العلمانيين والمتدينين، السكان الأصليين والجيل الثالث من المستوطنين. يتطلب الحل أن تكون هناك إعادة توزيع للثروة؛ بما يعوض أجيالًا كاملة من الفلسطينيين عن سنوات التهجير والتفرقة. لا يوجد هناك تصور واضح حول الطبيعة التي سيتخذها هذا المجتمع الجديد، وإطار العمل السياسي الذي سيعمل به؛ لكن علينا أن نتناقش بشكلٍ جدي حول هذا الأمر. إضافة إلى كل ذلك، نواجه أيضًا صراعًا حقيقيًا في النضال ضد نظام إسرائيل القمعي، الذي يعدّ أي وجهة نظر - بخلاف وجهة نظره- هجومًا و«خطرًا وجوديًا».

هذه هي مهمتنا، وهذه هي المشاكل التي علينا حلها. حتى يأتي ذلك الحين -الذين ننظر فيه بشكلٍ مباشر إلى هذا الواقع- نضيّع الكثير من الوقت. يمكن لعملية فهم المشكلة ومحاولة إيجاد الحلول لها أن تخلق وسيلة ضغط في سبيل تغيير موازين القوى.

الفصل الحادي عشر

وقف إطلاق النار، استمرار الانتهاكات

نعوم تشومسكي[1]

بتاريخ 26 أغسطس 2014، توصّل الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، بعد أن خلّف الهجوم الإسرائيلي، الذي استمر على قطاع غزة أكثر من 50 يومًا، أكثر من 2100 قتيل، وخلّف دمارًا على مناطق كثيرة. شدد الاتفاق على كلّ من الجانبين، الإسرائيلي و«حماس»، على وقف الأعمال العسكرية؛ على أن يتم تخفيف الحصار المفروض على القطاع منذ عام 2005.

جاء اتفاق وقف إطلاق النار هذا ضمن سلسلة من الاتفاقات، التي تأتي على شكل هدنة بعد كلّ عملية تصعيد نتيجة للانتهاكات المستمرة في قطاع غزة. تقوم شروط مثل هذه الاتفاقات على الأسس ذاتها كل مرة، وتقوم إسرائيل بخرق هذه الشروط دون أدنى اعتبار؛ في حين أن على حماس الالتزام بتلك «الشروط». تقوم إسرائيل بانتهاك الاتفاقية ورفع حدة العنف، ومن ثمّ تقوم الحركة برد فعل تجاه ذلك، ويصبح بعدها استخدام وسائل أكثر وحشية من قبل الجانب الإسرائيلي أمرًا مبررًا، الوحشية التي تصل إلى إطلاق الرصاص حتى على السمك

1 نشر هذا المقال في TomDispatch بتاريخ 9 سبتمبر 2014، وتم تعديله وتنقيحه ليتناسب مع محتوى هذا الكتاب.

تحت الماء. يطلق على هذه السياسة من الجانب الإسرائيلي عملية «جز العشب». حسب ما جاء على لسان ضابط أمريكي رفيع المستوى، يمكن وصف التصعيد الأخير بعملية «اقتلاع الأرض»؛ من الجيش الذي يدعي أنه «الجيش الأكثر أخلاقيةً في العالم».

كانت اتفاقية «العبور والتنقل» الأولى في سلسلة الاتفاقات التي جاءت آنذاك، وتم التوقيع عليها من الجانبين في نوفمبر سنة 2005، وتهدف إلى «فتح معبر رفح بين مصر وقطاع غزة لتسهيل عملية تنقل البضائع والأشخاص، واستمرار تشغيل المعابر بين إسرائيل وقطاع غزة وتصدير السلع وعبور الأشخاص والحد من العقبات التي تحول دون التنقل داخل الضفة الغربية، وتسيير حافلات وشاحنات بين الضفة وقطاع غزة، وبناء ميناء بحري في غزة وإعادة فتح المطار (الذي دمره القصف الإسرائيلي) داخل القطاع».

تم التوصل إلى تلك الاتفاقات بعد أن قامت إسرائيل بإخلاء مستوطناتها ومعسكراتها في قطاع غزة. أوضح دوف ويسغلاس (Dove Weissglass)، المقرب من رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون آنذاك، والذي كان مسؤولًا عن التفاوض وتنفيذ الاتفاقية، أن الدافع الأساسي لعملية «فك الارتباط» هو «تجميد لعملية السلام»، كما نقلت عنه الصحافة الإسرائيلية. «عندما نجمد هذه العملية، فإننا نمنع قيام دولة فلسطينية، ونوقف النقاش عن اللاجئين والحدود والقدس. ومن ثمّ إننا نلغي فكرة الدولة الفلسطينية من أجندتنا والقضية بكل ما تحمله، ونؤجل ذلك النقاش إلى أجلٍ غير مسمى. سيتم كل هذا بمباركة الرئاسة الأمريكية وتصديق مجلسي الشيوخ والنواب في الكونغرس الأمريكي».

ويضيف ويسغلاس: «إن هذا الانسحاب هو في الحقيقة فورمالدهيد، إنه كمية الفورمالدهيد المطلوبة حتى لا تكون هناك عملية سياسية مع فلسطين».

وقد اعتبر صقور اليمين الإسرائيلي أيضًا أنه بدلًا من استثمار موارد كبيرة للحفاظ على بضعة آلاف من المستوطنين في مجمعات غير قانونية في غزة، من المنطقي أكثر نقلهم إلى مجمعات في الضفة الغربية تسعى إسرائيل إلى الاحتفاظ بها.

يتم تصوير عملية «فك الارتباط» على أنها مبادرة نبيلة من أجل السلام؛ لكنها في الواقع شيء آخر تمامًا. لم تقم إسرائيل بالتنازل عن سيطرتها على القطاع بتاتًا، وهو ما يجعل منها دولة احتلال حسب الأمم المتحدة والولايات المتحدة ودول أخرى (باستثناء إسرائيل طبعًا). يصف الباحثون الإسرائيليون حديث زيرتال وعكيفا إلدار (Idith Zertal & Akiva Eldar) تاريخ إسرائيل الاستيطاني الشامل في الأراضي المحتلة، وما حصل على أرض الواقع من سياساتٍ إسرائيلية، بالقول: «لم يتم الإفراج عن الأراضي المدمرة -ولا ليوم واحد حتى- من القبضة الإسرائيلية، كذلك لم يتم تحرير السكان منَ الاحتلال، وكانوا يدفعون الثمن يوميًا». بعد فك الارتباط، «تركت إسرائيل الأراضي الفلسطينية مدمرة بالكامل؛ بما فيها الوسائل الخدمية، وأناسًا من دون حاضر أو مستقبل. تم تدمير هذه المستوطنات من قبل المحتل، الذي ما يزال يسيطر في الواقع على الأراضي ويقتل السكان؛ لأنه يمتلك القوة العسكرية الكافية التي تؤهله لعمل ذلك».

لم يمر الكثير من الوقت حتى وجدت إسرائيل ذريعة جديدة لانتهاك الاتفاقية التي وقعت في نوفمبر عام 2006، كانت هذه المرة أن الفلسطينيين ارتكبوا خطأً فادحًا: أنهم صوتوا للحزب الخطأ في انتخابات حرة ومراقبة عن كثب. جرت الانتخابات بشفافية عالية وتم رصدها بعناية، وكانت نتيجتها حصول حماس على البرلمان. وهكذا، فرضت كل من إسرائيل والولايات المتحدة -وسايرتهما أوروبا- عقوبات شديدة، في رسالة إلى العالم حول ما يعنيه «الترويج للديمقراطية».

بدأت بعدها كلٌّ من الولايات المتحدة وإسرائيل بالتخطيط لعمل انقلاب عسكري للإطاحة بالحكومة المنتخبة؛ الأمر الذي تنبأت به حماس واستبقته قبل الانقلاب في عام 2007، حين اشتد الحصار على قطاع غزة وصار مصحوبًا بهجمات عسكرية مكثفة. التصويت للحزب الخطأ كان سيئًا بما فيه الكفاية؛ لكن كان الانقلاب، المنظم والمخطط له من قبل الجيش الأمريكي، جريمة لا تغتفر.

في يونيو 2008، تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار جديد، ينص على فتح المعابر الحدودية و«السماح بنقل جميع البضائع المحظورة إلى قطاع غزة». وافقت إسرائيل على الاتفاق، لكن سرعان ما أعلنت عدم رغبتها في الالتزام ببنوده؛ مثل فتح الحدود، إلى أن يتم الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

لإسرائيل تاريخ مليء بالإجرام؛ من عمليات خطف لمدنيين في لبنان أو المياه الدولية واحتجازهم بوصفهم رهائن أحيانًا؛ حتى من دون توجيه أي تهمة حقيقية لهم. يعدّ -بطبيعة الحال- احتجاز المدنيين

من دون تهم، أو بتهم ركيكة، ممارسة طبيعية ومستمرة في الأراضي التي تقع تحت سيطرة إسرائيل، لكن التمييز بين الناس و«غير الناس» (unpeople) - كما أطلق عليه أورويل في كتابه - 1984 يجعل بقية الأمور تبدو أقل أهمية.

أحكمت إسرائيل الحصار على قطاع غزة بكفاءة عالية، منتهكةً اتفاق يونيو 2008، الذي فرض وقفًا لإطلاق النار؛ حتى إنها قامت حينذاك بمنع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من رفع مخزونها الاحتياطي.

في الرابع من نوفمبر لعام 2008، حينما كان الإعلام الأمريكي مركزًا على انتخاب رئيس جديد لأمريكا، دخلت القوات الإسرائيلية إلى غزة وقتلت ستة من الناشطين في حركة حماس؛ الأمر الذي قامت حماس على إثره بإطلاق صواريخ تجاه إسرائيل، ومن ثم سلسلة من تبادل إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين (الوفيات كانت من الفلسطينيين فقط). في أواخر ديسمبر من العام نفسه، عرضت حماس وقفًا جديدًا لإطلاق النار. تم رفض هذا العرض من قبل الجانب الإسرائيلي بعد دراسته؛ مفضلة على ذلك القيام بعملية «الرصاص المصبوب»، التي توغل جيشها خلالها فترة امتدت إلى ثلاثة أسابيع في عملية عسكرية في منتهى الوحشية على قطاع غزة، والتي تم توثيق وقائعها من قبل المنظمات الدولية والإسرائيلية لحقوق الإنسان.

حين كانت عملية «الرصاص المصبوب» في أوجها، في الثامن من يناير لعام 2009، أصدر مجلس الأمن قرارًا بالإجماع (امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت) يدعو إلى «وقف فوري لإطلاق النار»؛ على أن يليه انسحاب فوري وكامل للقوات الإسرائيلية، وكذلك

أن يتم توفير الغذاء والوقود والعلاج الطبي لسكان غزة فورًا ومن دون عوائق، وتكثيف الجهود الدولية من أجل منع تهريب السلاح والذخيرة.

في الواقع، تم التوصل إلى اتفاق جديد لوقف إطلاق النار، ولكن على غرار الاتفاقات السابقة؛ لم تخضع أيٌّ من بنود الاتفاق للرقابة اللاحقة، وانهارت الاتفاقية تمامًا في حلقة جديدة من مسلسل الانتهاكات في يناير 2012، حين بدأت عملية «عمود السحاب». يمكننا أن نحصل على تصور عما حدث في الأحداث التي سبقت حملة إسرائيل العسكرية من خلال النظر إلى أعداد الضحايا في يناير 2012 وحتى إطلاق العملية: مقتل إسرائيلي واحد بنيران غزة، بينما قتل 78 فلسطينيًا بالنيران الإسرائيلية.

بدأت أولى عمليات «عمود السحاب» بقتل مسؤول رفيع المستوى في الجناح العسكري لحركة حماس، أحمد الجعبري. وصف حينها رئيس تحرير صحيفة ها آرتس ألوف بن الجعبري بأنه «مقاول بالباطن لإسرائيل»، وأنه من فرض الهدوء النسبي في قطاع غزة لأكثر من خمس سنوات. وبطبيعة الحال، هناك ذريعة للاغتيالات التي تنفذها إسرائيل دائمًا. كانت الذريعة هذه المرة، بحسب ناشط السلام الإسرائيلي غيرشن باسكين (Gershon Baskin)، الذي شارك بشكلٍ مباشر في المفاوضات المباشرة مع الجعبري لسنوات، والذي ذكر قبل ساعات قليلة من اغتياله: «تلقى الجعبري مسودة اتفاق لوقف دائم لإطلاق النار في حال تطورت الأمور إلى مواجهات بين إسرائيل والفصائل المسلحة في غزة».

هناك سجل طويل من الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى ردع أي تهديد عن طريق العمل على الوصول إلى تسوية دبلوماسية. بعد دخول استراتيجية «جز العشب» حيز التنفيذ، تم التوصل إلى اتفاق جديد لوقف إطلاق النار. مع تكرار المصطلحات المعهودة الآن، دعا الاتفاق إلى وقف العمليات العسكرية من الجانبين وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة و«فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص ونقل البضائع، والامتناع عن تقييد الحركة الحرة للسكان في المناطق الحدودية».

تم تحليل ومراجعة كل هذه الاحداث من قبل محلل شؤون الشرق الأوسط في «مجموعة الأزمات الدولية» ناثان ثرول (Nathan Thrall)؛ الذي ذكر أن اعتراف الاستخبارات الإسرائيلية بأن حماس راعت شروط وقف إطلاق النار. كتب ثرول: «بذلك اعتبرت إسرائيل أن هناك حافزًا لإنهاء دورها في الصفقة. في الأشهر الثلاثة التي أعقبت الاتفاق، أطلقت القوات الإسرائيلية غارات منتظمة على قطاع غزة، وهاجمت المزارعين الفلسطينيين، والذين يجمعون الخردة والأنقاض عند الحدود، وأطلقت النار على القوارب، ومنعت الصيادين من الوصول إلى مياه غزة». بمعنى آخر: لم ينتهِ الحصار على الإطلاق؛ فقد «استمر إغلاق المعابر بشكلٍ دوري، وأقيمت المناطق العازلة داخل غزة (يمنع دخول الفلسطينيين إلى أراضي القطاع الزراعية، التي تشكل نحو ثلث الأراضي هناك)، وانخفضت الواردات، وتوقفت الصادرات، وأعطي القليل من سكان غزة تصاريح الدخول إلى إسرائيل والضفة الغربية».

استمرت الأمور على ما هي عليه حتى أبريل 2014؛ حين حدث أمرٌ مهم. قامت المجموعتان الفلسطينيتان الأكثر أهمية -حماس التي تسيطر على قطاع غزة، والسلطة الفلسطينية التي تمثلها فتح في الضفة الغربية- بتوقيع اتفاقية تعاون ووحدة. كان الأمر بمنزلة التنازل بالنسبة إلى حماس؛ إذ لم تشتمل حكومة الائتلاف على أيّ من أعضائها أو حلفائها. يقول ناثان ثرول إن حماس سلمت إدارة غزة إلى السلطة الفلسطينية، التي أرسلت بدورها آلاف الجنود والقوات العسكرية إلى قطاع غزة، على الحدود والمعابر، من دون أي إجراء آخر بالمقابل لحماس في إدارة الضفة الغربية. وأخيرًا، وافقت حكومة الائتلاف على الشروط الثلاثة التي تصر كلٌّ من واشنطن والاتحاد الأوربي عليها: توقف أعمال العنف، والامتثال للاتفاقيات السابقة، والاعتراف بدولة إسرائيل.

استشاطت إسرائيل غضبًا، وأعلنت الحكومة بعد أيام قليلة رفضها عقد اتفاق مع حكومة الائتلاف الفلسطينية، وألغت جميعً المفاوضات. ازداد غضب إسرائيل مرةً أخرى حين استشعرت أن الولايات المتحدة وأغلبية دول العالم يدعمون حكومة الائتلاف.

هناك العديد من الأسباب الجيدة التي تدفع إسرائيل لمعارضة قيام أي شكل من أشكال التعاون والاتحاد بين الفلسطينيين. أحد هذه الأسباب هو أن الخلاف السابق بين حماس وفتح كان يعطي إسرائيل ذريعة لرفض الخوض في مفاوضات جدية. كيف لها أن تتفاوض مع كيان منقسم حول الموضوع نفسه؟ الأمر الآخر، والأكثر أهمية، هو التزام إسرائيل التام بخطتها في عزل الضفة الغربية عن قطاع غزة، في

انتهاك صارخ لاتفاقية أوسلو لسنة 1993، التي كان من ضمنها إعلان غزة والضفة الغربية على أنهما كيان واحد لا يمكن فصله وتقسيمه.

تستطيع بنظرة واحدة إلى الخريطة أن تفهم المنطق وراء كل ذلك. في موقعها المنعزل عن غزة، ستكون جميع المناطق المقسمة في الضفة الغربية في عزلة عن العالم الخارجي. يتم احتواؤها بوساطة قوتين عدائيتين: إسرائيل والأردن، خلفيتين مقربتين من الولايات المتحدة التي تعدّ -بعيدًا عن الأوهام- منحازة إلى الجانب الإسرائيلي؛ بخلاف ما تروجه عن كونها «وسيطًا للسلام».

علاوةً على ذلك، قامت إسرائيل بالسيطرة على وادي الأردن بشكل منظم ومخطط له، كما طردت الفلسطينيين منه وبنت المستوطنات وطمست آبار المياه؛ لكي تتأكد من أنّ هذا الجانب من الضفة -نحو ثلث أراضي الضفة الغربية التي تكمن فيها الأراضي الصالحة للزراعة- سيتم ضمه واحتواؤه في عملية التوسع المستقبلية. وبهذا، يكون النظام الإسرائيلي قد احتوى ما تبقى من فلسطين في هذا السجن. إن توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة سيشكل عقبةً في طريق هذا المخطط، الذي يعود إلى الأيام الأولى للاحتلال، ويحظى بالكثير من الدعم من عدة كتل سياسية، وتضمين شخصيات تم تصويرها بوصفها حمائم للسلام؛ مثل الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريز أحد مهندسي عملية بناء المستوطنات في الضفة الغربية.

كالعادة، يجب أن تختلق إسرائيل ذريعة من أجل تبرير التصعيدات، التي كانت هذه المرة مقتل ثلاثة شبان إسرائيليين بطريقة وحشية في إحدى المستوطنات في الضفة الغربية. ومنذ ذلك الحين، قامت الشرطة الإسرائيلية بالبحث واعتقال أعضاء من بعض المجاميع المنشقة في

الخليل؛ مدعيةً -من دون أي دليل- أنهم «إرهابيون من حماس». في 2 سبتمبر، ذكرت صحيفة هاآرتس أنه بعد العديد من الاستجوابات المكثفة، تم التوصل إلى أن المراهقين «تم اختطافهم من قبل خلية مستقلة» ولا يملكون أي صلة بحركة حماس.

نجح غضب قوات الدفاع الإسرائيلي، الذي استمر ثمانية عشر يومًا، في تقويض الخوف من الحكومة المتحدة بين الضفة وقطاع غزة، واستفزاز حماس للرد عن طريق إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل لأول مرة خلال فترة 18 شهرًا، الأمر الذي أعطى الذريعة الكافية من أجل إطلاق عملية الجرف الصامد (Protective Edge) في 8 يوليو، العملية العدائية التي استمرت خمسين يومًا، والتي نجحت بشكلٍ استثنائي في «جز العشب».

عملية... (سيتم تسميتها لاحقًا)

يمكن اعتبار وضع إسرائيل اليوم على أنه وضع جيد بما يكفي لتمرير سياستها في فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية؛ في خرق لجميع الاتفاقيات التي صادقت عليها، وكذلك من أجل الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. على الأقل -وربما لفترة مؤقتة فحسب- لم يعد صعود النظام الديمقراطي في مصر، جارة إسرائيل، يشكل أي تهديد لها؛ علاوةً على أن النظام الديكتاتوري الجديد يمثل حليفًا لإسرائيل بقيادة عبد الفتاح السيسي؛ الأمر الذي سيساعد على فرض السيطرة على قطاع غزة.

كما ذكرنا سابقًا، قامت حكومة فلسطين المتحدة بوضع قوات عسكرية -تم تدريبها بوساطة القوات الأمريكية- على حدود قطاع غزة، ويبدو أن السيطرة على قطاع غزة أصبحت بيد السلطة الفلسطينية، التي تعتمد على إسرائيل في البقاء، خاصةً فيما يتعلق بتمويلها. قد تشعر إسرائيل بأن سيطرتها على هذه المستعمرة، الضفة الغربية، قوّضت أي تهديد حقيقي لها قد يتصاعد نتيجة لتشكيل حكومة موحدة بين أجزاء فلسطين المبعثرة.

هناك أيضًا جانب من الحقيقة فيما قاله بنيامين نتنياهو: «العديد من العناصر في المنطقة تعرف أنها اليوم، وسط هذا الصراع المحتدم الذي يهدّد بقاءها، حليفة لإسرائيل». يضيف أكيفا إلدار (Akiva Eldar)، المتحدث الرسمي للشؤون الدبلوماسية، بأن «كل هذه العناصر في المنطقة تعرف أنه لن يكون هناك أي تحرك دبلوماسي مُعتبر من دون الموافقة على إقامة دولة فلسطينية على أراضي 1967، بالإضافة إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين». لكن ذلك ليس على جدول أعمال إسرائيل، يقول أكيفا، وهو في الحقيقة يتعارض مع برنامج المجمع الانتخابي لسنة 1999 للحكومة الائتلافية بقيادة حزب الليكود، الذي يرفض بشكلٍ قاطع «إقامة دولة فلسطينية عربية غرب وادي الأردن».

يرى بعض المحللين المطلعين -أمثال داني روبينشتاين (Danny Rubinstein)- أن إسرائيل سترخي قبضتها على قطاع غزة، وستخفف من حدتها الأمنية.

سنرى ما يحدث.

تبين لنا عملية التوثيق التي حصلت لأحداث السنوات الفائتة عكس ذلك، ولم تكن العلامات الأولى لذلك حميدة. حين انتهت عملية الجرف الصامد، أعلنت إسرائيل أكبر عملية استيلاء على الأراضي في قطاع غزة لأكثر من ثلاثين سنة، بحدود 1.000 فدان. ذكر الراديو الإسرائيلي أن هذه العملية جاءت بوصفها ردًّا على مقتل ثلاثة مراهقين إسرائيليين من قبل «ميليشيات حماس». أثناء عملية الانتقام المدعوة بالجرف الصامد، مات صبي فلسطيني محروقًا؛ لكن لم يحصل الفلسطينيون على أراضٍ جراء هذا الفعل. كذلك لم يكن هناك أي رد فعل عندما قام جنديٍ إسرائيلي بقتل الصبي الفلسطيني خليل العناتي أثناء مشيه في شارع هادئ من شوارع الخليل في العاشر من أغسطس 2014؛ في الحين الذي كان فيه الجيش «الأكثر أخلاقية» في العالم يقطّع غزة إربًا، كان هذا العسكري يقتل الطفل قبل أن يركب سيارته الجيب ويبتعد بها كأن شيئًا لم يكن، فيما نزف الطفل الدماء حتى الموت.

الطفل العناتي ليس سوى واحد من 23 فلسطينيًا (منهم 3 أطفال) قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية أثناء العدوان على غزة، بحسب إحصاءات الأمم المتحدة، إضافة إلى أكثر من ألفي جريح؛ أصيب 38٪ منهم برصاص الاحتلال المباشر. «لم يكن أيٌّ منهم يشكل أي تهديد لحياة الجنود الإسرائيليين»، يقول المراسل غيديون ليفي (Gideon Levy). لم يشهد أيٌّ من ذلك رد فعل، مثلما لا يوجد رد فعل على حقيقة أن النظام الإسرائيلي يقتل ما متوسطه طفلان فلسطينيان أسبوعيًا خلال فترة الأربع عشرة سنة الماضية؛ لأنهم ليسوا بشرًا في نهاية الأمر.

تدعي أطراف على الجانبين، أنه في حال فشل حل الدولتين - بوصفه نتيجة لاستيلاء إسرائيل على الأراضي الفلسطينية- ستكون النتيجة النهائية هي دولة واحدة غربي الأردن. سيرحب بعض الفلسطينيين بذلك؛ متوقعين أنه سيكون بإمكانهم المطالبة والنضال من أجل المزيد من الحقوق المدنية، معتمدين في توقعهم هذا على ما حصل في نموذج ما بعد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. يحذر العديد من المراقبين الإسرائيليين من أن النتيجة ستكون «مشكلة ديموغرافية» لإسرائيل؛ وخاصة أن أعداد المواليد الفلسطينيين يفوق عدد المواليد اليهود، وكذلك تراجعت أعداد المهاجرين إلى إسرائيل من الخارج؛ مما سيبدد حلم «الدولة الديمقراطية اليهودية».

تبدو هذه الاعتقادات ساذجة وملتبسة.

إن البديل الواقعي لحل الدولتين هو أن تمضي إسرائيل قدمًا في خططها التي تعمل على تطبيقها منذ سنوات؛ في أخذ كل ما يبدو ذا قيمة من أراضي الضفة الغربية، متجاهلةً تركز السكان الفلسطينيين في المناطق التي تخطط إسرائيل لضمها. يمكّن هذا الحل إسرائيل من تفادي «الأزمة الديموغرافية» التي تخشاها.

تتضمن الأراضي التي ضمتها إسرائيل إليها، والتي تنوي ضمها؛ منطقة القدس الكبرى، المنطقة التي تقع بين «الجدار الفاصل» غير القانوني، والممرات التي تخترق أراضي الضفة الغربية حتى أقصى شرقها. تشتمل خطة إسرائيل التوسعية غالبًا على ضم وادي الأردن كذلك، وستستمر غزة تحت الحصار في عزلة تامة عن الضفة الغربية. أما بالنسبة إلى هضبة الجولان - المحاصرة مثل القدس، في خرق واضح لقرارات مجلس الأمن- فستصبح جزءًا من دولة إسرائيل العظمى؛

في عملية احتلال سلسة وهادئة. في الوقت الحالي، سيتم احتواء فلسطينيي الضفة الغربية في العشوائيات غير الصالحة للعيش؛ مع منح بعض الامتيازات للنخبة منهم، على الطريقة الاستعمارية الجديدة (النيوكولينيالية) الناعمة.

ما زالت هذه السياسات الأساسية قيد التنفيذ، منذ بداية الحملة في عام 1967، التي تتبع مبدأً واضحًا جاء على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان (Moshe Dayan)، أحد أكثر القيادات الإسرائيلية تعاطفًا مع الشعب الفلسطيني. أخبر دايان زملاءه في الحزب أن عليهم إبلاغ الفلسطينيين في الضفة الغربية: «ليس لدينا حل، ستستمرون في العيش عيشة الكلاب هذه، ومن لا يعجبه ذلك فإن بإمكانه المغادرة، وسنرى لاحقًا إلى أين يؤدي بنا ذلك».

كان هذا الاقتراح أمرًا طبيعيًّا بالنسبة إلى ما كان يحدث في عام 1972، والمفاهيم التي نشأت آنذاك، كما ذكر حاييم هرتصوغ (Haim Herzog) الذي أصبح رئيسًا لإسرائيل في وقتٍ لاحق: «لا أرفض أن يكون للفلسطينيين رأي أو موقف من جميع القضايا... لكنني حتمًا غير مستعد لاعتبارهم شركاء بأيّ شكلٍ من الأشكال على هذه الأرض المقدسة الموعودة لشعبنا من آلاف السنين. لا يمكن أن يتشارك اليهود هذه الأرض مع أيّ أحد». طالب دايان أيضًا «بالحكم الدائم» لإسرائيل («memshelet keva») للأراضي المحتلة. حين يعبّر نتنياهو عن رغبته في الأمر ذاته في يومنا هذا، فإنه لم يأتِ بجديد ولم يخرق أي قاعدة.

مثل العديد من الدول الأخرى، تستخدم إسرائيل ذريعة «الأمن» لتبرير أفعالها العنيفة والعدوانية، لكن الإسرائيليين المثقفين يعرفون أن الأمر ليس كذلك. جاء اعترافهم بالأمر الواقع في عام 1972 على لسان قائد القوات الجوية إزير وايزمان (Ezer Weizman)، الذي أوضح أنه لن تكون هناك مشكلة أمنية لو قبلت إسرائيل المطالبات الدولية بالانسحاب من المناطق التي احتلتها عام 1967؛ لكن لن يكون في مقدورها آنذاك «البقاء بوصفها دولة دون أن تخلّ بالقيم والمبادئ التي تتبعها».

لأكثر من عقد، كانت الصهيونية الاستعمارية تتبع المبدأ البراغماتي في خلق التغيير على أرض الواقع بشكلٍ هادئ، الأمر الذي أصبح يتقبله العالم اليوم. إنها سياسة ناجحة، وستستمر طالما أن الولايات المتحدة مستمرة في توفير الدعم العسكري، والاقتصادي، والدبلوماسي، والأيديولوجي. يجب على كل من يقلقه شأن الفلسطينيين والانتهاكات التي يتعرضون لها، أن يضع الضغط من أجل تغيير السياسة الأمريكية على رأس أولوياته، وهو أمرٌ ليس بالسهل على الإطلاق.

الفصل الثاني عشر

رسالة إلى الأمم المتحدة

نعوم تشومسكي[1]

مكتبة
t.me/soramnqraa

إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا، أن أتمكّن من الحديث معكم والنقاش بعد أن أنتهي. إن العديد من مشاكل عالمنا اليوم متشابك بعضها مع بعض؛ مما يجعل عملية الموازنة وإيجاد الحلول لها أمرًا صعبًا.

لكن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ليس واحدًا من هذه المشاكل.

على نقيض تلك المشاكل تمامًا، نجد أن الخطوط العريضة لحل هذا الصراع دبلوماسيًا قد وُضعت منذ أكثر من أربعين سنة. لا يمكن اعتبار ذلك نهاية المطاف -لا يوجد أساس لأيّ أمر ممكن في نهاية المطاف- لكنه بالتأكيد خطوة إلى الأمام. حتى العقبات التي تقف في وجه الحلول لهذه الأزمة تبدو واضحة بشكلٍ كبير. إن الخطوط العريضة لحل النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي قد تم وضعها هنا في الأمم المتحدة؛ في اقتراح قُدّم إلى مجلس الأمن في يناير 1976. يطالب هذا الحل بإقامة دولتين على الحدود المعترف بها والموثقة دوليًا، أقتبس لكم بعضًا مما جاء فيه الآن: «مع ضمانات لحفظ حقوق

1 ألقى نعوم تشومسكي هذا الخطاب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 14 أكتوبر 2014.

الدولتين في البقاء بسلام وأمان، بحدود مؤمنة ومعترف بها». قُدم هذا الحل بوصفه حلًا من مصر، والأردن، وسورية، التي يطلق عليها أحيانًا «دول المواجهة».

رفضت إسرائيل حضور هذه الجلسة، كما قامت الولايات المتحدة باستخدام حقّ النقض. إن استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل الولايات المتحدة يعدّ «فيتو مزدوجًا»: الفيتو لهذا الحل، الذي لم يطبق، والفيتو على هذا الحدث، الاقتراح، ومحوه من التاريخ؛ لذا عليك أن تبحث جيدًا في السجلات والوثائق من أجل أن تعثر على وثيقة تدلك على ما حدث. وبعد ذلك، أصبح الطريق الذي تسير به القضية واضح الاتجاه.

آخر فيتو من قبل الولايات المتحدة، كان في فبراير 2011 -في رئاسة باراك أوباما- حين قامت حكومته باستخدام حق النقض على قرار يطالب الولايات المتحدة بتطبيق سياستها هي، السياسة الرسمية المعارضة للتوسع الإسرائيلي في بناء المستوطنات. يجب ألا ننسى أيضًا أن التوسع في بناء المستوطنات ليس القضية الأكثر أهمية؛ بل المستوطنات ذاتها، غير القانونية بشكلٍ غير قابل للنقاش، ومشاريع البنى التحتية التي تدعم هذه المستوطنات. لفترة طويلة، كان هناك إجماع عالميّ على حلول تقع ضمن هذه الخطوط العريضة. إن النهج الذي يتم ترسيخه منذ عام 1976 مستمر حتى الآن. ترفض إسرائيل أي حل ضمن هذه الشروط، وبذلك العديد من الجهود عبر السنين من أجل أن تضمن عدم تمرير أو تطبيق أيّ من هذه الحلول، ويأتي ذلك بالتأكيد برعاية ودعم أمريكي على جميع المستويات -عسكريًا، واقتصاديًا، ودبلوماسيًا، وأيديولوجيًا- وكذلك الحرص الأمريكي على

الطريقة التي يتم استعراض القضية بها؛ خاصةً في الأوساط القريبة من الولايات المتحدة ومتخذي القرار.

لا يوجد لدينا متسع من الوقت لاستعراض السجلات الرسمية التي أشرت إليها؛ لكن بإمكاننا معرفة بعض من سماتها بالنظر إلى ما يحدث في غزة في العقد الماضي، والجرائم التي ترتكب هناك حاملةً على كتفيها سجلًا تاريخيًا طويلًا من الجرائم. في أغسطس الماضي، في 26 أغسطس تحديدًا، تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا جميعًا: ماذا بعد ذلك؟ ما هي معالم مستقبل القضية؟ هنا أيضًا، يمكننا العثور على نمط واضح وتسلسل حتمي للأحداث: التوصل إلى اتفاق لإطلاق النار تتجاهله إسرائيل وتستمر في الاعتداء على غزة؛ بما في ذلك استمرار الحصار عليها، وممارسة العنف هنا وهناك، والمزيد من المستوطنات والمشاريع «التنموية»، وأحيانًا العنف في الضفة الغربية أيضًا؛ بعد ذلك تنظر حماس إلى الاتفاق، الذي تعترف به إسرائيل عن كثب؛ حتى يأتي فعل مستفز يسمح لها بالرد على هذه الانتهاكات، وأخيرًا تجد إسرائيل ذريعة للرد على حماس والعودة إلى «جز العشب»، الذي يكون أكثر وحشيةً في كل مرة من المرات التي قبلها، في سلسلة طويلة ومستمرة. الحلقة الأولى من هذه السلسلة كانت في نوفمبر 2005؛ عندما تم توقيع اتفاق «الانتقال والعبور». سأخبركم بمضمون هذا الاتفاق: يتضمن الاتفاق ضمان سلامة العبور بين غزة ومصر عبر معبر رفح؛ من أجل تصدير السلع وانتقال الناس، واستمرار فتح المعابر بين غزة وإسرائيل من أجل تصدير واستيراد السلع وانتقال الناس، وتخفيف العقبات وتسهيل عملية الحركة والانتقال بين الضفة الغربية وقطاع غزة

(الباصات والحوافز)، وبناء ميناء بحري في قطاع غزة، وإعادة فتح المطار في قطاع غزة، الذي دمرته حديثًا الهجمات الإسرائيلية. يجب أن تكون هذه أبرز معالم اتفاق وقف إطلاق النار إذا أردنا أن يكون ناجحًا؛ بما في ذلك الاتفاق الذي أجري قبل بضعة أسابيع.

كان توقيت عقد اتفاق نوفمبر 2005 حساسًا جدًا. كانت تلك هي اللحظة التي تعد انفصالًا - كما يطلق عليها- لإسرائيل عن قطاع غزة، ومغادرة آلاف المستوطنين الإسرائيليين من قطاع غزة. والآن، يتم تصوير ذلك على أنه مبادرة نبيلة من أجل السلام؛ لكن الواقع مختلف تمامًا. تم وصف ذلك الواقع من قبل أحد المسؤولين الإسرائيليين، الذي كان مسؤولًا عن التفاوض وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، دوف ويسغلاس (Dov Weissglass)، أحد المقربين من رئيس الوزراء أرييل شارون. أخبر دوف الصحافة الإسرائيلية أن الهدف من الانفصال -أقتبسه هنا- هو «تجميد عملية السلام» و «منع إقامة دولة فلسطينية» والتأكيد على «أن المبادرات الدبلوماسية قد تم رفعها من أجندتنا». كما أن الواقع قد تم وصفه من قبل أحد المتخصصين الإسرائيليين في شؤون الاحتلال - المؤرخ المعتبر إديث زيرتال (Idith Zertal)، وكذلك المتخصص في الشؤون الدبلوماسية الإسرائيلية، أكيفا إلدار (Akiva Eldar)؛ الذي كتب كتابًا مهمًا عن المشروع الاستيطاني بعنوان «أسياد الأرض» (Lords of the Lands) في إشارة إلى المستوطنين. يقول هؤلاء عن هذا الانفصال: «المستعمرة المدمرة» - التدمير الذي كان أصلًا واحدًا من أسباب مغادرة المستوطنين غزة. - «لم يتم عتق هذه المستعمرة المدمرة من سيطرة وقبضة النظام الإسرائيلي حتى ليومٍ واحد، ولم يتم أيضًا عتق سكانها من وحشية النظام، وصاروا

يدفعون ثمن المكوث في القطاع كل يوم. تركت إسرائيل الأرض محترقة والخدمات معطلة، وصار الناس بلا حاضر أو مستقبل. دمرت الأرض والمستوطنات بطريقة خبيثة من قبل النظام، الذي استمر في السيطرة على القطاع في الحقيقة حتى بعد ذلك، واستمر أيضًا في قتل سكان القطاع بطرق وحشية». أعدّ ذلك وصفًا دقيقًا من أحد المصادر الإسرائيلية الموثوقة.

أسست اتفاقية أوسلو -منذ عشرين عامًا- لفكرة الوحدة بين قطاع غزة والضفة الغربية؛ على أنهما كيانٌ واحد غير قابل للتقسيم. ولأكثر من عشرين سنة، استمرت الولايات المتحدة وإسرائيل في محاولاتهما عزل الضفة الغربية عن غزة، في انتهاك صارخ لما جاء في الاتفاق. ستفهم بنظرة واحدة على الخريطة لماذا تقومان بذلك. تعدّ غزة المنفذ الوحيد لفلسطين إلى العالم الخارجي، وفي حال تم عزلها عن الضفة الغربية؛ فإن استقلالية الحكم في الضفة الغربية -مهما كان شكله- ستكون محاصرة؛ إسرائيل من جانب، والأردن -حليف إسرائيل- من الجانب الآخر. الأمر الآخر هو أن إسرائيل تخطط، بدعم أمريكي، لضم وادي الأردن، الذي يشكل ثلث مساحة الضفة الغربية، إليها. تنفذ إسرائيل هذا المخطط ببطء وحذر، وتحاول ضم أكبر قدر ممكن من الأراضي الزراعية إليها؛ الأمر الذي سيجعل الحصار أكثر شدةً في حال تم فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية. هذا هو السبب الرئيس لإصرار إسرائيل والولايات المتحدة على عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية؛ في انتهاك صارخ للبنود التي جاءت في اتفاقية أوسلو، وفي سلسلة اتفاقيات إطلاق النار التي تم التوصل إليها منذ نوفمبر 2005 حتى الآن.

حسنًا استمر اتفاق تشرين الثاني عام 2005 لعدة أسابيع. حصل حدث مهم في يناير عام 2006؛ إذ أقيم أول انتخابات حرة وكاملة في العالم العربي، وتم الإشراف عليها بعناية، وعُرفت بأنها حرة ونزيهة، ولكن كان فيها عيب واحد: أن نتائجها لم تسر كما هو مطلوب؛ فازت حركة حماس في الانتخابات، وسيطرت على البرلمان. لم ترغب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في حدوث ذلك، ولعلك تتذكر أنه في تلك الفترة كان الجميع يردد عبارة «تعزيز الديمقراطية». وكان أعلى التزام أمريكي بالعالم هو تعزيز الديمقراطية، وكان هذا اختبارًا مهمًّا. الديمقراطية: لم تكن نتيجة الانتخابات كما هو مطلوب، فقررت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مباشرة معاقبة الفلسطينيين على جريمتهم في التصويت بطريقة خاطئة؛ فُرض حصار قاسٍ عليهم بالإضافة إلى عقوبات أخرى، وتصاعد العنف، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية فورًا بتنظيم انقلاب عسكري للإطاحة بالحكومة غير المرغوب فيها. هذا تصرف مألوف تمامًا. لن أخوض في الموضوع، وقد وافق الاتحاد الأوروبي على الأمر مما أثار عاره وتشويه سمعته، وحصل تصعيد إسرائيلي فوري. كانت هذه نهاية اتفاقية تشرين الثاني متبوعة بعدوان إسرائيلي شديد.

بعد عام، في 2007، ارتكبت حركة حماس جريمة أعظم من جريمتها في الفوز في الانتخابات النزيهة؛ فقد استبقت الانقلاب العسكري المنظم واستولت على غزة. ويُوصف هذا في الولايات المتحدة ومعظم دول الغرب بأن حماس استولت على غزة بالقوة، وهذا الأمر ليس كذبًا، لكنه ليس القصة الكاملة. كانت القوة تستبق الانقلاب العسكري المنظم للإطاحة بحكومة منتخبة. والآن هذه هي

الجريمة الخطيرة. الأمر سيئ كفاية بعدم التصويت بالشكل المطلوب في الانتخابات الحرة والنزيهة، لكن تفادي انقلاب عسكري أمريكي منظم يعدّ جريمة أخطر بكثير. في تلك المرحلة، تصاعد الهجوم على غزة بصورة ملحوظة مع عدوان إسرائيلي شديد. أخيرًا، في كانون الثاني عام 2008، تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار آخر. كانت الشروط مشابهة تقريبًا للشروط نفسها التي ذكرتها مسبقًا. رفضت إسرائيل علنًا وقف إطلاق النار معلنة أنها لن تنصاع له. التزمت حماس بوقف إطلاق النار واعترفت به إسرائيل رسميًا على الرغم من رفضها تنفيذه.

والآن، استمر الوضع بهذا الشكل حتى الرابع من تشرين الثاني عام 2008. في الرابع من تشرين الثاني، تاريخ إقامة الانتخابات في الولايات المتحدة، اجتاحت القوات الإسرائيلية غزة وقتلت ستة من مقاتلي حماس. أدى ذلك إلى مهاجمة إسرائيل بصواريخ القسام، وتبعه رد إسرائيلي فتاك. المزيد من القتلى؛ جميعهم فلسطينيون كالعادة. بحلول نهاية شهر كانون الأول، وبعد عدة أسابيع، عرضت حماس استئناف وقف إطلاق النار. فكر مجلس الوزراء الإسرائيلي في الأمر ورفضه. كان هذا مجلس الوزراء المتساهل بقيادة إيهود أولمرت (Ehud Olmert) الذي رفض وقف إطلاق النار، وقرر بدء العملية العسكرية الكبرى التالية. كانت تلك عملية الرصاص المصبوب وهي عملية شنيعة؛ إلى درجة أنها تسببت في تفاعل دولي ملحوظ وتحقيقات أجرتها لجنة الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ومنظمة حقوق الانسان. في منتصف الهجوم على غزة -بالمناسبة كان الهجوم مبرمجًا بعناية لينتهي مباشرة قبل تولي أوباما الرئاسة- كان أوباما قد أُنتخب بالفعل لكنه لم يتولَّ الرئاسة بعد. لذلك عندما سُئل عن الانتهاكات الحالية

كان رده أنه لا يستطيع التعليق. هناك رئيس واحد للولايات المتحدة، وهو لم يُصبح الرئيس بعد. لم يتطرق إلى الموضوع، وكان يتحدث عن الكثير من الأمور الأخرى. كان الهجوم مبرمجًا لينتهي مباشرة قبل تولي الرئاسة حتى يتمكن من الإجابة عن الأسئلة بقول «حسنًا، هذا ليس الوقت الملائم للنظر إلى الماضي، دعونا نتطلع إلى المستقبل».

يدرك الدبلوماسيون جيدًا أن هذا شعار موحد لأولئك المتورطين في الجرائم الخطيرة: «دعونا ننسَ الماضي ولنتطلع إلى مستقبل رائع». لكن ذلك قيل في منتصف الهجوم. أصدر مجلس الأمن قرارًا بالإجماع يدعو إلى وقف إطلاق نار فوري بالشروط المعتادة، وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت. حدث هذا في الثامن من كانون الثاني عام 2009. لم يتم الامتثال له أبدًا وانهار تمامًا مع الفصل الرئيس التالي في تشرين الثاني عام 2012 من عملية «جز العشب». والآن، يمكنك أن تفهم ما كان يجري من خلال رؤية عدد الخسائر البشرية عام 2012. قتل تسعة وسبعون شخصًا؛ منهم ثمانية وسبعون مدنيًا! هذه القصة المعتادة... كما كتب ناثان ثرول (Nathan Thrall) محلل الشرق الأوسط الرائد. اعترفت إسرائيل بأن حماس التزمت بشروط وقف إطلاق النار، ومن ثمّ لم تجد إسرائيل سببًا كافيًا للقيام بالأمر ذاته.

تصاعد الهجوم العسكري على غزة بالإضافة إلى المزيد من القيود الصارمة على الواردات وحظر الصادرات ومنع تصاريح المغادرة. استمر هذا حتى شهر نيسان 2014 عندما ارتكب الفلسطينيون جريمة أخرى: حيث وقّعت قيادات حماس في غزة والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية اتفاقية مصالحة. غضبت إسرائيل وازداد غضبها أكثر عندما دعم أغلب العالم هذه الاتفاقية. حتى الولايات المتحدة

قدمت دعمًا خفيفًا لكنه فعلي. هناك العديد من الأسباب لرد الفعل الإسرائيلي: السبب الأول هو أن الوحدة بين غزة والضفة الغربية -أي بين الحركتين- قد يهدد السياسة الثابتة في التفريق بينهما للسبب الذي ذكرته من قبل. والسبب الثاني هو أن حكومة الوحدة ستعرقل إحدى حجج رفض إسرائيل المشاركة في المفاوضات بجدية. ولا سيما، كيف يمكننا المفاوضة مع كيان منقسم داخليًا؟! حسنًا، لو كانوا موحدين، فستختفي هذه الحجة.

غضبت إسرائيل، وشنت هجمات قاسية تستهدف الفلسطينيين في الضفة الغربية، وخصوصًا حماس. اعتقلت المئات من الناس، معظمهم أعضاء من حركة حماس، وكذلك استهدفت غزة، واستمرت في القتل. بالتأكيد، كانت لديهم ذريعة. طالما كانت لديهم ذرائع. كانت ذريعتهم أن ثلاثة مراهقين، مراهقين إسرائيليين، قتلوا بوحشية في المستوطنات، تم خطفهم وقتلهم. ادعت إسرائيل رسميًا أنهم اعتقدوا أنهم كانوا أحياء، ونتيجة لذلك شنوا هجومًا طويل المدى استمر عدة أسابيع في الضفة الغربية، زاعمين أنهم كانوا يحاولون إيجادهم أحياء. وفي هذه الأثناء، استمروا في الهجوم وحملات الاعتقال وهلم جرا. اتضح أنهم عرفوا بمقتلهم فورًا، وأنهم أدركوا أن تورط حماس أمر مستبعد. قالت الحكومة إنهم كانوا على يقين بأن حماس هي التي فعلتها. ولكن مباشرة أوضح كبار المتخصصين لديهم مثل شلومي إلدر (Shlomi Elder) أن الهجوم، الذي يعدّ جريمة وحشية، من المحتمل أنه ارتكب من أعضاء عشيرة منشقة ألا وهي عشيرة القواسمي في الخليل، ولم تطلب منها حركة حماس فعل ذلك، لكنها سببت لها المشاكل. ومن الواضح أن هذا صحيح إن تمعنت في الاعتقالات والعقوبات التي تلتها.

على أي حال، كانت تلك ذريعة ذلك الهجوم وعمليات القتل في غزة أيضًا. وأخيرًا، أثار هذا رد فعل من حماس، ثم قامت عملية الجرف الصامد، وهي العملية المكتملة، وحتى الأكثر همجية وتدميرًا من العمليات التي سبقتها. نمط العملية واضح، وحتى الآن - على الأقل- يبدو أنه يستمر بالطريقة نفسها. تم التوصل إلى وقف إطلاق النار الأخير في السادس والعشرين من شهر آب متبوعاً مباشرة بأكبر عملية انتزاع إسرائيلي للأراضي منذ ثلاثين عامًا. استولت إسرائيل على نحو ثلاثين فدانًا في مستوطنة غوش عتسيون بجانب ما تسمى القدس، القدس الكبرى؛ أي نحو خمسة أضعاف أيّ شيء استولت عليه في القدس، وضمّتها إليها منتهكة بذلك أوامر مجلس الأمن. أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية السفارة الإسرائيلية، وأنا أقتبس الكلام الآن «أفعال إسرائيل في مستوطنة غوش عتسيون تضعف الجهود الأمريكية في حماية إسرائيل في الأمم المتحدة»، وحثت على أنه لا ينبغي لإسرائيل «إعطاء الذخيرة لأولئك [في الأمم المتحدة] الذين يفسرون موقفها على أنه متشدد».

في الواقع، تم توجيه هذا التحذير قبل سبعة وأربعين عامًا في أيلول عام 1967 في أول استعمار لإسرائيل لغوش عتسيون، الاستعمار غير القانوني. ذكّرنا في الفترة الأخيرة المؤرخ الإسرائيلي جيرشوم قورنبرج (Gershom Gorenberg) بهذا. لم يتغير الكثير منذ ذلك الحين، خلال السبعة والأربعين عامًا الماضية، ما عدا، استمرار حجم الجرائم التي لا تنقطع؛ بدعم مستمر من الولايات المتحدة. حسنًا، أما بالنسبة إلى التطلعات فهناك صورة مألوفة متكررة دومًا على جميع الأصعدة. إسرائيل وفلسطين ونقاد مستقلون ودبلوماسيون. الصورة المقدمة هي أنه يوجد بديلان: إما خيار حل الدولتين الذي يحصل على تأييد دولي هائل،

ويتفق عليه الجميع تقريبًا، وإما -إنْ فشل هذا الخيار- يجب أن تُوجد دولة واحدة. ستستولي إسرائيل على الضفة الغربية، وسيُسلم الفلسطينيون المفاتيح كما يُقال أحيانًا. غالبًا، يفضل الفلسطينيون هذا الخيار؛ يقولون إنه سيكون في إمكانهم بدء صراع الحقوق المدنية، ربما مثل صراع مناهضة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، الصراع لأجل الحقوق المدنية داخل دولة كاملة تتحكم فيها إسرائيل. والآن، ينتقد الإسرائيليون ذلك على الصعيد الميداني فيما يسمى المشاكل السكانية. حقيقة وجود الكثير من غير اليهود في دولة يهودية، وقريبًا سيصبحون الأغلبية. هذه هي الخيارات المطروحة، وفي الغالب، بالكاد تجد أي استثناء.

رأيي الخاص، الذي أبديته مرارًا -دون أن يقتنع أحد، لكنني سأحاول أن أقنعكم- أن كل هذا مجرد وهم. لا يمكن اعتبار هذين الخيارين على أنهما البديلان. هناك بديلان بالفعل؛ لكنهما ليسا هذين الاثنين. البديل الأول هو الإجماع العالمي على حل الدولتين؛ على شروط يناير 1976. يأتي هذا الإجماع من الجميع: جامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الإسلامية (بما فيها إيران)، ودول أوروبا، وأمريكا اللاتينية. هذا هو البديل الأول. أما البديل الثاني، الأكثر واقعيةً، فهو أن إسرائيل ستستمر في سياستها وعملها، على مرأى الجميع، مع الدعم الأمريكي الواضح للجميع أيضًا. ليس سرًا، بإمكانك أن تقرأ الصحف لتعرف ذلك. تحتل إسرائيل شيئًا فشيئًا ما تطلق عليه القدس؛ منطقة بمساحة كبيرة جدًا، أكبر بخمس مرات من مساحة القدس التاريخية، كما يتم إخلاء مساحة كبيرة من الضفة الغربية بما فيها من قرى وطرد سكانها المحليين، وتدميرها أو استقدام المستوطنين ليسكنوها. كل ذلك يعد خرقًا مضاعفًا للقوانين. كلّ هذه المستوطنات غير قانونية، حسب مجلس

الأمن، ورأي محكمة العدل الدولية في القضية. لكن المستوطنات في القدس غير قانونية بشكل مزدوج: لأنها تتجاهل قرارات مجلس الأمن، التي تعود إلى عام 1968 -حينما صوّتت الولايات المتحدة بالموافقة- بشأن منع أيّ تغيير على حالة القدس وتبعيتها، لكنّ إسرائيل مستمرة في تطبيق مخططها، مخطط القدس الكبرى.

ثم هناك الممرات التي تمتد إلى أقصى الشرق؛ أحدها الممر الرئيس الذي يمتد من القدس إلى أريحا تقريبًا، مقسمًا الضفة الغربية، والذي يضم أيضًا مستوطنة معاليه أدوميم، التي تم بناؤها أثناء رئاسة كلينتون، والهدف الرئيس من بنائها هو تقسيم الضفة الغربية - الخليل والتنازع عليهما. هناك ممر آخر يمتد إلى الشمال؛ حتى بلدة آرئيل، يقسم ما تبقى من الضفة الغربية، وممر آخر يمتد أكثر شمالاً، ويتضمن بلدة كدوميم. حين تنظر إلى الخريطة، سترى كيف تقطّع هذه الممرات الضفة الغربية إلى قطع صغيرة. سيبدو لك في البداية أن هناك الكثير من الأراضي المتبقية؛ لكن ذلك غير صحيح. أغلب تلك الأراضي صحراوية وغير قابلة للسكن. ذلك مختلف عما ذكرته سابقًا عن الاحتلال الهادئ والبطيء لوادي الأردن، الذي يشكل ثلث الأراضي الصالحة للزراعة.

ليس لدى إسرائيل سياسة «رسمية» واضحة للاستيلاء على وادي الأردن، لكنها تقوم بتنفيذها ببطء شديد؛ مثلما فعلت طوال المئة سنة الماضية - تحركات صغيرة جدًّا غير ملحوظة، أو يتجاهلها الناس؛ مثل إنشاء منطقة عسكرية هناك. على السكان من الفلسطينيين مغادرة المنطقة؛ لأنها أصبحت منطقة عسكرية، وليست مستوطنة، ثم تتحول إلى مستوطنة عسكرية، وهي اليوم مستوطنة ناحال، وأخرى غيرها في المستقبل؛ حتى تصبح مستوطنة بشكلٍ رسمي. وفي الأثناء ذاتها، تقوم

إسرائيل بحفر الآبار وطرد السكان وترسم خطوطًا خضراء- باستخدام وسائل كثيرة ومتعددة؛ مما ساعد في تخفيض عدد السكان من 300 ألف في عام 1967 إلى 60 ألفًا اليوم. كما قلت لكم، كل هذا يساعد في حصار ما تبقى من السكان. لا أعتقد أن هناك نية لإسرائيل في السيطرة أو احتلال ما تبقى من مناطق تركز الفلسطينيين نتيجةً لهذه السياسات.

هناك العديد من التشابهات بين هذه الحالة وما حدث في جنوب إفريقيا، لكن بعضًا منها مضلل. كان السود يشكلون 85٪ من سكان جنوب إفريقيا، وكانت الدولة تعتمد عليهم بشكلٍ كبير. كانوا يشكلون الجزء الأكبر والأهم من القوى العاملة؛ لذلك كان يجب احتواؤهم. حتى إنهم كانوا يريدون أن يحصلوا على الدعم الدولي تجاه تعاملهم مع البانتوستانات. ليس لدى إسرائيل نية مشابهة في تعاملها مع الفلسطينيين. لا توجد لديهم أي رغبة في التعامل مع الفلسطينيين على الإطلاق. في حال رغب أيٌّ منهم في المغادرة؛ فسيكون ذلك أمرًا مرحبًا به. باتباع النهج النيوكولينيالي، تقوم إسرائيل بإنشاء -أو تسمح بإنشاء- مركز للنخب الفلسطينية في رام الله؛ حيث تجد العديد من المطاعم والمسارح الجميلة وغيرها. تجد مثل ذلك في كل دول العالم الثالث التي تقع تحت سيطرة شكل من أشكال الأنظمة الاستعمارية. هذه الصورة التي تتضح لنا نستطيع أن نراها وهي تتشكل أمام أعيننا. وبالنسبة إلى إسرائيل، إن الأمور تجري بشكلٍ جيد، وفي حال استمر هذا الوضع، لن تكون هناك مشكلة ديموغرافية. حين يتم ضم هذه المناطق -بهدوء- إلى إسرائيل، فإنّ نسبة اليهود في إسرائيل العظمى ستزداد نتيجةً لذلك. هناك قلة من الفلسطينيين هناك، أما البقية فقد تم طردهم أو تهجيرهم. ذلك ما نراه اليوم أمام أعيننا. أعتقد أن هذا هو البديل الحقيقي لحل الدولتين، الذي سيستمر باستمرار دعم الولايات المتحدة لإسرائيل.

جدل

نعوم تشومسكي وإيلان پاپيه

عن فلسطين

لا تكمن أهمية ترجمة هذا الكتاب في تقديمه حلولاً ومعالجاتٍ للقضية الفلسطينية فحسب، بل حتى في تحليله واقعَ النزاع داخل المجتمع الإسرائيلي وصراعاته الطبقية كذلك تكمن أهميته في عرضه مقاربةً بين الحالتين جنوب الإفريقية والفلسطينية، على أنهما قضيتا صراع ضد الإمبريالية وأنظمة الفصل العنصري؛ كما يشارك كلاً من تشومسكي وبابي تجربتهما داخل المجتمع الإسرائيلي وخارجه، وأهم التحولات التي طرأت على الرأي العام -الأمريكي بشكلٍ خاص- في السنوات الأخيرة؛ بما في ذلك الأوساط الأكاديمية التي تبدو أكثر تقبلاً للطرح المناهض لنظام الفصل العنصري من ذي قبل. إن الدافع لترجمة هذا العمل لم يكن بالنسبة إليّ بسبب الحلول التي يقدمها لكن التساؤلات التي يطرحها ويحاول الإجابة عنها وكذلك المفاهيم التي يحاول معالجتها؛ مثل معنى أن تكون ناشطًا، وحقيقة النشاط والحراك المناهض للحركة الصهيونية اليوم وتطوراته. أجد كذلك أن نوعية النقاشات والأسئلة التي يطرحها حول المواقف الأخلاقية تجاه القضية، ومحاولة إضفاء فاعلية أكبر عليها من أجل كسب الرأي العام وخلق قنوات ضغط على متخذي القرار، أشدّ ارتباطًا بأحداث العالم العربي اليوم أكثر من أيّ وقتٍ مضى.

telegram @soramnqraa